

وبسم الله الرحمن الرحيم العز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القدير عن المثل المنزه عن الزوال والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير  
الانام وعلا آل الكرام وصحبا المقربين من مشكاة جلاله والمختارين من مجازي فضل **القرآن**  
فقول الفقير الخلفه العبد ابن الشيخ محمد بن عمر الشيرازي الغرياني احسن الله  
الاولاد والبر والبر والبر **شأن** العقران عليه وعليه هذه  
حواش شريفة وفوائد لطيفة غلظتها **القرآن** على قدر نفوسنا على الاشغاف حقة  
الله بلطف المعنوي أثناء اشتغالنا بتجصيل العلوم عام الف وثلاثة وأربعين  
وعشرين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم عليه وعليهم اجمعين ثم اردت  
قد وبها مع تبديل عباراتها بالصيغة بأسهل وقوامها بأشمل ضامها بأوضح الزام  
وبفتح الكلام وبمحقق المسائل وبذلك الدليل على وجه حسن الناظرين **سبل** للسائل  
ليكون انفع للطالبين ومن الله استعمل التوفيق وسيله انة التحقيق **بسم**  
الذي ابتداء بالبسملة اقتداء بالكلام المجيد في ابتداءها بمحجب الترتيب كسائر الكتب  
السامية وامثالها لحدوث كل امر ذي بال بدء فيه بسم الله الرحمن الرحيم فيكون  
اي كالمتر الذي هو مقصود القلب وهو من خير كل امر ذي بال لا يسير في بطلان

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد

الله الخ والحبوب بوجه أشهرها عمل ابتداء البسملة على الحقيقة وهو ما يكون بالنسبة  
الى جميع ما علاه والحمد لله على الاضلاع وهو ما يكون بالنظر الى بعض ما علاه ولم يعكس  
ثأبنا بالمران العزيز وعلا لا داعي **قوله** لله الله جملة خبرية وانشائية وأغراض  
على الثانية بانه لا يمكن للعبد ايجاد مضمونها فكيف تكون انشائية ودفعي بان المراد بها  
انشاء الشأن بذلك لا ايجاد مضمونها وعلا عن الفعلية التي هي الاصل في العبارة  
عن المتجددات الى الجملة الاسمية لفائدة الدوام وتبر بعض بالفعلية وقادتها  
الجمدة فكل وصية وقدم الحمد لانه اهم نظراً الى ان المقام مقام الحمد وان كان تقديم  
ذكر الله اهم نظراً الى ذاته والكلام في تعريف الحمد لغوي وعرفي والشكر بالمعنيين  
وفي النية بينهما وفي كون لام الحمد للاستغراق والجنس ولام لله للاختصاص او  
التملك شأنه فلا حاجة الى الاطالة **قوله** والسلام ذكره لان افراد الصلوة عنه  
كحكمه مكرره عند ما خشي الفها ما لا يها ورد واستلها عليه بقوله تعالى يا ايها الذين  
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً حيث ذكره فيها بالواو وروى في الوالقران الذكرى  
لا الفعل كما في قوله ثم اتوا الصلوة واتوا الزكاة ولما قال بعضهم ان الافراد خلا  
الاولى **قوله** حلقه اي بالاصح كما ذكره الرازي وبما حادث منها قوله صلوات



وعلى انه اجمعين **(الحاكم)** فيقول القهقر الى الله الغنى على بن الشيخ حامدا لا توفى  
لما كان تقرب الرتبة الى احسن المحضات وهذا الفن

عليه وسلم اما سيد الناس يوم القيمة وحض يومها بالذكر المظهر لكل احد بل المنازعة  
وتوحي الادنى افضل الخلق فيكون افضلهم وما ورد من النهي عن تفضيله صلى الله عليه وسلم  
على بعض الانبياء فيقول على نحو التواضع او ما ذكره بانه افضل او التفضيل في نفس النبوة قوله  
والله اى واصحابه فقيه اكفاد كما في اسرائيل فقيم الخ كما قاله الحنفى ولم يعكس لان الصلوة  
على الايام مأمورة في الحديث والصحب معقوس عليه ويمكن حمل الالة الاجابة فينبشمل  
الصحب في القهقر اى المحامير وحذف المقترنة للعادة السقيمة وقوله الغنى بالجهر صفة الله  
ثم كاهها المتبادر وبالرفق صفة القهقر اى الغنى عما سواه نعم وعلى التقديرين في تقابلها  
صفة الطابق **عليه** بن الشيخ الخ اسقط هجرة ابن الامان شيخ حامدا صاعدا على اقلية الاتمال  
اولاه حامدا بديل من الشيخ والمبدا منه في حكم السقوط فكان واقفا بين عليهما حكما  
قوله لا توفى بالرفق او الجهر والشأن اولى بالنظر الاقرب الموصوف والاول اولى بالنظر  
الا معرفة المؤلف لا يلزم من معرفة الاليف بنبية الاجل معرفة الابن **عليه** بن الشيخ قوله تقرب  
ص الرتبة الى الكتاب الذى الغنى في بيان فاعلم التقريب حسن الخ في قوله وهذا  
الى استخدام هو الاشارة بهذا الفن الصوفى المستفاد من المقام لاسن الكلام **قوله**  
المحضات المحضات لفظه وكثر معناه وقد يطلق على ما قل فقط ومعناه **قوله** وهذا

ترتبا واولها للبتدئين تقريبا لكن ما كان وافيها بنما مالا بد  
لهم منه

في هذا طرفية المدلول للدلالة في الجملة اذا حمل الفن على المسائل سواء كان مرتبطا بالتقريب  
او بالتحضرات او بما **قوله** ترتبا عرف يجعل كل شئ في مرتبة واعرض بان صميم مرتبة ان  
عاد الى كل لزم ان يكون كل شئ في مرتبة او الى شئ لزم كونه في مرتبة شئ واحد وكل منها  
فاسد واجيب بوجوه احسنها ان العموم المستفاد من كل يعتبر بعد اوجاع ضمير مرتبة  
الى شئ ثم الترتيب مصدر مبنى للمفعول واللام يكن وصفا للتقريب حقيقة **قوله** واولها  
عطف على السبب اى اليها بحال للبتدئين في اقرب المعاني الى انما هم للاحسنية ترتيبا  
فقوله للبتدئين مرتبط بالاولى والقرين باللفظ اللغوى ويمكن جعل اللام بمعنى على الى  
مستغلا بالتقريب وكذا حمل التقريب على اللفظ الاصطلاحي وهو سوق الدليل على وجه  
مشكك من المطلوب لكنها بعيدان قوله لكن **قوله** ما لا دفع لما يتوهم من المدح المازع ان دخل  
فيه اصلا **قوله** وافيها من وفي الشئ وفيما كثر وتم فقوله تمام متعلق به على الصنفين معنى  
العلق او من وفي بعده اى لم يخالف لكن يتجه على الثاني انه لم ينقل عن المصنف  
الوعد المؤكدة فلا وجه **قوله** الا الآن يقال ان السالف في علم في قوة ذلك لان شأن  
المؤلفين فيه عهد حكمى في نسبة الكتاب تجوز والمراد وافيها مؤلفه وادجاء ضمير







## تحويل المصدر المجرد

المجرد الى المشتقات واستقاق المصغر والمنسوب واللجج عن مباديها وقد يكون اسما للعلم  
للعلم المخصوص في نطقه بالاشتراك اللفظي على المسائل وعلى احوالها وعلى الملكية العامة  
من عمارتها ويعرف بالاعتبار الاول بالتعريف العلم اعني تحويل المصدر الى بناء على ما في  
هذا الكتاب من ~~المقدمة~~ وبالاعتبار الثاني بالعلم وهو علم اي التصديق او ملكة متعلقة  
او مسائل كانت باصول تعرف بها احوال البنية الحكم التي لم يت باعراب فقوله لا اسما لها  
معطوف على مقدم اي انما يكون هذا تعريفا للتعريف اذا كان علما للعمل المخصوص  
للعلم والصفة فانه يعرف بالتعريف العلمي ~~قوله~~ تحويل اي ولي كما فيدخل فيه تحويل طلب  
يفتحين مصدرا الى طلب ~~قوله~~ مصدرا الى عبارة الاصل الاصل الواحد وتسمى به  
ليشتمل مذهب البصري والكوفية فانهم اختلفوا وقالت الفرقة الاولى ان المصدر اصل  
المشتقات والثانية ان الفعل اصلها وعلوه بان المصدر يعين باعتدال الفعل كما في  
قيام ويصح بجته كما في قاوم ومقاومة فيكون فرعا بان الفعل عامل في المصدر فيكون  
اصلا وورد الاول بان لا يلزم من الفرعية في الصحة والاعتدال الفرعية في الاشتقاق  
وبانه متفوض باعد فانه فرع يعيد في الاعلال وليس مشتقا منه والثاني بان مقتضى  
بالحروف فانها عاملة في الاسماء وليست اصولا ~~قوله~~ اعادها وعلو المؤلف عنها اشارة  
الى ترجيح مذهب البصريين ~~قوله~~ المجرد اي المصدر الذي هو مجرد عن الحروف الزوائد

في المشتقات الى امثلة ذلك واسطة كما في الماضي وما كما في غير مختلفة منها  
لتحصيل معان مقصودة لا تحصيل لبيها

الزوائد ~~قوله~~ في المشتقات دفع لما يقال ان ما ذكره لتعريف بالاخص لان التعريف اعم  
من تحويل المصدر المجرد ومن تحويل مبادي المصغر والمنسوب واللجج اليها وحاصله ان التعريف  
باعتبار ما يبيح عنده هذا الكتاب فالمعرف حقيقة نوع من التعريف هذا وكلمة في التقليل  
كما في قد يكون الذي يمتنع فيه الاعتبار والمخول والواسطة اعم من ان تكون قريبة او بعيدة  
~~قوله~~ كما في الماضي اشارة بالكاف الى المصدر الذي هو زيد سواء كان مصدرا للمجرد كقتل او  
للزيد ككرام فان كلاهما مشتق من المصدر المجرد بالذات ~~قوله~~ كما في غير الكاف مستقصا  
اذ لم يبق المدخولها وقد اشار بها اليه هذا وقاله لا يوافق مذهب جمهور البصريين من ان  
جميع الافعال والصفات مشتقة من المصدر بالذات ~~قوله~~ مختلفة اي ولما عتبارا في ذلك  
قالوا ان ضم فلانك وجنب جميع غير منهما مفردين ~~قوله~~ لتحصيل مصدر معلوم او مجهول  
فقد لا يحصل مصدر معلوم او مجهول من التحصيل ومعنونه محذوف كما في هذا الذي  
بعث الله رسلا ويمكن جعله من الحصول ~~قوله~~ مقصودة تأكيد للمعاني لان المعنى ما يراد  
من اللفظ والمرااد من شأنه ان يقصد لكثرة الحاجة اليه وهذا اوفق بالتفريع في  
~~قوله~~ فانه الخ ~~قوله~~ لا يحصل اي يحصل بها لا بالاصل المحول اعني المصدر ولا بلفظ آخر مفرد  
فالحرص اذ في فلا يرد ان معنى صارب محصيل زيد صدر منه الضرب وكذا سائر الامثلة



فاذا صار علم هذا الحق يلزم ضرورة ما **قررنا** ان اصول الاسم تكون ثلاثة  
واربعة وخمسة والعقل تكون ثلاثة

واجاب الخ بان المصير بالنظر الى الطريق الاسهل العادي المنتهي وهو متحد ما لا ومع الجواب  
الثاني واجيب ايضا بان ما يفيد ضارب مثله من الدوام والبقوة لا يفيد ما ذكر  
**قوله** فاذا اي اذا توفقت المعاني المقصودة على الامثلة المتوقعة على التعريف توفقت تلك  
المعاني على التعريف وهذا العلم الباطن عن ذلك الحق يلزم احتاجا اليه لان الاحتياج  
الى الموقف يستلزم الحاجة الى الموقف عليه **قوله** ثم اعلم كلمة ثم للترتيب الذكري  
لانها في اصول الاسم الاتسب بالمتن نقلا من ابي الفتح الفاعل الا انه قدم الاسم  
لشرفه واخره بالاصول عن الفروع فانها يكون سدا سية كانهما وسبائعية كما  
ستخرج وبالعرب عن المتيقن وما واء المتكلم **قوله** ثلاثة لا اقل بحسب الوضع فلا يرد  
نحو مع واء وهم فانها ثلاثة وضعا وحذف منها لانه الفاعل وذلك لان الاول في  
الطبع ان يتحقق في اللفظ مبداء متحرك ومنه ساكن وان يفصل بينهما بحرف مجزئ  
فيه الحركة والسكون فلا يخالف شيئا منها هذا والثلاثة عشرة ابينة هي فعل مثل الفاء  
موجب العين سوى فعل بضم فكسر وعكس فانها ساقطة لثقلها في الاسم ونحو الدال مفتول  
من الفعل الماضي المجهول والحق ان ثبت مجهول على بداخل اللغتين في حرف الكلمة  
كما في الشافية **قوله** وخمسة لان زيد لثلاثتهم ان لفظان ويلزم الثقل في اصل الوضع **قوله** والعقل

عطف

لا اقل لصنف البنية واربعة لان زيد لثقل معناه ولان الاسم اصل والفعل وحل  
منها اما اسم او غير سالم ونحوه بالسالم ما سلمت

عطف على معمولي عالمين مختلفين لشروط غير تقديم المجزئ **قوله** لا اقل اي يجب الوضع فلا يرد  
نحو من وقع ما كان على حرفين او حرفي تعرض للاعلال ودفعه بحمل الفعل على الماضي خلاف  
الظاهر **قوله** لصنف البنية اي البناء الاقل ضعيف لا يقبل ما يطرق اليه من الضعفقات  
الشاذية العارضة على الفعل كالحذف فلا يرد ان هذا الدليل جازي في الاسم المجزئ كصغيره و  
الحرف كسوفه صوف لانه القرف فيها نادر ثم هو جازي في الاسم المعرب **قوله** لثقل حيث  
يبدل بحرفه على الحدث وبينة على الزمان فلون زيد عليه لثقل لفظا ومعنى وخرج عن الا  
عتدال والمراه معناه هو الموضوع له فلا يرد الافعال المستلخنة عن الزمان **قوله** ولان الاسم  
اي فلون زيد الفعل على اربعة لترزم تساوي الفروع والاصل ان يادته على الاصل وهو فتح  
**قوله** منها اي من الفعل الثلاثي والرباعي بناء على انه الكلام فيه او من الفعل والاسم  
وهذا اشمل **قوله** مجزئ اي مجزئ عن الزمان **قوله** ونحو اي معاشر الصنفين وانما عندنا  
فالسالم باليس في آخر حرف علة وغير السالم بخلافه فضرر سالم عندهما ونحو غير سالم عندهما  
وباعر سالم عند الحاجة وغير دون الصنفين واسلمة بالعكس فيبين السالمين وكذا غير  
السالمين عن م من وجه وقد يقال سالم الحاجة باليس لانه حرف علة فيكون اسلمة  
سالم عند الفريقيين ويكون النسبة بينهما عنما وحضوا مطلقا **قوله** سلمت اي خلت







بانقد الا اذا عدم ذلك الوزن او ندر كسحون بفتح السين فانه  
 فعلون لندر فعلول وهو مصغوف ويتبع الميزان الموزون في القلب  
 المكاف والمحدف الا ان يقصد بيان الاصل -  
 فلا يرتكب الا عند سلة العناية باقصد لاجل من نحو اللاحاق فيغير عنه ميزان ما قبله  
 متبنا على ان الاعتناء بالثاء مثله بالاول **قوله** بالتاء اي بمرتبته بما قبل ميزانه فان  
 ميزان الباء للثاء من جلبب هو اللام الثاء من فخل للباء واللام الاول والعين  
 هذا فيه اشارة لان الزائد في نحو جلبب هو الكسر للثاء وهو الاصح **قوله** الا اذا  
 لم يخ استثناء من المستثنى الثاء اقول اذا عدم ذلك الوزن الحاصل باعتبار التعيين عنه  
 بالتاء او ندر حكم بان التكرير اتفاق بان زيد حرف مخفوف فوجد نظيره في الاصل  
 فليس مكررا لنحو اللاحاق فالمستثنى غيره اخل في المستثنى منه ولام الثقيل في قوله لللاحاق  
 معن عن هذا الاستثناء **قوله** كسحون مثالا للثاء وضمه المعلوم بطنان بضم  
 الباء فان وزنه فعلاق لا فعلال لانه ضعيف والضم كسر فانها **قوله** لندر فعلول  
 عبر بالتاء ليعتل وزنه فعلول وهو نادر **قوله** وحروب فتسبب مساواة خربان لصغوف  
 وهو محي بالياء وقرينة الندوة وليس كذلك فان الاصح فتح فاء مصغوف دون عبا  
 الشافيه وخربان بضمينته وهو **قوله** ويبتغي لان الغرض بيان الاصل والزيادة  
 على ترتيبها الواقعة في العزوه وهذا ولا يتبع الموزون في الحركات والسكنات الواقعة

فيها اما **الثالث في الجرم** فابنية ما فيه فعل وفعل وفعل وابنية  
 مصادرهم ففعل وفعل وفعل

الواقعة قبل التغيير فيقال وزن نصر ورده وقال فعل بفتحات بتبنا على اصل البناء ولا تتبعه  
 في الابدال فيقال وزن صان فعل لا قال نعم قد يجري ذلك الابدال في الميزان لوجوه ثمانية  
 فيه ايضا كما في تفرج وتقبل **قوله** فيها اي في المقلوب والمحدف بان يقال اصل ميزان كسح  
 فاعل قلب اللام الامور العين وحذف فصار وزنه قال ومن هذا يعلم انه لو اراد  
 بالبيان قصد انهم الغير الاصل لم يجرى في قلب المكان كالحذف **قوله** الا في الفعل الثالث  
 وهو منسوب الى الثلاثة غير القياس كما في الجارية وكذا التراجيح **قوله** فعل الجرم لانهم فتح  
 اوله للتحفة وفتح آخره للبناء الا المانع كالبناء للمفعول والفعال الضمير المرفوع به والتزامهم  
 حركة وسطه لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ذلك الضمير به هذا والاحتمالات  
 العقلية في بادى الرأي مع عدم تعقل الموانع اربعة وستون حاصلة من ضرب الحالات  
 الاربعة المصنوعة في الفاء فهذه في العين ثم ضرب الاربعة المصنوعة في اللام في حاصل الضرب  
 ففتحت الاول سقط ثمانية واربعون وفتحت الاخرات عشرون بحركة الواو واحد يبقى ثمانية  
 ثم الحصر فيها منقوض ببناء المفعول ونحو شهد بكسر واوهم الا ان يقال المراد حصر البناء  
 الاصلى وهما عارضان **قوله** قتل اي هذه العين وموانعها وذلك لانه المعتمد  
 العين وسياة او ساكنه والثاء اما بلزيادة او بالزائد اما ما التائيت او الفه



ونشدة وكدة ودعوى وذكري وبشري وليان وحرمان ونزوان وطلب  
وخنق وصغر وهدي وعلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال  
ورهادة ودراية ودخول وقبول وجيف وصهوة وبلخل ورجع  
ومسعاة ومحمدة وبغاية وكراهية والكل سماحي

او الالف والنون والفاء في كل من هذه الاقسام الاربعة مفتوح او مكسور او مضموم فلهذه  
اثني عشر صورة ذكرتها بقوله قل في مقفلة مفتوح الفاء على مكسورها ومكسورها على  
مضمومها **قوله** وليدة هو طلب الصلابة وتعرفها والكدة ضد صفاء اللون والليان  
الاستماع عن المذبح الذي وتأخير **قوله** ونزوان في متحرك العين مع زيادة الالف  
و النون والمقصود فيه تسعة صورها صلة من ضرب الحركات الثلاث في الفاء في ثمانية  
العين ولم يوجد منها الا مفتوح الفاء والعين كزوان لو ثبت الفتح **قوله** طلب في شدة  
في متحرك العين بل زيادة والاحتمالات العقلية في تسعة اربعة منها موجودة وخمسة مفقودة  
كما اشار اليه **قوله** وعلبة وسرقة هما الموجودان من التسعة المقصورة في متحرك العين مع  
زيادة تاء التانيث فقط **قوله** وقبول اخر مفتوح الفاء للقلبة ولم ينجح مكسور الفاء للزق  
الاستقال من الكسر الى الغم **قوله** وجيف نوعي من سير الابل ولم ينجح من الثلاث  
المعقولة في مثله سوى هذا **قوله** صهوة ولم ينجح من هذا مكسور الفاء لتقل الاستقال  
من كسر الى ضم **قوله** ورجع لم يذكر من الاحتمالات الثلاث المقصورة فيما يزيد فيه

والكل سماحي او ما كان على مفعول فانه قياسي ينجح من جميع الابواب  
فان كان ماضية على وزن فعل مفتوح العين فضايعه على يفعل بضم العين او كرها  
فيه الميم مع سكون الفاء مفعول بضم العين لمكرم للاختلاف في مصدرية **قوله** على مفعول  
اي يفتح العين لان مفعلا بكسره سماحي **قوله** الابواب اي ابواب الثلاث المجردة  
كضرب ومثل ومحسن ومعلم **قوله** ماضية من اضافة الاسم الى الاحض او الموصوف  
الى الصفة اي الماض الذي هو الثلاث المجردة **قوله** مفتوح صفة فعل لاحال  
صحة لان صحة الحال من المضاف اليه مشروط بجواز حذف المضاف واقامة مقامه  
وهو هنا محتسب لانه لو قيل على فعل لزم اشتغال الماض على فعل لا على موافقة معر ان  
بالعكس فافهم **قوله** فضايعه الضمير عائد الى الماضي او فعل مفتوح العين او الثلاث  
المجرد بشرط فتح عين ماضية والاولان اولى بالنظر الى عدم التأويل عند من يوجب  
اشتغال اجزاء على ما يربطه بالشرط والاخير انبى لعدم تفكيك الضاير **قوله** يفعل قضيتا  
الباب الاول فعل يفعل بضم العين وهو الاصح لانه ادل على المعنى واكثر استقلا من  
البواقي ولذا يرد اكثر الابواب في بناء المغالبة اليه ولانه ليس فيه انتقال من الكسر الى الضم كما  
في يضرِب وقال الزمخشري انه ضرب بضم العين لان تحالف الضمير والكسرة اتم من تحالف الضمير  
والضمة وما ذكره منقوض يعلم لان يقال تهبج باب ضرب لانه اكثر استقلا **قوله** او كرها  
اي او يفعل بكسرها وكلمة او للتقسيم يعني ان مضاعفة لا يخلو عن احكام اللاتجسيم لانه مخوف





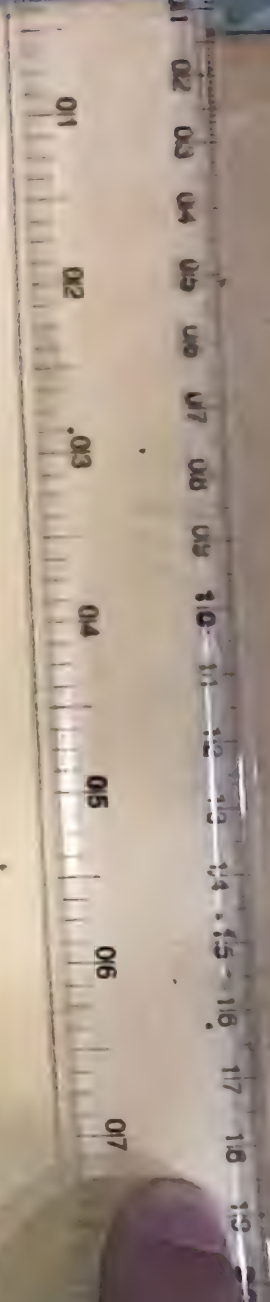


حرف حلق شرط هذا لان الأصل تغير حركة عين الماضي والمضارع كغيرهما فلا يحد  
عنه الا لقتض وهو ثقل حرف حلق ولا يؤثر الفاء لسكونه في المضارع واما  
هي الهزئة والهاء والعين والحاء والعين والحاء ونحو سئل وسئل وسئل وسئل  
فلانه مناف لما في القاموس من ان يخرج من حذ منع وفي المختار من انه من باب  
قطع بل انقل خلاف في نحو العجايب الخ في ثبوت ما كان كاف فيه واما ثانيا  
فلانه لو قطع النظر عما ذكر لم يصح فكر الواو والسلا ينقض نحو سئل ومنع واما ثانيا فلما  
قرر من ان ما لا يدرك كله لا يترك كله **قوله** حركة العين ثقله بقوله في الماضي الخ  
جعل الحركة معتدلة والنسب اليه التفاضل ولو قال حركة عين الماضي الخ لكان او  
**قوله** معناها بيان لوجه امالة التغير المذكور اعني توافق الدال والمدلول في  
التغير **قوله** لقتض اي في الجملة او المراد به معصية العدول عن التغير لا موجه فلا  
يرد نحو جاء بجي **قوله** ولا يؤثر اي لم يفتوا العين اذا كان الفاء حرف حلق لا يخفض  
لسكونه الخ في المضارع اي التثنية في الجرد بقرينة القام فلا يحد حركته ويغير حركته  
دائما احتراز عن الام فانه قد يكون ساكنا نحو ما مل جازم **قوله** وشذ ابه الخ اي  
خالف القياس وابه اكثر وشاع وورد في الكلام الفصح لانه مفتوح عين مضارع  
وليس عينه اولا من حروف الحلق **قوله** من حروف الحلق لان لام الف  
وهي ليست منها ولو سلم بناء على المرجح فيقتضي كون الفتح لاجلها لان كونه الموقوف

وقيل اضربه ما في لئنا سببه منع منع من حيث المعنى وركن يركن من التثنية  
وقيل يقلب عامرية وبقية لغة طي والضمير كسر مضارع الاول وما ضي الثاني  
وان كان ما ضي على وزن فعل بكسر العين مضارع فعل بفتح العين نحو علم يعلم الا  
موقوف على الفتح لانهما منقلبة عن الياء فلو كان الفتح لسببها لزم الدور قاله العلامة وبلغ  
بان اللازم هذا و معي لتوقف كل منهما على وجود الآخر فلا قبله وهو جائز وان شرط  
حرف الحلق في الماضي وهذا يتوقف على الفتح في المضارع **قوله** لئنا في اي فتحة عين الماسة في  
والمضارع في هذه المادة والاولى فتحها فيه لان حركة العين ليست حركة اعراب والنصب  
خاص به وعدم الحاجة لتأويل المرجح **قوله** لنا سببه فانه لما شئنا لانه غير منع انتهى وفيه نظر  
لانه على ما في القاموس بجعله فيكون من عمل اللازم على المعلوم وعلى ما في الصحاح بجعله متع  
فيكون من عمل الشيء على اصل حركته **قوله** او ركن من الركوب بمعنى الميل وكذا فقط بقط عند الاش  
فما ضي من الباب الاول ومضارع من الرابع **قوله** فعا حركته قضيت ان بغير عامر لا يشترط  
في فتح عين المضارع ما ذكر وكذا الطي هذا وقيل قلبي هذا من التداخل الباب الثاني والرابع  
**قوله** ولحق الا وكذا في غيره لغة طي ويكن ان يقال حل على غير عمل الشيء على انقضائه **قوله** كسر كانه  
من اضافة صيغة الصفة الى الموصوف اي الضمير المضارع فلا يريد ان الضمير لا يكون  
للحركة بل للمفرد او الكلام او المتكلم **قوله** على فعل الفتح لئنا لحن حركته عين الماضي والمضارع على  
وجه لا يؤول الى الفعل فلا يريد ان التماثل حاصل بضم العين في المضارع فيكون كذلك **قوله** الا



من نحو حجب وكثر في المثال ويجيء الالوان والعيوب والعلل  
كلها من علم يعلم نحو فضل بفضل ونعم بنعم ومات يموت بكسر الماضى والمضارع  
التي مشعر بان لا فرق بين ما كان فائه واوا وغيره في الشذوذ وقضية كلام ابن الحاجب  
ان نحو وث يرت من المثال الواوى قياس ولا ولا اظهر ان العدول من فتح العين الى كسر  
ليوصل الى التخفيف بحذف الواو انما يحسن جعل وجه الاختيار والشذوذ لا ليعمل قياساً  
**قوله** حب اى اذا كان يعنى الظن فانه يعنى الحساب من باب لغوي يعنى العلم من باب علم **قوله**  
في المثال كان المراد به ما يميل للغيث نحو على يلى ثم ان كان المثال واوياً كان محيى الغنى  
فيه نادراً والكسر كثير ليوصل به الى حذف الواو في المضارع بوقوعها بين كسرة لازمة واو  
المضارعة وان كان يائياً كان مفتوح العين فيه شائعا والكسر نادراً لانه بالحل على الواوى  
فلو قيد المثال بالواوى لكان اول **قوله** والحق بكسر الحاء وجاء ضمها جميع حلية بمعنى الوصف  
والصوت **قوله** كلها من الخ اى يلزم ان يجيء من علم الاسماء جاء ومن باب آخر اول فلا يربو  
نحو ادم ويحذف وثن ما جاء بكسر العين **قوله** ونحو فضل من الفضالة بمعنى التبعيد و  
من الفضل ضد التعاقب فانه جاء كعلم يعلم ونحو غير كما صرح به الكمال في حاشيته ثم عاى الحاشية  
نقل عن بعض الغوتيين واما اذا كان للعلبة بان كافضل بمعنى غلبه الفضل فلم يجز الاكسر  
مبني **قوله** ومات بكسر العين بدل ميت بكسر الهمزة مثلاً **قوله** بكسر الماضى نسبة كسر الفتح والضم  
اليجاز مطلقا والى الشبهة حقيقة واما نسبتها الى الفاء مثلاً فجاز لغوي حقيقة عرقية **قوله**



من الدخايل وجاز فيها ما ضيه كسر العين وكان حرف حلق كشهد اربع  
لغات والا كعلم قلث وكذا الاسم كفتح وكشف والغالب من مصدره فعل الثلاث  
كفر على حرف فتح اولى ولا يجيء هذا البناء ما ضيه مفتوح العين الا فيما عدا المضارع  
فمن الدخايل في دخول الباب الاول في الرابع والعكس **قوله** وما ضيه الاضافة بيانية لوزن باعتبار عن  
الماضى والاخر الاول ان يقول في ما ضيه حرف حلق وكسر كشهد الخ **قوله** في الدخايل لغات حاصلة  
فعل فتح الفاء وكسر العين فعلا كان كعلم وشهد واسما كفتح وكشف يحذف فيه ثلاث وجوه اخر  
في فتح الفاء وسكون العين وكسرها وكسر الفاء وسكون العين ان كان العين حرف حلق والافضيه  
وجهاً ولا يجوز فيه كسرها لان غير حرف الحلق ليس له قوة حتى يجعل ما قبلها تابعا لها في الحركة ثم ان  
**قوله** اربع لغات تغليباً لان اللغة على ما قاله المصري ما وضع على هيئة مخصوصة فمرصادة  
على الاصلا دون البواقي ولم يقل اربع وجوه **قوله** مع ان الالين تغليب الاكثر تغليباً لا اصل على  
الغنى ولو قال بدل قوله وجاز الى قوله وهكذا الاسم ولعل لغز فكسر فعلا او اسماً ثلاثة فربما  
ان كان عينه حرف حلق والافرعان لكان احضر واوياً واشمل **قوله** من مصدره فقيه بالغالب  
للملايد وعليه نحو سخط <sup>بنيان</sup> او هي بكسر لا تفتح اولها والاعراض بان قياسها فعل كجمل القول لم سخطه  
مرهنية مدفوعة بانه من باب الحذف والاعمال لان الاصل سخط عليه وصح عنه  
**قوله** فعل اللازم قد يمان مصدره لان اللازم في فعل اكثر من المعتد **قوله** ولا يجيء حلة مقترنة بين  
المقطفين **قوله** الا فيما الى العصر فان الظاهر لثبوت مصدره ظعن لظعن لفتح العين في الماضى



فيه مضموم كطلب يطلب طلبا غير كطلب والقلب هنا من جلبت يجلب وتقلب  
يقلب يعنى للماض وكما المضارع منها والمضارع نحو حمل على حمل والاول  
والعقوب والحلى على فقلة بضم الفاء وسكون العين كحمة وادته ومرة وكحة  
والمضارع كالماض فالاولى سثنائه كالجلب القلب **قوله** مضاعفة فلا يدانه ان كان  
الضمير لاحدا الى الماضى كان منافيا لقوله مضى عن العين ولزم خلو الضمة والصلته عن الرباط او  
الى الذى هو عبارة عن المصدر كالمضارع كان منافيا لقوله هذا البناء او الى المضارع  
لزم القول المذكور ولولا ان عين مضارع مضموم لكان الحذف واو **قوله** غير كجلب مد على قال  
جاء جلبت بجلبت العين وضمه وكجلب بسكون العين وفتح فليكن القول للاول والثاني  
وعلى الفراء حيث جهر كونه القلب مخففة القلبة وتجب على الاول ان كلام ائمة الشرح للغة  
في ان كلامه لكل عبارة الجهرى جلب الشئ يجلب ويجلب جلبا وجلبا وعلى الثاني ان الخنثى  
خلاف الاصل **قوله** والتعدي معطوف على قوله اللازم الخ والعطف على معطوفه على شرطه  
**قوله** الالوان السام من هذه العطف ان فعل الذى من الالوان واحتمال ليس لزم  
ولا معديا وليس كذلك فيبقى تخصيص اللازم فيما مر بما عداها ثم ان الاولى تعد به على قوله  
والمعدي لهما من اقام اللازم **قوله** والعقوب معقوض مجمل وان كجلب منها وليس مصلح  
على فقلة ويجيب بان كجلب ربما يكون حسنا كما قاله **قوله** كحمة الثلاث الاول للالوان فلو ذكر  
ذلك لاحدا مثالا للعقب كحمة لكان حسن والجملة هي تقاوة ما بين الحاجيين مثال الخلية **قوله**

وان كان على فعل بضم العين فضا عه على فعل بضم العين ويكون المطابق اليه  
لا تنافا الفاعل كالحسن القوي ونحوها كالصغر والكبر يقال من مصدر على ما ذكرنا من ان الصغر  
على فعل هذا الباب لازم فقلنا الا ان ضمير مع فعل اخر نحو بشر طلع العين فان طلع مضمين  
لغيره بلغة او يحتمل من باب آخر اليه على قيل على ما قيل في سلمته من انه احرف واوى حول فعل  
يفتح العين الى فعل بضمه لبيان انه واوى ولا يفتح ياء العين الا هي واستقلا لا للضمير على  
الياء ولا المضاعف الا قليلا مشروكا ككليب بكسر العين وضمه **قوله** الطبايع على من قول غيره  
لافعال الطبايع لان اضافة الافعال اليها بانية كالمالك فذكر الافعال مستغنى عنه  
الطبايع جمع طبيعة وهي غريزة مخلوقة في الشئ ملاذخل لا اختياره **قوله** لا تارق اى غيا  
الفاعل وان كان فارق شخها عن غناه فلا يحتاج ان عدم مغالطة الطبيعة بنا في بناء الفعل  
منه دلالة على التبدل ووجه عدم الاتجاه ان يتبدل الاشخاص كاذ في مدلول الفعل  
وصحاحا من بناء على قول المتكلمين باقتناع بقاء العرض زمانين **قوله** كالحسن مثال  
الطبيعة والمراد به الحسن النفسى لا الحسن الكسب من خواصها اللون ولين اللبس ونحوها  
اى نحو الطبايع لا يتجاء الى الغير ويقوم بحمل مع اللبس كالصغر الخ ولم يدخلها في  
الطبايع لاختلافها باختلاف الاوقات بخلاف الحسن بغير كون الاعضاء متساوية  
على ما ينبغي **قوله** والغالب هو اكثر من الكثير والتاديد منها ولذا تميل للقالب بالصحة والكثير  
بالمرض والتاديد بالغالب **قوله** وعلى الخ لكان احضر **قوله** المحم قتيبة بن قيس وجعل  
لانه قسما في الاصل وعلى فعل وفعل توصف الخ ثم عطف على قوله على ما لا فاسد لاقتضائه توصيف لونه  
الاخير بالغلبة والكثرة وهو مناف لجعلها متساوية وجعل جملة متساوية كذلك فلو قال ادمع على فاعلى لكان غاليا على ما صح







مع زيادة الفائدة غير جعلها على مثاله ولم يدغم في جلبب ولم يقلب في هـ  
 وشريف مع موبها لئلا يخرجها عن نية الملقق به **واما التام في المجرى** وهو  
 على ثلاثة اقسام واعلم اوله ان الزيادة لا تكون الا من حرف **ح** سلمتها  
 الا في الضيف للحاق او غير **ما قول** ما كان ما ضيف على اربعة اعراف  
 زيادة الخ دفع للسيا في محلها **قوله** فائدة لها ممنوع كيف ومفعول حوب وشريف غير  
 المعزج وب وشرف بل اكثر الالفاظ المحقة لها معان غير معاد مجزئتها نعم الزيادة  
 لغير الحاق مطردة في اعادة المعنى والزيادة له قد تفيد المعنى وقد لا **قوله** مع موبها  
 اى بالقوة فان الموجب لا ادغام بالفعل اجتماع المثلين مع سكونه اولها ولقلب  
 الواو الفاضا سكونه وانما هو ما قبله وهو ما يتحقق بعد نقل حركة الباء الاولى والواو  
 الوا قبلها **قوله** لئلا يخرجها ويخولق له ونه فعلى فالالف زيادة ولا نقص به ويحتمل ان يكون  
 الزائد فيه ياء في يخص علم القلب بالوسط واما الادغام فهو متحقق ولو في الآخر لانه  
 ينكسر به الوزن مطلقا بخلاف الاعلال في الآخر فانه لا ينفوت به غير حركة الآخر وهو  
 غير محل بالوزن **قوله** على ثلثة فقيسته انه غير هذه الاقسام وليس كذلك الان يعبر بها  
 الاعتبارى فالاولى تركب على **قوله** ان الزيادة اى المزيادة وحرف الزيادة لا حرف  
 الزيادة والاعلال الا حرف الخ فاذن ما يتوهم من انه المستعمل ليس من جلبب للثنية  
 منها **قوله** سلمتها وبغيرها ما بان وتسلمت **قوله** كان ما ضيف اوله ان كان هـ

زيادة واحدة كافعل نحو اكرم بكرم اكراما وهو ما سئ ويخرج ان يزا  
 بين الضمة والقاء سين او هاء على خلاف القياس نحو استطاع استطاع  
 اضافة الماخ الى الضمير ما نية يتجه عليه انه يلزم ان لا يكون نحو اكرم واكرم وفرح  
 من القسم الاول ويكون نحو انا الذي اصد انوتر منه اوله مية يلزم ان يكون نحو  
 لفرح ويقابل من هذا القسم دون فرح وقابل ما ضيف وان يكون نحو سوتر منه دون  
 نحو خسر ونعيرب وعلى التقديرين ادخال كان مفسدان لم يسلخ عن الزمان وقفا  
 عدم الجمع والمفعول للتعريف ولا سبيل ان يقال هذا القسم محض فاف ما في هذه الابواب  
 الثلاثة والتعريف له فلاضافة بيانته لكن يرد عليه انه يدخل فيه نحو انا وحبلى  
 امثاله فلو قال فالاول ما كان الزائد فيه حرفا واحدا كافعل الخ كان احضر واسلم فاف  
 حفظه لتعين به على نظائر **قوله** زيادة زاده دفعا لنقص ما نية التعريف بنحو دحرج  
 لكن بقى انقاضه بنحو جلبب **قوله** كافعل الكاف هنا كالمثل في الاتيين للافراد الذهبية  
 او اشارة الى الخوضرب ويكرم او الربط مقدم على العطف فلا يرد ان سوق كل واحد  
 على انحصار ابواب الاقسام فلما ذكره وهو مناقض لمعاد الكاف والمثل في اكرم ويجوز  
 بالاستقراء قلب هـ ب حروف مع **قوله** على خلاف ارتكب ليكون عوضا عن حركة التثنية  
 الى القاء وما يقال ان التعويض عن الشيء انما يكون بعد فقده وهذا ليس كذلك من دفع  
 بان المراد بالعوض عنها جبر الوهم وتيسر العين المحذوف عند سكون اللام في نحو لم



اسطاعوا هراق بهرق امراق وهو للعددية غالباً نحو اكرمته **(وقيل)** نحو  
 فرج يفرج ففرجاً وهو الاكثر وتفعلة وعنا سفعال وهو للتكثير في الفعل  
 لم يطهر او اطعت وقد يقال لو كان اصل اسطاع اطاع لم يتحد معناها وليس كذلك فالاول  
 قول القليل ان اصله اسطاع خفف بحذف التاء والشذوذ في فتح الهمزة وجعلها همزة  
**قطع** اسطاعاً لم يقل اسطاعة لكون السين عوضاً للتاء **قوله** للعددية اي تضمن الفعل  
 معنى التصير وجعل فاعل اصل المجزئ مفعول التصير فيجوز له مفعول سواء كان اصله لازماً  
 او مستقلاً واما المراد بها جعل اللزوم مستقلاً فلا يريد نحو اعطى وارى **قوله** غالباً وقد  
 يجيء للتعريف نحو اباي الشئ واصبره في الفاعل ذا اصله او اخذ بالذات نحو اعدا البعير  
 او بالواسطة نحو ارب الرجل او صار ذا ابدال جرب وللادخول في نفس اصله او في  
 كاي الرجل واشمل ولوجوده على صفة في احدية والمجئته والسلب نحو اشكيت اي  
 ازلت عنه شكايته ولعمان اخر فضلت في المطويات **قوله** اكرمته اي اوصلت المعروف  
 اليه وصبرته اخذ له في هذه الكرم بمعنى تناول المعروف لا بمعنى الجود النفس لعدم متابع  
 هناك نحو فرج زيادة لاء واختلاف في الزائد فيكون الزيادة بالآخر المحلى والبقية  
 اوله وقيل الاول لان الحكم بزيادة الساكن اوله تقليداً للزيادة وتجهيزاً لسيبويه الاخرين  
 لتعارض الاليلين **قوله** فعال مخففاً او مشدداً وقرء بها قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذبا  
 وقيل المخفف مصدر المفاعلة **قوله** وهما اي الثلاثة لتمام الشافية من ان مصادر المزيديتين

او الفاعل او المفعول والاخرى **(وقيل)** نحو قاتل بقا تل مقاتلة وقالا وقالا  
 وبالكثيران وقال بعضهم قتيلا والكل قياسي على الاختلاف وهو للمشاركة  
 فيه قياسه واري كان فيه نوع مجاز لفرق ما سيلكوه لا تفعلة **قوله** لا كان لاجل ذكرها  
 قبل قوله وعن ناس الخ وكان امر الاخيرين متروكا هذا وقد يحذف مصدره على تفعلا  
 بفتح فتكون كندكار وتفعال بكسر فتكون وهو بيان وتلقاء وثالث لها على  
 ما قيل **قوله** او الفاعل فصلا خلوي لاجتماع الثلاثة في قطعنا الاثواب وتحمل الكثير  
 في الاخيرين يكون مستقلاً فاذا اريد التكثير في حدها قيل قطعنا او قطعنا ان  
 الاثواب تامل **قوله** ولاخرى كالعددية ومنها النسبة الى اصله كصفة والسلب نحو قد  
 ولصيرورة الفاعل اصله او نفس مصدر كفتح الجرح وروى المكان ولتوجه الفاعل  
 اليه او على كونه وصيغته زيد والتصير مفعول على ما هو عليه نحو سبحان الذي ضو  
 الاضواء واللدعاء كبريته والمخينة كظهور الحمل على اصل كدنته والاختصار الحكاية  
 ككبريى قال الله اكبر والاعتقاد كوحدة الله لغيرها وقد يكون بين الافعال  
 والتفصيل تضاد في المعنى كالافراط وهو غاية التجاوز عن الحد والتقريط وهو غاية  
 التقصير وكان ما اخذ الاول فرط بمعنى سبق والثاني فرط بمعنى قصر **قوله** كثير ان محض  
 بآل يمكن فانه ياء كيوم في يوم فانه نادر **قوله** قتيلا وفيما لا يتشديد العين كراء  
 مصدر ما رآه اذا جاز له شاذاً ومن غير ميراء بالياء **قوله** للمشاركة اي لم يفسر لغيرها



ولاخرى الثاني ما كان ماضية على حصة حرف زيادة حرفين فاما  
اوله السا مثل تفعل نحو تكسر بتكسر تكسر وهذا هو الكثير وقد جاء  
تفعل وبها قياسا على الخلاف وهذا الباب لطاوعة فعل نحو كسرة فتكسر  
فانه موضوع لنسبة المشاركة في اصله المجرى الى احد الاعرين معلقة بالآخر صريحا فيجوز  
العكس **فما** ولاخرى كالتكثير نحو ضاعفة وبغير اصله المجرى كسافر ويجعل الشيء  
ذا صله كالفعل نحو عافاك الله وبغيرها **فما** كان المضي ان هذا التعريف لا يشيل  
لنحو طهر وانما قل مع ما عدنا من هذا القسم وقد يجاب بان كلمة كان يدخلها النظر  
وتماثل ويحجب عليه اما اوله فلان كلمة كان منسجمة عن الزمان سيما في امثال هذا  
المكان ولما تأينا فلانه يخرج منه نحو تكسر لان ماضية كان على ثلاثة احرف فلو قال الثاني  
ثلاثة زيد فيه حرفان لكان اوله ويمكن الجواب بان عدنا من هذا القسم مجازا باعتبار  
اصله القريب كعدنا بقلبا عد **فما** بزيادة الخ زاده لئلا يدخل فيه نحو تدعرج ويدعرجه  
ونحو زله تغير الطاق لئلا يدخل نحو تجلب لكان احسن **فما** مثل لوقال وهو تفعل الخ  
لكان احسن **فما** تكسر بضم العين وكذا كل مصلها اول ماضية تاء الا اذا كان **فما**  
واويا كان او يائيا فيكسر عينه كالتمني دفعا لاستثقال **فما** على الخلاف قيل تفعل  
كالتملق سماعي **فما** ولطاوعة هي لغة الاطاعة فالمشاركة غير معتبرة والاحسن في  
تقرئها اصطلاحا قبل فاعل فعل اثر فاعل فعل آخر يلك قيمة اشتقاقا واما تعريفه

والتكلف اي يتكلف الفاعل ان يجد فيه الفعل نحو تعلم اي يتكلف اي لحلم  
ولعان اخرى **وقال** نحو تباعد تباعدا وتباعدا وهذا المشاركة يجعل  
المشاركين او الشركاء فاعلا معا بخلاف مشار كة المفاعلة فانها تجعل  
وانما تعريفه بدلالة لفظ على قبول الخ فيه تسامح لان معنى قولهم هذا المطاوعة انه دال  
عليها فيلزم على ظاهره ان يكون مدلول تكسر هو الدلالة على تلك الدلالة وهو فاسد  
هنا واخر من على التعريف بالتفاضل نحو علمته فلم يعلم اذ مدلول الصيغة عدم القبول  
ويجاب بان المراد بالقبول ما هو محببة الفعل والفعل هنا يدل عليه والاية  
لما افاد حرف النفي نفيما وبان علمته مجاز عن عالمته تعليمه فلا مطاوعة فيه **فما**  
لتكلف هذه التغير لا شارة الى انه اللام في التكلف عوض من المضاف اليه وهو الفاعل  
وليس تعريفه بالتكلف حتى يتوهم اللام ولوقال ولتكلف الفاعل الخ لكان احسن  
اوله **فما** لعان اخرى كالاحتذاء في تولى التراب واحتساب صله في نحو تائم والطلب  
في تقم وغيرها **فما** يجعل فيه ان ذلك جعل مدلول او العطف والتثنية والجمع الذين  
هم الاقتصار والاما تحقيق في نحو من كذا زيد ونحو بكره بقره بالتحقيق ان المشاركة  
هنا تجعل مجموع المشاركين او الشركاء فاعلا صريحا ومعنى لا ضمنا بان ما ذكره المجرى  
في نحو تاطينا الدرهم لوان الدرهم من الشراء ولم يجعل فاعلا ويجاب بان المراد الشراء في  
قيام الفعل بهم لانه المعنوية فليس الدرهم منهم وحملها على الشراء في الاتحاد لا يجري



احدهما واحد هم فاعلا والباقي مفعول والعكس ضمنى والمكلف باظهار الفاعل  
الفعل من نفسه ولا يريد الله لعباده فيه نحو تجاهل ولطاعة فاعل في  
باعلة فباعدا وبنا اوله الهمة مثل الفعل نحو انقطع فيقطع انقطاعا وهو  
في نحو باغضا زيدا من افعال الغير الاختيارية الا بتكلف قائل **قوله** واحد هم مشعر  
بان لا يجوز قائل زيد وعمر وكبر وهو صافي لما قالوا من ان جعل بعضهم فاعلا صريحا  
لرجحانه عند المتكلم بامر كسبة في صدور الفعل او كثرة او شرفه فلو قال او بعضهم لكان  
اوله ولكن حمل كلامه على الغالب **قوله** والعكس اي جعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا  
مستقادا في ضمن صيغة المشاكلة والمراد بالفاعل والمفعول في الاصل النجاسات وفي العكس  
الغريبان في اطلاق العكس هنا مسامحة على انه لا يجعل في العكس الا ما دخل فيه في نحو  
ضارب زيد عمر او انه يرد بالمحل الحكم بالمجبولية مجازا وهو مستقاد من التغيير بصيغة  
المطابقة **قوله** ولا يريد احتراز عن تكلف الفعل فانه الفاعل فيه يريد ايجاده فيه لكون  
الفعل مطلوبا له اولى بجمعه عليه امور الاول ان الارادة لا تنطبق الا بالامر للمقدور كما  
قرر في اصول الدين وليس شئ من الجهل والحلم مقدورا الثاني ان الجهل عديم العلم  
وهو لا يمكن ايجاده فلا فائدة في ارادته الثالث ان الايجاد فعل الواجب تعالى  
لا فعل العبد وانما للعبد الكسب كما هو مذهب اهل السنة الرابع ان ما ذكره منقوض  
بقوله صلا لرحمته وسلم فان لم يتكفوا قبالا وتكفي الجواب عن الاول بان الارادة

لطاوعة فعل نحو كسرة فلا تنكسر وقد جاء مطاوع افعل نحو سقطت  
الباب وانحطت فاسفقت وانزعج ولا ينبغي الا مما فيه علاج  
وتأثير فلذا قيل انعدم خطا واذا كان

الارادة **قوله** بغية المحبة كما قيل به في قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا وبان كون  
نحو الحلم مراد باعتبارها باعتبارها باسبابه الاختيارية وعن الثاني بان المراد بالايجاد  
بالوجود الرابع على معنى انصاف الشخص به بقرينة قوله به وهو متحقق في الاعلام المضافة  
وعن الثالث بان المراد بالايجاد الكسب مجازا والوجود بارادة الاثر من التأثير  
مجازا وعن الرابع انه نزل البقاء منزلة غير المراد لكونه مخالفا لميل النفس الامارة  
او ان تبا كالحجاء عن تنكروا والفرق اعلية **قوله** لطاوعة فعل الاضافة لتغيير الفعل  
الاخر المعبر في تغيير تعريف المطاوعة وهو لا دلالة له ولا يستلزم المراد بفعل المثلثة المجردة  
المستعدى الى واحد سواء كان بفعل العبد او كسر **قوله** اسفقت عبارة القاموس  
سفقت الباب رتبة كاسفقت ونحوه كمنعه اقلعه من مكانه كان نحو انتهت فعل  
هذا يجوز كونه السفق وانزعج مطاوع ونحو المجردة فلم لم يحلها على ذلك **قوله** هو قوله  
بان مطاوعة لا فعل شاذ **قوله** علاج اي ايجاد فعل بالمجاز في الظاهرة لستقلا عنه  
فعل آخر وهو اثره **قوله** فلذا قيل انه بصيغة التبريز لا مكان التوجيه بان الاعلام انما  
يستعمل للعدم الطاري على الوجود وهو نزل منزلة الاثر الظاهر وبان المحصر في قوله ولا ينبغي



فأما الفعل حرفاً من حروف يملون قلبت النون به وادغم فيه وفي نأثر  
أصله انوتر قدم الاعلال على الادغام **(واقفل)** نحو اجتمع جميعاً  
وهو لمطاوعة فعل نحو جمعة فاجتمع وبمجه تفاعل للشاركة نحو احتضمو ولا غير  
**ق** فاء الفعل هذه القاعدة من قاعدة خريأتا في علم التجويد من ان النون المساكنة  
اذا كانت بعدها واحدة من حروف يملون قلبت النون فيما عدا النون به وادغم  
فيه وهيئة قاعدة أخرى هو ان اذا كان فاء الفعل ياء قلبت الياء بالميم نحو انبعث  
ولم يذكره لقلته ولعلم استلزامه للتخفيف الكثير **ق** وفي نأثر اي انقروا فهو من الوتر  
واما نأثر كقاتل فهو من النثر بمجه الجذب والمراد به كل ما كان على الفعل وفائه واواؤه  
كالوقوع هذا وقضية ما يأتى في باب **ق** فاء الفعل فاعلم ان هذا اثبات المهمة نظر الى  
السكون وعروض الحركة فيقال انما نأثر **ق** فعل فكذا فعل نحو انصفه فانصف فلوقال للمطاوعة  
كان اخيراً مثل **ق** فاء النون في قوله تعالى انهم انما هم لظنهم انهم انما هم لظنهم  
ولم يقل وللشاركة مع ان اخيراً لئلا يتوهم ان المراد بمجه تفاعل هو المكلف ونحوه  
المفاعلة وقول نحو احتضمو لا يمنع مطلق المشاركة **ق** ولا غير كالاتخاذ نحو استوى  
والاجتهاد في تحصيل أصله نحو **ق** فاء الفعل الانسب ذكر باب الفعل و  
التفاعل هنا لا فيما يأتى بان يقول ولذا كان فاء الفعل وتفاعل تفاعل من حرف  
اشد الخ جاز الادغام بقلب الناء اليه قياساً في الاخيرين مع زيادة المهمة فيها نحو

فأما الفعل من حروف يملون قلبت النون به وادغم فيه وفي نأثر  
اليه لكنه خلاف القياس في ان فاء الفعل تفاعل من تلك الحروف فيجوز الادغام  
بقلب الناء بما عدا القياس من زيادة المهمة في الاخيرين نحو اطروا نأثر وادغم في  
نحو اطروا نأثر وعلى خلافه في الاول كما سمع الا ان المؤلف راعى قياسية القلب  
فيها وبمجه افعل في القاعدة الآتية ولذا ذكرهما معاً في لاهنا **ق** من حروف يملون  
قال المحقق يجب استثناء حرفين من الطرفين اي الطرفين انتهى يعني ان هذه القاعدة مخففة  
بغير المهمة والياء والواو والياء لانه لو جرت فيما لم يزم الاجتماع المهمة في الماضي  
والياءات والياء والواو في المضارع وهو ثقيل ولزم تحصيل الحاصل في الناء نأثر  
**ق** جاز الادغام اي وتركه او المراد لم يجب وانما امتنع هو والقلب لانه كما في الصورة  
المادة **ق** بقلب الباء داخل على العلة الناقصة والقلب اعلم ما في الذات كما في اسمع وبال  
كما في اظلم **ق** خلاف لان القياس قلب الاول بما ياتل الحرف الثاني لا عكسه **ق** من اسم بمعنى  
البعض فاعل وفعول لا يستثنى من تلك الحروف هنا غير الباء بالفتحة الى قلبها نأثر بقلب  
اي بسبب قلب الخ او بعد **ق** ما بعده وهو فاء في فعل وتفاعل وعين في افعل **ق** زيادة  
ههنا اما عطف على الادغام كما قيل في كونه قوله فيجوز من الجواز بمجه الامكان العام  
المقتد بجانب الوجود ليشمل الواجب والممكن لا بمجه الامكان الخاص لان زيادة المهمة  
في الاخيرين واجبة ويكون قوله الآتي وحذفاً معطوفاً عليه ايضاً واما عطف على القلب



للاستغناء فيجوز ما ضيف فتح الفاء اليها وكسرهما بجر كما يكسر لانه الاصل في تحريك  
 الساكن الكسر ويجوز الاثبات نظر الى اصل السكون مع فتح الفاء وكسره نحو اخضم وفيه مضارع فتح  
 الفاء وكسر مع فتح حرف المضارعة وكسرها اتباعا لكسر الفاء وفي المصدر بثوب الهزج حذفها كما في المذخ  
 كما نقول فيكون سببية تلك الزيادة للا و غام كونها واسطة في اسكان اول المتولين  
 وهو المناسب لما يقاد من الجواز من الامكان الخاص وقوله وحذف ما ضم جمل ويجوز  
 كونه مصدرا مبتدأ خبر قوله للاستغناء لكنه غير مناسب بالمقام **قوله** للاستغناء اي  
 عنها بجرتك ما بعد **هاق** بقل لم يقل بجرتك الفاء بالفتحة لانه يستلزم حذف حركة  
 الفاء فيلزم ايجاد المعدوم واعلام الوجود بلا حاجة وهو ككسر **ق** لانه الاصل  
 لموافقة للبطع والكون كل منها قليلا وتما مبرها في الاحتصاص لاحتصاص الجر بالهم  
 والجزم بالفعل **ق** الى اصل اي الحركة عارضة ولا عبرة بالعارض فلم تحذف الهزجة  
**ق** فتح الفاء مبه على اشتقاق مخيم من خضم او **ق** حاء اعلا لاحتقن في خقيم  
**ق** اتباعا مشعر بعد جواز كسر حرف المضارعة مع فتح الفاء وليس كذلك فانه يجوز  
 كسرها على صورة الكسر بل كسرهما ليس من خواص هذا الباب لما قالوا من ان  
 كل ما في اوله همزة وصل مكسورة يجوز في مضارعة كسر حرف المضارعة فلو ترك قوله  
 مع فتح حرف الخ كان احسن للخ **ق** كما في الماضي مع كسر الفاء بقل حركة التاء اليه  
 وفتح بناء على تحريك بالفتح الذي هو اخف الحركات وقد يقال في فتحه وكذا في

وفي اسم الفاعل كسر الميم اتباعا لكسر الفاء وقيل لا يجوز حذف الهزجة  
 في الماضي الا فيقال مثلا يلبس بالفتح **(وافعل)** نحو امر مجرا امراد وهو  
 للمبالغة ومختص بالاولوان والعيوب **(الضم الثالث)** ما كان  
 ماضية على ستم حرف مثل اسفعل نحو سخرج يستخرج سخرجا  
 وكذا في كسره بجرتك بالكسر اعدام الوجود وايجاد المعدوم هذا ويمكن ان يقال انه اشتق خضا  
 بدون الهزجة من خضم واحضا من اخضم بالهزجة وان قوله كما في الخ اشارة اليه **ق** اتعا  
 ظاهره ان كسر الميم في صورة كسر الفاء فقط فلفات اسم الفاعل ثلاث يمكن كونه المفعول  
 في صورة والجر في اخرى والاتباع ولو باعتبار بعض الصور **ق** لا يلبس هذا الدليل جار  
 في المصدر فان خضا ما يلبس بكذا اللفظ وصورة اذا كان مكسورا الفاء وصورة فقط  
 كان مفتوحا فيلزم القول بعدم جواز حذفها من المصدر ايضا وكذا في ناسر لا تلبس  
 بماض المفاعلة الا ان يقال يكتفي بالفرق التقديري او بدفع الالتباس بالقرائن **قوله** امر  
 بتضعيف اللام وادغام احد المتكررين في الآخر لم يرد في دعوى الذي صلا عو وعج  
 كف تقديم الاعلا لكونه في الآخر وحصوله بالنظر الى حرف واحد على الادغام **ق**  
 بالاولاء حقيقة او كما في ذلك نحو الفاء اي في صورة لان الضم في حكم اللون والتميز  
 ان في الميل اي انصف فتشاد والفتح الحائط من الانفعال فمن القضي لا النقص **ق**  
 ماضية ان كانت الامانة بيانية انقص العريف نحو امر نحم والامية دخل فيه نحو نحم



وهو طلب الفعل تحقيقا حتى استخرجت رندا او تقديرا حتى استخرجت  
الوند من الحائط ولوجوده على صفة كاستغنائه وللحقول كاستخرج  
الطين وبخه الجرد كاستخرج قرو ويجوز

بحر نبح فلوزاد فيه وكنا زيادة ثلاثة اعراف كان اولى **ق** وهو الحق مشربان المعاني  
الائنة لمجوع الهيئة لا لخص السين ويمكن جملة على التجوز **ق** لطلب ومنه السؤال في نحو  
استغفر الله **ق** استخرجت الوند يمكن ان يقال شبه الوند بشيء يصلح لطلب الفعل منه  
بان يكون من ذك العلم على طريق الاستقارة الملكية وإيقاع الاستخراج عليه تحصيل فالمراد  
بقوله تقديرا الجاز الشامل للاستقارة ولقبوله تحقيقا الحقيقة **ق** ولوجوده اضافة  
المفعول والفاعل الذي هو فاعل محذوف والوجود العلم اى علم الفاعل بان المفعول  
على صفة مشتق من اصل ذلك الفعل وهو مقتضى معنى الفاعل ان كان الاصل لازما حتى  
استغنائه اى جعلته بخلافه قائما به النحل والمفعول ان كان مقتضيا كاستغنائه اى وجده  
محمدا ومثال الكتاب يحتملها لكنه ظاهر في الاول هذا وجعل بعض جميع صيغ هذا الباب  
للطلب وفيه تكلف **ق** وللحقول اى تحول الفاعل الى اصل الفعل حقيقة او حكما والمثال  
يحتملها لان الطين ربما يغفل بسبب الحرارة فيكون محجرا حقيقة وقد يغفل بالحق **ق** كاستخرج  
يمكن جعله للطلب بان يكون معنى استخرج لطلب القراء من نفسه وكان له محله عليه لاستغنائه كفاية  
التقارير الاعتبارية العالمة والمطلب منه مع جعل الطلب تقديريا في نحو هذا المثال **ق**

حذف تائه في نحو اسطاع وافعال نحو اصحاب رحيل امير را ويمتا عن  
احمر زيادة المبالغة **(وافعل)** نحو اعشوشب اعشوشب عشيها  
وهو للمبالغة **(وافعل)** نحو احبلوز يحبلوز احبلوزا **ق**  
**ق** حذف تائه اى على خلاف القياس وقد مر ان هذا من على طه الغراء وفتح هـ من تاذ  
كحذف تائه **ق** احمر حمر فيه الغاء الساكنين لكونه على حدة كما في **ق** ويمتا هذا لا يفيد  
اختصاص هذا الباب بالاولوان والعيوب وكذا قول العلامة وحكم احمر ولو قال وهو كقول  
الان المبالغة هنا انريد لكان اولى فان قيل لوقال ويمتا عن فعل زيادة للمخ لا فاذ ذلك  
الاختصاص قلت لو قيل قوله زيادة المبالغة لتفيد فقط او فهم المحصر من السكون مقام  
البيان لكان منافي لما في الكمال من ان الغالب في افعال بناء من اللازم من الاولان  
وفي افعال بناء من العارض منها وان لم يقيد به لم يفيد الاختصاص لكن اوجاع الفرق بما  
في الكمال الى زيادة المبالغة **ق** اعشوشب يقال اعشوشب الاضداد كثر نبات وجهها وزيد  
البشير الثاني هنا وان لم يكن من حروف ستمتونها لان زيادتها للتيسير وفيه زياد كل  
حرف كما **ق** للمبالغة ولازم بالاستقراء اللفظان هما اعرويت الفرس اى كبيتة عرايا و  
احلوية اى علة تحلوا كما في الكمال فاعدا حصل اللوم من هذا الباب لا زم ويمكن ان  
يقال بانها ايضا لازمة لكنهما مناهما مناهما مع التقيد كما يظهر من تفسيرهما **ق** وافعل وهذا اللفظ  
والغالب فيه اللزوم وقد يحجى مقتضاها نحو اعلى طي فلان اى لزم **ق** احبلوز يقال احبلوز



وافضل نحو افعلتس افعلتسا وافعلت في اسلقة لستقل اسلقة وهذا  
الاخيران ملحقان باخرجيم وقال ابن الحالب تفعل وتفاعل ايضا ملحقان بتدريج  
وليس بجية لان الزيادة قولها لا تقيد الا الزنة وفيها افادة المعاني ايضا **والرأي الرابع**  
فامثلة تفعل كتدريج تدريجها وهما لمطاوعة فعل  
الابل اي سار بسرعة واجلوز بهم السير اي دام مع السرعة **افعلل** وهذا للبالغة كما قاله  
فافتعل طبع من فصر اي خرج صدره ودخل ظهره ولو ترك بعد اعشيشا باقوله  
هو للبالغة وقال بعد افعلتسا وهذه السكتة للبالغة لكان احسن **ق** وافعلت  
وهذا لازم ونحو سير يندى ويعر يندى اي يغلب شاذ **ق** اسلقة اي وقع على فقاء او ام  
عليه **ق** الاحيران اي الحقيقة والحكي **ق** ملحقان ولا يدفعه وقوع القلب في الاخير لوجه  
لجواز في الآخر بخلاف الادغام ولذا لم يدغم في افعلتس هذا عبارة العبادة من الملحقات  
باخرجيم واعترفت بان الملحوظ به مختص بهما فالصواب انه يقول ملحقان به **ق** حسيب  
الخبر هو قوله من الملحقات فقط وقوله باخرجيم متعلق بمقتضى الحق باخرجيم ولذا  
عدل عنها المؤلف لكن عدل من ملحقاته نحو اعور جم البعير اذ اعتد ذنبه واخر ورم  
الكلب اذ كسر العظم فلا حائل فيها **ق** لاتفعل المحصر سبدا اسلفنا في جليل وجليب  
نحو ما **ق** الا الزنة المراد بها وقوع الفاء والعينه واللام في الفرع موضعها في الاصل مع  
الموازنة في صور الحركات والسكنات ولذا لم يكن استخرج ملحقا باخرجيم **ق** المعاني هل

وافعلل نحو اخرجيم يخرج اخرجاما وهو لمطاوعة وعنه ايضا وافعلل  
نحو اقشعر لاقشعر اقشعرا ويحيى المصدر من غير الثلاثة المجردة على زنة  
مدلول الماء او مدلول مجموع الزوائد مع الهيئة كل محتمل لكن كاد به الماد ظاهر في  
الثاني حيث نسبها الى تفعل وتفاعل دون تأنها وكلام المصنف مخرج في الاول حيث  
مخرج باناء تدريج لمطاوعة لكن يمكن الفرق بينه وبين تفعل وتفاعل هذا وقد استدل  
على انها ليسا لمحقين بتدريج بان تأنها ليسا للحاق لان الحاق لا يكون في اول  
الكلمة وكذا ادغام العين المكررة في تفعل دون الزائد للحاق لا يدغم حفظا للزنة  
وكذا الالف في تفاعل لانها لا تكون للحاق في الوسط وبانها مطاوعة فاعل  
وهما ليسا لمحقين بتدريج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعة **ق** وافعلل العطف  
مقدم على الربط والا لم يصح جعل خبر القول امثلة هذا وتؤخذ من قاعدة باب  
الانفعال انه متى كان اللام الاولى في افعل حرفا من حروف يربط قلب النون  
به وادغم نحو اخرجي اخرجي وذهب الى ناحية فلا يبطل به حصر الرباعي المزد فيه  
في الامثلة الثلاثة **ق** اخرجيم يقال حرجت الابل فاخرجت اي ردت بعضها  
على بعض فارتدت **ق** وهو ايضا لولا قوله الماء وهو لمطاوعة وفعل وقال هنا  
وهذان لمطاوعة فعل لكان اول **ق** وافعلل هذه الثلاثة لازمة بالاستقرار  
**ق** اقشعر يقال اقشعت الستة لقطع مطر واقشعر الرجل اخذته سرعة واضطرب **ق** غير



اسم مفعوله قياسا **(نبيذ)** الفعل اما متقد وهو الذي يتجاوز به  
 مدلوله من الفاعل الى المفعول به كقولك ضربت زيدا واسمى واقفا ومجاورا  
 التي متوجهة الى المقيد والمقيد فيشمل الرأى مطلقا والثلاثي المند في **ق** اسم مفعوله او  
 بالذات او بواسطة حرف الجر فلا يرد ان هذا لا يجري في اللازم لعدم بناء اسم المفعول  
 منه واجل عنه المحتمل بان اضافة الزية كالاضافة في جرت اذ لا يعل اسم المفعول  
 لونه صادق بكون مصدر الكرم على وزن مستوحى مثلا وهو ساق **ق** قياسا اي جسيما  
 وقياسا وهذا اعتراف عاجاء من مصدر الثلاث على مفعول كالمعسور والمسيور فانه مقصود  
 على السماع **ق** متقد اي فعل متقد فهو قديم لا يتم فلا يرد انهم من وجه من المقسم وهو  
 على الرجح **ق** وهما مطلق المتقد في استخدام فلا يرد ان التعريف غير ما نفي لشموله  
 نحو كرمي والحداب جدا والمتقد عن يقوى دفعا لثبوتهم ان هذا تعريف للشيء نفسه  
 واشارة الى دفعه بحمل المتقد على معناه اللغوي وهو التجاوز وهذا اذا كان المراد  
 منه شرح للماهية لا بيان مفهوم الاسم واللام يحكي اللفظ كما قاله المصري ولا الى  
 استخدام لجزء التعريف بالاسم حينئذ **ق** مدلوله الاول حذفه لصديق يتجاوز المدلول  
 والعمل هذا وتفيد التعريف على نحو ضربت زيدا لان الفعل هو ضرب يتجاوز مدلوله  
 واللام يفيد حرف النفي ايضا والمراد التجاوز بحسب دلالة لفظ الفعل **ق** الى المفعول به  
 الصريح حقيقة او حكما فيدخل فيه ضرب زيد مجبولا **ق** كقولك اي كقولك فلا يرد ان

واما غير متقد وهو الذي يتجاوز مدلوله من الفاعل الى المفعول به وان  
 جاء غيره كقولك ضربت زيدا واسمى واقفا ومجاورا  
 عدم التجاوز وغيره **ق** وعقدية تجعل الفاعل اللازم مفعول اليعد وتسمى فاعله  
 ان مدلول الكاف يجب كونه جريما لما قبلها مذكورا لتوضيح القول ليس من افراد الفعل  
 المتقد **ق** واما غير المخ لا يخفى ان بعض الافعال لا يوصف باللازم ولا بالتقدير كالا  
 فقال النافقة وبعضها يوصف بها فالاقسام اربعة خلافا لظاهر كلامه فلو قال الفعل  
 متقد وغير متقد كان اوله ولكن ادخل في الافعال النافقة في اللازم وجعل نحو شكرته  
 من باب الحذف والالتصاف نحو شكرته من باب الحذف والتبديل ونحو شكرته لما يرد  
 فيه اللام لتقوية العمل لا العقدة لكنه تكلف **ق** لا يتجاوز به ان لم يكن له فاعل كان والحلوة  
 او كان ولم يتجاوز به كقوله جلس لكن قال له هشام ان هذا كان ليس باللازم ولا متقد  
**ق** بمعنى عدم المخ لا بمعنى عدم مفارقة الحدث عنه فلا يرد ان وجه التسمية لا يجري في نحو  
 جلس وقام **ق** ولقدية شرعية في بيان اسباب العقدة وينبغي ان يكون اسباب اللازم  
 حقيقة او حكما وهي خمسة تضييع معنى فعل لازم والفعل الى فعل بالضم لقصد التعجب نحو  
 ضرب زيد بغير ما اضره وكونه مطاوعا للمتقد الى المفعول واحد نحو تكسر الضعيف عن  
 العمل اما بالآخر نحو قوله ان كنتم للرويا تعبرون او يكونه فعلا العمل نحو فقال لما يريد  
 ومنزلة الشرع **ق** يجعل المخ اشارة الى ما قاله المصري من انه اعتبر المصنف في عقدة اللا



في الثلاثي المجزئ بقله الباب الافعال والتفصيل كفرجه وحلته  
بقله الما او لا تستغنى عنه كالفعل الى الباب بالباء خاصة موضع ويجزئ  
بقله معناه مستل في فاعله الاول انتهى فخرجه صيرته فاعل الفرع فيكون فاعل  
الفرع مفعول المتعدي واما احتمال جعل فاعل لازم فاعل المتعدي وشي آخر مفعوله  
فناظر من اعتبار تراكب في التثنية في الفعل لازم ان كان ثلاثيا مجزئا فثلاثية  
ماحد الامور الخمسة وان كان غير مجزئا لا خير فقط اعني حرف الجر **سقط** لم يقل بالتضعيف  
او الهزعة مع انه اخبرنا انهم ان نحو عشر شب واحمر صدقايه **ق** وقد سجد اشا وقد  
الى الاعتدال في عدم ذكرها والى رتبة من جعله كليا لانه يرد عليه نحوضا وفي ضرب  
وسافر وسفر واستقر وقروا مثالها هذا وقد سجد في باب المغالبة وتضمير في  
المتعدي نحو شرب طلع العين وكان لم يذكرها بالقله **ك** كما نقل في ان التعدي بالباء هناك  
لثلاثية بالنقل الما في ان تعين الفعل مع التضمير ولكن ما ذكره بقوله بجعل الخ وهذا  
ظاهر ان النقل الى الابواب الاربعة متساوية في الخ فيكون معنى استخراجته مثلا صيرته  
خارجا وليس كذلك فان القائل بالثلاثية نحو استغنى لا يترجم بتضمير المعنى في المتعدي بل  
يكفي فيه بالوافقة للازم في اصل المعنى وحرف الاصول كما نؤخذ من المصنف **ق** في مواضع  
وهي ما يولد منها تيسير المجزئ فاعل اصل الفعل لا لصوق المعنى الوضعي للفعل بالمجزئ  
كذ هبت بنيد فان معناه صيرته ذاهبا لا يصق ذهابه به هذا ولودكر هذا المثال

الى الاسم مجزئ في الكل نحو ذهبت بنيد اي ذهبت وانطلقت به اي  
انطلقت ونحو حررت بنيد وانطلقت اليه للمجر **فصل** في بيان امثلة حصلت في  
تعريف هذه الافعال **الماضي** فهو ما دل بحرف اصل الوضع على حدث  
المثال والذي هو بعد هذا كان او فتح الاله ونحو عدم الفصل الكثيرين المتعديين **ق** في الكل  
بقوله وتعدي به اي في الثلاثي والرابع مجزئا او بنيد فيه يعني ان التعدي بتضمير المعنى وفادة معنى  
التضمير يكون بالباء فقط ويجزئ معناه الاسم يكون بها وبغيرها من حروف الجر في كل منها **ق** وهو  
حررت مبتدأ خبره قوله المجزئ المثالان الما في للثلاثية بمعنى التضمير وهذا مثال لما في  
الجر فقط والمؤلف ترك مثال الجر لغيره فيه لاجتماع **ق** حصلت من التحصيل والحصول وهو  
ما بالذات او بالواسطة وفيه اشارة الى ان الاضافة في قول الاصل في امثلة لتعريف الخ  
لللب الى السبب **ق** اي مصادر دفع لما يريد من ان امثلة نحو الماضي والمضارع والماضي  
وهي عين هذه الافعال فيلزم حصول الشيء من تعريف نفسه وما حصل ان هيئتها  
محد وفيه بعد التعريف اي تعريف مصادر مجزئ هذه الافعال لكن نتيجة ان المراد حينئذ  
بقوله هذه الافعال هي الامثلة فيلزم اقامة المظهر مقام المضمير لانكته ظاهرة ويمكن ان  
يقال ان الافعال بمعنى المصادر واللام للعهد والمعهود مصادر المجزئ فلما قال من تعريف  
مصادر المجزئ وهذا عند الحسن **ق** ما دل الخ كلام الاصل دل على معنى وجد في الزمان  
الماضي واعترض عليه بانه قد غير ما في لصله على نحو لم يضرب مما نقل معناه الى الماضي







واعلم ان الهزات الزائدة في اوائل الافعال المكسورة والمضمومة ومصادرها  
غير الافعال هيركات وصل والاسماء هيركات فقلع الا في عشرة اسماء وهوان وابنة  
وانبسم واسم واست واسنان واسنان وامرء وامرئة وامين ا لله  
تخرج بعلاقة القضاة وان المراد بالوصل وصل المتكلم قبلها بما بعدها وانما ذلك لتقولها  
في الدرر **ق** الهزات في التغيير تارة بها واخرى بالالف تفتن وشارة الى ان مراد الالف  
بالالف الهزقة بقرينة اضافة الحركات اليها وبغيرها بالالف لكتابتها على صورتها ابتداء و  
لتغيرها بحرف **ق** الافعال اي ان كانت باقية على الفعلية اذ لو جعل فعل سماً لشخص و  
فقدت لفظه كانت هزقة للقطع **ق** هيركات وصل اي سبب وصل المتكلم الى النطق بالسكن  
او سبب وصل قبلها بما بعدها لتقولها في الدرر فاضافة الهزات الى المسبب قائل  
**ق** والاسماء اي غير المصادر بقرينة تقابلتها بما والعطف هنا على معمولي عالمين مختلفين  
مع تقديم الجوز **ق** قطع سبب لقطع ما قبلها عن الوصل بما بعدها او مقطوع بثبوتها في حالة  
الوصل والابتداء **ق** في عشرة يتجه ان الهزقة في ثنية الابن هزقة وصل وكذا البواقي مما يمكن  
تثنية ففي دعوى الحصر فيها مسامحة ولو اعتبر الاصل لهم تركب الالفة والابن والاشقان و  
الامرئة فقط **ق** ما قبله من تقديم العطف على الربط واللام يصح الحمل **ق** وانهم اصل ابن  
زهد اليم لتأكيد الاعراض عن اللام المحذوفة واللام يحتمل مع هزقة الوض **ق** واست  
سنة بالتحريك لجمع على الساء **ق** وامين الله في الاضافة اشارة الى ان المراد بالامين ما وضع

01  
02  
03  
04  
05  
06  
07

ففيها للوصل وفي الحروف تكون للوصل مع لام التعريف وميمه ولا تكون  
مفتوحة الا معها وفي امين الله وتقلب الفاء مع هزقة الاستقام كلف الحسن وامين الله  
المكسورة والمضمومة معها اذ لا يسر فيها وفي الميمه المضمومة وهو مضموم بحسب المعنى الفعل الذي  
ما وضع للقيم فانه الذي هزقة للوصل عند الصبريين وهو ما خذ من الميم بمقتضى البركة  
محذوف نونه وهو من عند الهزقة ولم تحذف عند عود النون لكونها الصلابة المحذوف لكونها حارة  
التخفيف واما امين جمع ميم في هزقة للقطع **ق** فاقا **ق** للوصل اي فقط كما في نحو امرء او امرء  
وقد التقرير كما في اسم فان الهزقة في عن اللام المحذوفة **ق** لام التعريف ظاهرة شعرة  
بأنه لا يكون للوصل مع اللام الزائدة او الموصولة وليس كذلك وبترجيح ان حرف التعريف  
هو اللام لا ال وهو يذهب سببه وما يدل عليه سقوط الهزقة في الدرر وكون الدال  
على التذكير الذي هو مقابلة حرفا واحدا هو التوسين **ق** الامعها الخ لان هذه الثلاثة كثير  
استعمالها فنياسها التخفيف **ق** وتقلب الفاء الى الحذف لان كلا من هزقة الاستقام و  
الوصل مفتوحة فلو حذفت لم يعلم الباقية منها فيلتبس الاشياء بالخبر **ق** كما في اي كل لانه  
كانت هزقة مفتوحة بعد هزقة الاستقام **ق** المكسورة نحو صطخ السبات ومثال  
المضمومة نحو استخرج المالك بصيغة المجهول اصلها الاصطفي واستخرج محذوف هزقة الميم  
وهي لان فتح هزقة ما يدل على انه استقام **ق** مضمومة اشارة الى ان قوله وهو الفعل الخ حلة فقه  
بيده الحد والمحدود اريد بها تعريف مطلق الميم للفعل ما ضيا او مضارعا بما سبته



لم يسم فاعله ما كان اوله مضموماً للفعل او اوله متحركاً لم يسم به مضموماً كالفعل **فمض**  
يتبع هذا المضموم في الضم واقل حرفه يكون مكسوراً ابداءً لمضرب زيد واستخرج المال وجاء قوله  
ان الكلام هنا في قسم منه في هذا مستخدم **ق** ليسم منقوض بفتح الكسبي وضربه الا زيدا  
لحذف الفاعل فيه وفقاً كما قاله العصام ونحو قل وطالما مكف باعر الفاعل ونحو  
في الجمع للؤكد بالنون وامرنا القوم واضربوا القوم ما حذف في الفاعل الموجب فالاول  
ان يقول ما حذف فاعله نسياً منسياً واقم مفعوله مقامه ويمكن عمله عليه بتكلف تأمل  
**ق** فاعله اي النحوي فلا يريد نخصام نمارق **ق** او كان النحوي لم يكلف به وان كان شاملاً  
لجميع الابداء الاقراض بما كان في اوله همزة وصل وسقط في الدرر وحتياج الى الجواب  
بان المراد بالاول الاول حين الابتداء به **ق** فيلزم مراده هنا وابو لم يفتح اليه اذ همزة  
ايضاً مضمومة لموافقة ما قبله قوله وهمزة الوصل النحوي **ق** يتبع لانه لو فتح على كسره  
لزم الاستعانة من الثقيل الى الاثقل واما الساكن فخرج غير حصين ولم يفتح مع خفة  
ليتم من اول الامر على حذف المرفوع تأمل **ق** يكون اي يلزم كسره في النوعين فكسر  
ان لم يكن مكسوراً ويوقع عليه ان كان هذا ولم يكلف في المجهول بضم اوله فخطأ لئلا يلتبس  
بمجهول الماضي بمجهول المضارع المتكلم وحده في باب الافعال ولا يكسر ما قبل الآخر  
ونهج يشبه بمجهول نحو لم يعلم معلومه وقد يقال عند الغم والكسر يشبه بمجهول  
الماضي معلوم المضارع في باب الافعال **ق** وجاء قوله اشارة الى الاعتراض عما انفرد

بضم فسكون والاصل فضله بكسر الصاد فقلب وسكن وحكى قطرب ضرب  
بكسر فسكون وقرء ردت اليها بكسر الراء وهي شاذة **(ولا المضارع)** فمن كان  
في اوله احد الحركات الثلاث الدخلى وهي الهمزة والنون والياء وتجمعها  
ايفت او اتين او اتان وقيل المضارع زيادة على الماضي فلا يرد نحو الكرم وكلم  
التعريف بانه غير شامل للنحو ففقد قوله والاصل الى جواب عنه بان المراد بالضم والكسر  
اعم ما يجب اللفظ او في الحال وهذا جار في ضرب فان اصله ضرب بضم فكسر ومثله  
وكذا عصر بسكونه ما قبل الآخر فان اصله عصر بكسر وهي في القراءة المعهودة من قرءة  
شاذة مما لفت للنقاس او الثلاثة فيكون جواباً آخر عن الاعتراض بما في اوله اي في محل  
اوله فكانه قال كان اوله فانه الخال في محل الاول هو الاول فلا يريد ان اريد اول  
نفسه لزم ظرفية الشيء لنفسه ان كانت احديهما عين الاول واجتماع حرفين منها في الخطأ  
ان كان غيرهما كما جعل المفعول في جانب اولها فيه فليتقدم ان لا يصدق التعريف  
على شيء من افراد المضارع على ان الجانب اعم مما قبل الاول وما بعد بقية ادخال كل  
مضد ظاهر لانه يخرج لافراده ويدخل لافراد الامر الحاضر فلو قال انا اعمل النحوي كان خضراً  
واسم تأمل **ق** والنون العطف مقدم على الربط ولكن العكس بناء على عود في اللاحق **ق** او اتين كلمة  
او للتخفيف في التفسير ولو عبر بالواو وكان احضروا لم يتوهم التزديد لكن عبر بالواو لئلا يحل الكلام  
على ان ثبت الجمع الى المجهول لا الى كل منهما **ق** زيادة اي حصل زيادة حرف في سبب



فالهزة المستكم وحده والوزن لا مع غيره وليست قبل الواحد مجازا وكما في الجمل طبعه  
او منتهى او مجزأ مذكرا او مؤنثا والزيادة الغائبة والمنشأة والبقاء للغائبة  
مطلقا والجمع المؤنث الغائبة وجوزية واخصا من كل منها بالاختصاص في الشرع  
المنتهى لا من فظ او مع ضربات اخرى لما في ذلك وقد يراد ان هذا  
التعريف دورى وقد اُخذ تعريف في التعريف في المراءى بالمعروف هو الاصطلاح في  
التعريف وانه غير صادق على ما يليه ما نصبت فيه لانه قد يرى ولما اذ في شأنا  
لغيره ما تفرق بعد نهاية البقاء والفرق فيها غير ما ذكرنا ان يمكن ارادة المصنف  
كن بالنسبة لا الفرق بزيادة الفرق والاحتياج الى هذه المكلفات في الحقيقة التعريف  
ولا يردى على القيل والقال التعريف في هذه الا ان يرد باحد الزوائد احد بها الموضوعة  
لما يأت من النكاح وغيره بقرينة قوله في فاهمة الخ كما قيل كن يلزم الاحالة على المجهول  
وقت التعريف وقال الزوائد لا بدع صارت حقيقة عرفية في احرف المضارعة كما نقل  
في النكاح في سلكه على خلاف المضاف فلا بد ان كلامه يقتضيه كون الهمة في اول المضارعة  
متمما كما في الموضوع على النكاح وحده وكذا البولي في كذا النكاح حاله موصوبا ومشاكا  
يعرف في فعل الفعل المذكور وبالنسبة حقيقة او تقديرية مما انزل به لفظه منزلة  
مشارك في فعل الفعل فالمراد من اليمين من الحكم كما نحن نوزنكم والمعرفة الغائبة لا  
والغائبة للمعرفة في الغالب ان يصح ان يحكى عنه او لا يرى للجواب كبرائيا او جسيما

10  
8  
8  
8  
8  
8  
8  
07  
08

وهذا يصح في الحال والاستقبال تقول يفعل وتريد ان ويسمى حاله وحال  
وفعل وتريد فعل واسم مستقبل بفتح الباء والقياس من كسر فاء غلت عليه السين  
او في او محققا ما احقر زمان المستقبل او لا م الاستدعاء احقر بالحال  
حيث انما ليس بمسكوك ولا مخاطب والمراد بالذكر باليس منوث فلا بد ان الياء يستعمل في  
نعم وليس بغائب ولا مذكور ومنوث نعم لولا والياء ما علم ان كان احقر ما علم او انما  
ما ذكره القويحي يصح صادق بالاشتراك بينهما وهو اختاره انما يجب وكونه حقيقة  
في المستقبل مجازا في الحال وبعبارة اخرى هو ما روي عن النبي ان الحال يتعين عند عدم  
القرينة ويدين ان لنا سببه يكون ربيعة خاصة كما في الماضي والمستقبل وتريد بانه في  
المرئيين على الاصل تنبها على ان الآن وفعل ليا مقول القول بل بانه في الحقيقة حقيقة  
ولا يعد جعلها مقولة فيكون المثال من قيل ومن جارية في اليمين حاله اطلاقا لا من الظروف  
على الظروف كما قيل او لا من الجزاء على الكل كما نقل في والقياس من كسر هاء ان الاستقبال  
ليقبل ويتوجه الى الحال والاذ لا وفق ربيعة الماضي والحال وصيغة المذكر بفتح الحاء  
بالفتح لان المستقبل بعيد لكن قدما لا شتما رها ما حلت معلوم او مجهول وكلمة لا يفتح  
كلام السين او سين الاستقبال بقرينة المقابلة او محققا ما احقر فلول او محققا ما احقر  
او قبلها ياء فصح سوف او في لغات وقيل ان السين محققا اي في احقر وانما بالقرينة  
مفردا بالانظر الى السين فانها لا تفرق في سكتها قالوا لا كيد بل كيد حقيقة



وفي لسوق يعطيك ريك لمجرد التأكيد وعند الجبريين اللام للتأكيد فقط **مفعول**  
**الفاعل** ما كان حرف المضارعة مفعولا الا ما كان ماضية على اربعة احرف فانها  
مضمومة انما نحو يد جرح ويكرم ويغرم ويقابل للتبسيط في يكرم وحمل الباقي عليه  
او حكما فلا يرد قوله نعم ان ريك ليحكم بينهم يوم القيمة لانه في حكم الحال لتحقيق وقوله هذا  
ومنابط المخصص احدها كما ذكره عصام انه يختص بالحال ليس عند بعض وجهه انما الخاجب  
وبما وان التافيتين خلافا للاب على الثاني ويختص بزبان المستقبل مجمله للطلب بلام  
الامر واللامني ويجعل دعاء او متنيا او الترتي والوعد او دخول حرف التحضيض او وكلا  
بالثبوت واللام القسم ودخول اداة الشرط عليه سوى لو ودخول الناصب عليه وبلوثة  
المصدلية وبدا التافية عند سيبويه خلافا لابن مالك **وسوق** اي ونحو نحو وسوق  
اجز حيا **يخرج** من اضافة الصفة الى الموصوف اي التأكيد المجردة عن الحال تجزئ عن  
جزم معناه ولم يخرج سوف عن مفعول الاستقبال لانه يفيض الى الاممال ولانه تقدم **مفعول**  
دخولها الفعل اجزم بالبقاء على معناه **ق** فالجاء للفاعل اعم من الماض والمضارع كما ان الضار  
اعم منه ومن الجاء للمضارع فيدخل من وابقه عموم من وجه واما دخوله في قول الآتي منه  
فكل واجب قبله جزمه هذا ولو قال ما اوله مفعول جزم الا لان كان اخيرا واوله فتذكر **مفعول** اي على  
اللفظ المشهورة فلا يرد الجاء للفاعل عند من يكره حرف المضارعة في مكسورة العين **للتبسيط**  
اي عن النسخ الذي هو المصلحة لتلايل تبس مضارع الاعمال بمضارع الباب الثاني والخاص **ومل**

وحمل الموق على ولم يكره لان بعضهم يكره حرف المضارعة في ماضية مفعول العين  
او اواله هزة وحمل مكسورة دلالة على كسر ما قبله كسر فيا لا لتبسيط وتوهم انه ايضاً لك  
الدلالة وليس في ماضية كسر ولما كان الزائد الثاني في اسطرخ واهراق خلافاً لقيس  
وحذف هزة ختم بمقتضى الاعلال كانا رابعين والاخر خاسيا تقديرا  
وعلاوة بناء هذه الاربعة للفاعل كون الحرف الذي قبل الاخر مكسورا  
وحمل اليك ماضية على رابعي على منجي واحداً **و** لم يكره حرف المضارعة في يكرم دفعا للتأني  
ثم يحل الموق عليه في الكسر واما جعل المفعول في اليك في فصيحة فاسد **للتبسيط**  
مضارع الاعمال بمضارع الباب الخاص بسبب توهم انه لفي فقه لوقم عطف على السبب  
**و** وليس في الموق اي لكن ذلك التوهم باطل لانه ليس في فلا يكره فيها فتوه وليش من فاقته  
دليل المقدمة الرافعة مقارنها **ق** ولما كان اشارة الى مفعول قاعدة الجاء للفاعل في  
الاربعة بانه غير مانع لصدقها على مضارع اسطرخ وغيره كما هو لعدم صدقها على مضارع ختم  
ويذكره نقض ضابطه غير في الدفعة بالعكس والجواب النقض تجزئ المراد في الاربعة  
غيره **ق** خلافا للقياس اي عند سيبويه واما على ما ذهب اليه من ان اصله اسطرخ فحذف تا  
فمخالفا للقياس فتح الهزة وجعلها هزة قطوعا **ق** ختم ومثله نارة **ق** تقديره قيد لكل  
من المتعاطفين **ق** بناء اي امتيازا لها عن الجاء للمضارع **ق** مكسورا اي حقيقة او حكما  
فلا يرد نفي يجب مضارع اجاب لان الكسرة المسقولة في حكم التافية في محلها وكذا الكسرة







اذ ياتيكم في مجزوم وكان لم يسهل من الوشتر توهم مفعول الضرورة الشرع ويجوز  
 حذف المجزوم بعد ما سماعا وبعد ما قياسا نحو احفظ ودعيتك الى استودعها اليوم  
 الفارة ان وصلت وان لم اى وان لم اى ولا ينفذ القدم ولا يدخل عليها  
 ان ترفع فاسد لان الواو المع حذف في نحو اعزته فكيف يرفع عنه بثوتها اذا لم يمكن ان يجعل  
 معزعا عنه لكن يعم البثوث من الحقيقة والحكمي يقال ان فمته ما قبلها تدل عليها فمن حكم الثابت  
 ق الم ياتيكم فانه والبناء تبنى بما لاقت لوجه به زياد البناء جمع بناء بمعنى خبر وتتموا كذا  
 وبما فاعل ياتيكم والباء زائدة **ق** كان لم لا اوله فاضحت معانيها ففار رسومها المتفاني  
 بالعين المعجمة جمع مفعول وهو الوضع الذي كان غنيابا اهله والفقار جمع قفر ففارة لانبأ  
 بها واء والرسوم جمع رسم ما كان من انا الديار لا صفا بالارض **ق** مفعول اى يري لم و  
 مجزومة والاصل كان لم توهمها سوا اهل من الوشتر **ق** لضرورة غلة لمجئى كل من المتعاقبين  
**ق** سماعا وهو مختص بالضرورة بخلاف حذف مجزوم لما فانه مطرد عند وجود قنينة دالة  
 عليه **ق** احفظ بصيغة الخطاب واستودعها بصيغة المجهول كذا في العينة وتبوء الخطاب  
 ويمكن ان يقرأ معلوم مع ضم التاء اى استودعها اياك وكذا يفتح ان كان احفظ  
 بصيغة المتكلم ويوم طرف احفظ واستودعت **ق** قياسا اى عند قنينة والفرد بذلك  
 لما عن لم لتركها من لم وما فكان ما عمن عن المحذوف ولان المثبت المقابل له  
 وهو قد فعل مجزوم ان يفتح فيه على قد كقول وكان قد **ق** وانه يدخل المناستقبل الآتى

فيبدل من الضمة فتحه ويسقط التواتر سكونون جمع المؤنث حملا على الجازم  
 في الاخير بقول لن يغير لن يغير لن يغير والفتح من الجوزم اوم الامر  
 وهو مكسور وان كان الفتح فيما على حرف واحد اصله  
 الآتى ومن الجوزم ان يقدم قوله وانه يدخل على قوله الماد وانه يدخل على المضارع الجازم او  
 فيخرجه عن تمام محب الجوزم ليكون ذكرها جملتها فلا فصل **ق** فيبدل اى في نحو الصحيح والمراعي  
 اع من اللفظ والتقديرى فلا يرد نحو يري ويرى **ق** الضمة الضمة والفتح والكسرة بالباء مشتركة  
 بين المعرب والمبني والعرض ههنا بيان مطلق الحركة بلا تعرض للاعراب والبناء كما قاله العلامة  
 فلا يريد ان الواجب ان يقول من الوضو لضبا لان الضم والفتح يسقطان في المنه والمضارع المعرب  
**ق** حملا الى لان الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما حمل المضرب على الجزم في النقية و  
 الجمع من الاسماء حمل على الجزم فيما من الافعال وانتمى بها الواحدة المخاطبة لمشاكلتها  
 لها في الواو الاخر **ق** لن يغير كلمة بسيطة وقال الفراء اصله لا قلبت الالف بالنون والخليل  
 اصله لان فحذف وقال اعصام لو كان مركبا قالوا فانه اصله لا الحق به النون الخفيفة للماء  
**ق** لام الامر حملا بالذكر مع دخولها في مطلق الجازم لان لها احكاما متضاه كما يات هذا  
 والمراد بها ما يطلب بها الفعل وضعافلا يرد الدعاء نحو لم يقض علينا ربك ولما استعمل  
 الاخبار نحو فلم يرد له الزهر من ولا ما استعمل في نحو الهد يدعى في شاة فلم يكونا لها فيها بحسب اصل  
 للطلب **ق** مكسورة لاساكنة لئلا يكون الشبابة بالساكن عند التقطع به السبابة **ق** اصلا اى بالنقل







لفظ المضارع المجزوم في حركات والنونات فان كان ما بعد حرف المضارعة  
متحركا فسقط منه حرف المضارعة وتأت بصورة الباقية مجزوا مثاله من تدعرج **ج**  
عانه مراد وصل بالماضي ولا يكون تفعيلا لاعم وتوهم منه حرايه الامر بالضيعة **ج**  
المستكين **ق** لفظ المضارع والمائة من فيه طلبا وهو لا يكون في الماضي بل في المضارع **ج**  
به اكثر من مشابهة بالماضي **ج** المجزوم وليس مجزوا كما قاله الكوفيين لانه الاصل في الفعل  
البناء وسبب اغراب الفعل المضارع وهو مشابهة الاسم مفقود فيه بعد حذف حرف  
المضارعة فوجه لا غرابية للحركات اى التفعيل او المراد ما يقوم مقامها فلا يرد نحو  
افرو وارعى واللام في النونات للبعد التركي فلا تنقص نونها جماعة المؤنث **اقى**  
فسقطت وتعرف بالنصب وهو من اقامة المنظر مقام المضارع وسقطت بحرف **ج** وهو بالفتح  
**ق** منه الضير راجع الى المفيد بوليه فاختصة القيد في المجزوم فيكون للرجع المذكور لفظا  
او الى المضارع المتأخر من المضارعة فيكون الكلام عكس على الواو اقرب للتقوية  
الرجع مقفوا حكاية مثل اشار به زبانية لانه ان قول الاصل بصورة مجزوا على حذف  
المضاف واللام تجزاه صورة ليست مجزوة لبنائها وان ينبغي ان يقول مجزوة ليطابق  
الحال وفعلها لكن يمكن بفتح الاول بانه المراد بصل معاملة المجزوم فيه مما زعمى  
او للمفعلة الباقية بصورة المجزوم فيه قلبه والثانية بانه حال من الباقية او بصورة  
باعتبار الشكل وصف مقدر اى فلا مجزوا **ق** من تدعرج يتجه به دحرجا وكذا لمجد ليس

دحرجوا دحرج دحرجا دحرجي وهكذا فرج وقائل وتكسر وتابد  
وتدحرج وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فتحذف منه حرف  
المضارعة وتأت بصورة الباقية مجزوا مثل في قوله فجرة وصل  
مكسورة ابتداء عن مسبوقة وبعد زبانية ساكنا عند المجهول وحضت  
ما بعد ليس متقام من تدعرج ويحياى اما ان المراد الاشتقاق منه بالواسطة فان حياى  
مشق من تدعرجان المشق من تدعرج والكلمة من باب الاكتفاء اى تدعرج تدعرجا  
المخفف دحرجوا يستعمل صيغة في الواحد للتخفيف نحو الا فارحموه يا آل محمد صلى الله عليه  
وسلم **ق** فرجى كل ما يكون بعد حرف المضارعة متحركا فيشمل نحو تدعرج مضارع وتدل  
تأمل **ق** ما بعد اى لفظا لا وصفا فقط فلا يرد نحو ما كان ما بعد ساكنا في الاصل ولم يرد  
في امره فمراد وصل ساكنا اى ساكنا لفظا وقد يرد ليجزى نحو تقدم وتبع وتدل قوله  
المعنى واقول لو غم كل من بعدها والسكون والزيادة من التحقيق والتقديرى ندرت  
هذه وامثالها في الشرطية الثانية بكونها بناء على ان اصل قوم ومد وعد اقوم والمد وتدل  
**ق** في اوله اى في مكان اوله وهو حرف المضارعة فاعرف انه نقص بمجزى وكل من  
تأخذ وتأكل وتوهم ويحياى بانه اصل هذا مثلا اخذ فحرفت الهمزة الثانية تخفيفا  
والاولى للاستغناء عنها **اقى** ابتداء لانه التوصل الى النطق بالساكن اما هو بانكرت  
عند المجهول في الكلام قال الكوفيين هذا ساكنة لتقليل الزيادة ثم حركت على اصل التقاء



لان الابتداء بالقوى اوله والكسر اعدل الحركات ولان الاصل في حركات  
الساكن الكسر ومضمومة ان كان عين المضارع مصمما لمناسبة حركة  
العين ونقل النقل من الكسرة الى الفتح والساكن خارج عن حيز اللبس بمضارعه  
المستكم لو فتحت مثاله انصرف النقل الضرع والضمي وكذا الباء في قوله كرم بناء  
الساكنية **ق** لان الابتداء اى بالقوى الحروف لكونها من اقصى الخلق وفاقا والابتداء  
الحركة والكسرة لهما زديت مكسورة او حركت بالكسر ~~فما جاء في هذا~~ هذا جاء في هذا  
والجهود وقوله ولان الاصل باخر الى الشاذق ومضمومة بالهمزة والنص والفرع عطف على الكسرة  
**ق** مضمومة اى بضمه اصلية لفظا وتقديرا فلا يريد ان هذه الضابطه غير جامعه لخر وج  
نحو اخرى الواحدة المخاطبة ولا مانعة لدخول نحو او ما كانت الضمة فيه عارضة **ق** ونقل  
التي اى بكسر ثقل الخ ونقل بالجذب واجيب بانه من الداخلة **ق** حارج اى كفى غير قوي  
لان الساكن كالميت فلا يمنع انتقال المذكور **ق** واللبس عطف على قول ثقل فكيف وجه العلم  
اشار الى ضمير العين او على قوله لان الاصل فكيف وجه العلم في غيرها وقد ثبت لو فتحت  
لا لبتس الامر في مضموم العين بالمضارع المستكم وفي مفتوح كيعلم بالماضي المعلوم من باب الا  
فعلا لاحتمال اذ هو لا سامع عن حركة الآخر وفي مكسوره كتقرب بصفة الامر من باب التثنية  
**ق** فتحو الى اتوا بمره فكل مفتوحه من الالتيان لهزمه وصل مكسوره وكسر  
لكسر عين مضارعه فهذا جواب عما يرد على قوله مكسورة نعم لولا ان الالف بمره الخ لكان

على الاصل المرفوض فان اصل تكرم تاكرم ونبي الامر من ذلك الاصل محذوف  
حرف المضارعة واسقاط الحركة واعادة الهمزة ليزوال علة الحذف **ق** علم  
اذا اجتمع تاءان في اول مضارع ثقل وتفاعل وتفاعل كالمخاطب مطلقا والفاء  
والغائبة فيجوز ان تاءاتها نحو تجنب تقاقل وتقدر حرج وحذف احد هما للتخفيف والحذف  
او فتح على الاصل نحو اكرم من مندرجات الضابطه الاولى كفتح وقاقل لا الثانية كاضرب  
واضرب **ق** من ذلك الخ نتيجة عليه ان قضية اشتقاق اكرم من تاكرم وقضية قوله واعادة  
الهمزة اشتقاقه من تكرم وبليها تناقض ويجاب بان التجويد المراد بقوله ذلك الخ انه اكرم  
مشتق منه بوساطة تكرم فهو مشتق من تكرم المشتق من تاكرم او للزاد بالاعادة الاضافات  
بطريق التجويد بما تقتضيه من سبق الوجود فيكون اكرم مشتقا من تاكرم بالزاد وهو مقصود  
كلام العلة **ق** علة الحذف وهو اجتماع الهمزتين في المستكم وقد يقال هذا الدليل جار في  
همزة الوصل في سائر الافعال فالوجه اعادتها وكذا في حكم اسم فاعل لان يجاب بان للزاد  
زواله مع عدم وجود نائب المانع وهو اعادة الهمزة محضها وهمزة الوصل ليس لها معنى والميم  
في كرم نائب حرف المضارعة **ق** تاء الله لغرض بها عن الهمزة المحذوفه فان حذفها  
قليل وعليه عمل قارئه فيكون الياء واسمه تبقى كفتح لكن يمكن جعله ماضيا محذوف  
لا المصدر وسكون الياء للتخفيف ونقل في اول الخ عن تتبع وتابو ماضيه فيمتنع  
فيه حذف احد **ق** كالمخاطب الكاف اشتقاقية ان كان عطف قوله الغائبة الخ



الاول على الاصح وقيل الثانية ولا يحذف من المجهول  
 لزوم اللبس بمعلوم المحذوف منه لو حذف الاول ويجوز  
 مقدرا على الربط والا فلا لان الكاف بالنظر الى كل من اللقائات اشارة الى الاجز  
 ق وحذف احدهما تخفيفا ويجوز الادغام وصلوا اذا كان قبلها حرف متحرك نحو  
 قال تنزل او ساكن غير صحيح نحو قالوا تنزل لا ابتداء واللام زائدة فمرة الوصل في اول  
 المضارع وهي متعفة لزيادة الفعل وفوات بقدر حرف المضارعة **ق** الاول على الاصح  
 قد يقال بنا فيه ما في الشرح من انه ذهب البصريون لان المحذوف هي الثانية وقيل  
 الاولى والوجه هو الاول ويجاب بان المراد <sup>الاول</sup> هنا والثانية فيه تاء المطاوعة  
 فانه اول مجب الزيادة وثان مجب التلطف وتاء المضارعة بالعكس فخصيل التوق  
 بنها **ق** الثانية اي حرف المضارعة فانها ثانية مجب الزيادة وان كانت اولا  
 في التلطف وانما تحذف لانها زائدة وطارية على تاء المطاوعة فكلت اولا بالمحذوف  
 عوض من جانب الاعراب حرف المضارعة تحجبها المعية وان الفعل انما نشأت  
 من تاء المطاوعة فمن اولا بالمحذوف وما يقال انه يلزم من حذفها الاختلال بحرف  
 المطاوعة مندفع بانه الهيئة قد عليه علم ان معية المضارعة فانه محذوف المطاوعة  
 فلما اولا بالمحذوف **ق** ولا يحذف اليه ليشير قوله المار مضارع تفعل المحذوف  
 له لو حذف اولا وهي تاء المضارعة المضنونة وقيل تجنب مثلام يعلم انه معلوم او جوب

ما هو مطاوعة لو حذف الثانية وفي التنزيل فاست له تصدق وفاءا تظلي و  
 تنزل الملاونكة ولو كانت ماضيات لقيل بتعديت وتلظت وتنزلت **ق** تنزل  
 بفتح اللام **واعلم** انه متى كان فاء افعل صادا او صا دا او طاء  
 او ظاء لم تقصر المطلق بالتاء بعد ها  
 لان اعتياده عن المعلوم في هذه الابواب الثلاثة لعلم الاول فقط فاذا اشتق انتفى  
 الفرق بينهما فالمراد هنا بالاول غير **ق** ما هو اي مضارع فعل وفاعل وفعل **ق** قيل  
 بتعديت لان خطاب تعينية است وقيل يقال ان تصدي منه لمحذوف اي شخص تصدق  
 تلظت لاسناده الضمير المؤنث يكن ان يقع انه ماض وتذكر الضمير لتأويل المرجع تنجي المحرق  
**ق** بفتح اللام فيه لطف قيل لم يفتح لعدم الاعتداد بحركة الآخر وفيه ان ذلك مخصوص بالحركة  
 الاعرابية لغيرها من التغير عليها دون الثابتة كما هنا **ق** صا دا او صا دا او ظا ان يري حاله  
 القاعدتين وقوله الما اذا كان فاء افعل حرفا من حروف استدراكها ما تنافيا او نوعي  
 تكرر لانه ان اريد من السابق قلب التاء بقائه اعم بما بالذات او بالواسطة لزم الثانية  
 للاستغناء عما هنا لان يقال اراد بيان الواسطة لكونه محذوف الطاء في الضائقة <sup>الاول</sup>  
 والدلالة في الثانية لغوا وان اريد بالذات فقط لزم الاول لان يقال انها من قبل الاستثناء  
 من السابق لكون تنجي عليه من ان يكون ذكر الطاء والدلالة مفسدا واما دفع الما فانه بان المراد بالجر فيما سبق هو  
 الامكان الخاص فهو علم عريانه في مثل الواو والياء كما مر به **ق** لم تقصر لانه لا بد ان التاء



وطباعتها وانخفاض التاء مثل اصطلح من القلم ولا يقبل الصاد طاء  
قد علم ان حروف الصغرى لا تدغم في غيرها ومثل اضرب من الضرب والياء  
الصاد ايضا في العاء ادخروف صوى مشفرا تدغم بعضها في بعض وفي  
غيرها بالاول وجاء العكس فهنا على خلاف القياس ومثل اطر من الطاء  
بغير مطلقا وبالطاء واللام يتم التريب والقلب بما يخصها فتان يخرجها ق  
وطباعتها لا وف تنضم الى المطقة فتن الباء وكسر وهي ما ينطبق على مخرجها الحنك وهي  
هذه الاربعة المذكورة وتنضم اليها المستقلة وهي ترقع بها التاء الى الحنك وعرفها  
صوى الاربعة والفاء والعين والظف والمختصة وهي بخلافها وعرفها ما عدا هذه السبعة  
فلو قال لا سخطها وانخفاض التاء كان اوله **ق** حروف الصغرى وهي الصاد والسين  
المملتان والزاي **ق** لا تدغم اي ويدغم بعضها في بعض لانه لا يزول بالادغام مفعلا  
**ق** صوى تكبير العين فاعل ما من من الصوى وهو الهزال والمشفرا فاعله وهو للبعير كاشفة  
الاسنان **ق** ولا تدغم لان لها صفات فاضلة كالفصل في عمله لتحق المحافضة وعدم اذلتها  
بالادغام هذا ونفق يحيى سيد ما ادغم في الياء في الواو واجيب بان الواو فيه صا رباعية وتقل  
الادغام انما كان بعد التاهل ويمكن ان يقال عدم التاهل بالادغام محصور بانزول به فضيلة  
المدغم وهذا ليس كذلك **ق** على خلاف القياس اي من جهتين ادغام حروف الصغرى وحروف  
صوى مشفرا في غيرهما وقلب الثاني بالاول كذا في الكلام اقول ان قلب الثاني عماثل الاول

وليس فيه الادغام ومثل اظلم من الظلم على الاصل ويجوز اظلم على القياس  
واظلم على خلافه وكذا مخرجاتها ومثله كان فاء افعلد الا او ذالا او ذاء قلبت تاء  
ولا لقرها من التاء مخرجا فتقول من الدرء والذكر والزر حرادرة وليس فيه الادغام  
واذكر وفيه ثلثة وجب اظلم واذكر وفيه وجهان **ق** وما قبلها من الحميم والاكاف ووجهان شيا  
كما هو الظاهر يلزم الخلاف الاول لان الادغام لا يكون في المثال واللام يلزم ان في  
فليتأمل **ق** الادغام لاجتماعي المشايين بل ما في **ق** القياس هو قلب الاول بماثل الثاني  
**ق** وكذا اي كذا المذكور من الاربعة مخرجاتها وليست مصادرها والا فوفق تدكير الصغرى او ثابث  
اسم الاشارة **ق** قلبت وجوبا كذا في **ق** لقرها اي الطاء واللام فهذا طيل قلب التاء  
مخفوضها واما دليل اصل القلب هنا فهذه الاربعة من المشايين وهي ما يجتنب جري  
الغرض من تحرك التاء من الهمزة وهي بخلافها وليس النطق بالهمزة بعد ها **ق** الى  
الادغام لاجتماعي المشايين مع سكونه اولها **ق** ثلثة اقوالها انكر قلب الدال المعجمة بها  
والدغامة في الدال وقضية عبارة ابن الحاجب تسمى اذكر بالادغام بعد قلب الدال  
فلا المعجمة واد ذكر باظهارها وانكر سيبويه الاظهار وقال بوجوب الادغام وكلامها لو  
موافقان ظاهر قوله اوجه اظلم فليظن **ق** وجب اصطلح فلا يجوز فيه ادغام الادغام واللام  
المهمل لغوات صغرى الزاي **ق** من الهمزة اي اذا كان فاعله جيا كما يجوز واجتزأ في  
قوله فقلت لصاحبه لا تخشانا تبرع امواله اجلته شيئا وقوله لا تخشانا من خطا



فشاذا **وتلق الفاعل** غير الماضي والمحال ولولفظا فقط  
نوتان للتأكيد ألا في الدعاء كذا من

الواحد بلفظ الاثنين واحد من باب الافعال من الجز وصور القطر ووجه شذونه  
انه يسهل النطق بالناء بعد الجيم وانه كانت من المجردة لانها اقرب الى الناء من العاد  
والخويا **ولولفظا فقط** اي يلحق بالماضي ولو كان ماضيا لفظا ومستقبلا معنى كالماضي الذي  
دخل عليه ان الشرطية لانها يحصلان مخرجيهما لا استقبال وهو ينافي في النفي واستغنى في الماضي  
بحسب اللفظ فقط طرأ الباب ولا يتحتمان الحال لان مما يطول على قوة وصفه فلا يحتاج  
الى التأكيد وقيل لا يتحتمان بهما لانها يستدعيان الطلب وهو انما يتوجه الى المستقبل و  
هو مقفوض لوربعه التأكيد في النفي والشرط وغيرهما لا يطلب فيه **ق نوتان للتأكيد**  
اي كل منهما انفرادا ولم يقل نوات لان المراد النوتان بحسب التلقظ والثقيلة بحسبه واحدا  
لان اوله نوتانها لسكونها واول حها في الثانية كالتعديم هذا وكل منهما اصل برأسها التثنية  
احكامها وقيل الثقيلة اصل الحقيقة لانه ابلغ في التأكيد وقيل بالعكس لانه البسيطة اصل  
الركبة وما يبال على البليغة الثقيلة ان راية البناء تلاء على زيادة المعنى وقولهم حكاية  
عن امرئ القيس ليسجرت وليكونا من الصغار من فانها كانت اشهرها على سجنه من  
كونه صاغرها التوقير سجنته في بيتها والفوز بربوتها كما ارادت **ق الا في الاستثناء من**  
الماضي واليتيم الذي وقفتين لحيوتها بهي قياسي وهو مذاهب لكن الاجم انه شاذ

سعدك وقال عليه الصلوة والسلام فاما اذكرن واحد منكم الدجال فليقر  
لبسورة الكهف لمع الاستقبال فيه وشذ في اسم الفاعل مثل اقاتلن احضروا  
الشهود وشترط في المحرق ايضا تحقيقا كالامر وتشبها كالنفي دون الاخبار  
المستقبلة لفظا الطلب مثل سيفر احد يا خفيقة سلة والاخرى ثقيلة مفتوحة الا فيما  
سهله كونه بمعنى الاستقبال ومشابهة الامر ويتضمن معنى الطلب **ق سعدك بكسر الكاف**  
تامة لو رجت ميتا لولاك لم يكن للصبا به جانبا الميت قليل الحب والصبا به ترقا  
وجانبا اي **ثلاث** وقال **ثقب** لقوله **ولولفظا** وقوله لمع الاستقبال جواب عنه وفيه ان  
هذا الجواب جاز في كل ما من هو دخول لغوان الشرطية فلو قلنا شذ قوله عليه الصلوة والسلام  
الحل كان احسن ويكون قوله لمع **ثقب** وجها لا يتكافى الشاذ ويكره جعل متنازعا في لقال وقوله  
الاف الدعاء **ق** وشذ اتركب لمشابهة الرصف بالفعل المحرق بالوزن **ق اقاتلن** بضم اللام  
او فتحه فهو للمخاطب مغروا وصحا او لمستم وحده او تخيره وعيا الاخير هل هو بضم اللام ونجته  
كل محتمل قد بر **ق** معنى الطلب اي بحسب الوضع الحقيقة فلا يرد في قولك للعاطس جرك  
وقوله تعالى والمطقات تيرصن ما هو خبر استعمال في الطلب مجازا ويكره حل الطلب على ما يكون  
بغير اداة كلام الامر فيخرج ما ذكر **ق** كالامر وشذ بل ينذر في بعض افراد **ق الدعاء** كذا  
اي المضارع المنفي لا تشبها بالهني في العدم ويكره تعميم النفي من الحكم ليشبه بعد رتبها  
لان ما هو قليل ليشبه المعدوم والماحقه المنفي لم نقيل وقال سيبويه كونه في مزية



تحتوى على مقدار الثقل به وهو فعل الاثنين وحما عت النساء فكسرت فيها بشيها  
بنوه التثنية لمراد هبات ولا تدخلها الحقيقة والا يلزم التقاء الساكنين على  
غير حده اما في التثنية فظاهر واما في الجمع فلك الالف يزداد معها

الشعر لان الفعل بعد ما مضى مفعول اي تفرد اشارة الى ان قول الاصل محقق من قبل  
مخضك بالعبادة ليعان الاحتصاص هنا بمعنى الافراد والباء داخل على المقصور لا على  
المصر بان يكون داخلها مقصورا عليه فلا يرد ان الصواب ان يقول الالف فعل مختص  
بالثنية ويمكن الجواب بجعل الاحتصاص اضافيا او بتعريف الاحتصاص من عن الجزاء السلب  
من الحصر ويجعل الفعل على القلب فكسرت اي اذ فهو على الاستثناء **ق** تشيها والقوة  
بعد الف راءة ولو كانت راءة بعد زيادة النون كما في اذهبات ولا تدخلها بضم  
الهاء فتدخل وتفتح في الحقيقة الالف والياء والعرب فيعزوم اولا ويجوز فتح الالف  
وتدخل ومنها في الحقيقة فيكون فيها اوهيا لكن يجوز لان الحقيقة ليست من ذوات الفعل  
هذا والمرد بالداخل الموق فلو جاز لا تلحقها لكانه اولى **ق** والا يلزم قضيتها انه  
لو كان بعد الحقيقة ما قدم فيه دخلها لخاصية بان فنان لانه التقاء الساكنين يكون  
عاجلا كمن مر في سبويه بامتناع **ق** يزداد معها لان اصل الثقلية اصل الحقيقة  
فلو زيدت مع الثقلية دون الحقيقة لزم زيادة الفرع على الاصل الا قبل ويراجع

وان ذهب الى مذهب يونس ايضا ولا يجوز فتح بكها لانهم يجدون في مذهب  
التقاء الساكنين كقول الشاعر لا يمين الفقير عليك ان الخ والاصل لا يمين  
لا يمين والتقاء الساكنين انما يجوز قياسا فيما اذا كان الاول  
تليق اصالة الثقلية اصل الحقيقة بان موافقة الفرع للاصل غير لازمة **ق** وان ذهب  
اعلم ان يونس والكوفيين جوزوا الحاق الحقيقة بالتثنية والجمع المؤنث والجمع والجمع  
الالف في الثاني في بيعة النون ساكنة عند يونس وتكسر بالكسر عندهم فتقول ان ذهب  
جملة شرطية معطوفة على مقدمه هو اول الجزاء اي يزداد الالف **ق** فيجب ان لم يند  
الى مذهب يونس بان ذهب الى مذهب الكوفيين وهو ظاهر لمر في التقاء الساكنين  
لكسر النون وتزاد ان ذهب الى مذهب يونس وانه لزم اتقانها لانه جوزه عنافيا على  
ان الالف تكون حرف مد قائم مقام الحركة فظهر ان التأكيدية واقعة في جعلها كونه نقض  
الشرط اول الجزاء منه فاعرف **ق** ولا يجوز مد على مذهب الكوفيين في محذوفها كحرف المد  
ولم يحركها كالنوين عند طائفة الساكنين لانه اشرف من النون لكونه في الاسم وهي  
في الفعل فقصده واجبه فهاوونه اظهار شرف الاسم على الفعل **ق** لا يمين الخ تمام عليك  
تركه سري والدمر قد رفعه وعلى مخفف لعل والمراد بالركوع امحاط الرتبة **ق** لا يمين  
واصله لا تين محذوف الياء لا لقاء الساكنين فلما اكد وفتح ما قبل النون الحقيقة اعيد  
العين فصار لا يمين **ق** قياسا راده دفعا لمنهم مستلذا بان نحو محيا يسكون الياء



حرفين والثاني مدغم كراتبة وخولصة والوقف كزبد ودخول صخرة الاستفهام على  
المعرف باللام وفي غيرها تحذف المدّة كغير والعش ويحرك غيرهما اما الاول  
وحلقا الباء باثبات الف السنية ماهو شاذ **ق** ليس عدل عن قول الاصل **ق** مدغم  
متموله نحو خولصة فان الساكن الاول في حرف لين لا مد لان حروف العلة الساكنة ان  
جاسها حركة ما قبلها فحرف مدولين والاخر في لين فقط فهو اعم مطلقا من حروف المد  
لكنها عند بعض نحو واحد هذا واشترط ذلك لتوصل بعدها الى النطق بالساكن بعدها  
مع دوام الصوت وكون الثاني مدغما لان المشددة في حكم حرف واحد متحرك في مهولة  
النطق وبق شرط آخر اشار اليه بالمد واليه هو كونه في كلمة لانها لو كانت **ق** في كلمتين  
كان اللين في آخر الاول حركا ان لم يكن مدغم نحو لا تخشوا الناس وحذف ان كان مدغم  
ايما الرجل لان الآخر محل التغيير والوقف قد يجمع عند الوقف ثلاث ساكن نحو اد  
مسعودين ويتبع اجتماع اربعة فاكثر في جميع اللغات **ق** على المعرف الاول على عاقبة وصل  
مفتوحة في الاسم كما في الكلام الشيل لام التعريف وميم وايم الله وانما حيز فيه دفعا لآتي  
الانشاء بالجر **ق** المدّة حقيقة او حكما كما في رضىوا عما قاله المحشي فانه ان حذف  
ضم الياء ثم الياء ثم ضم ما قبلها من الاول وان نقل عنها الى ما قبلها ثم حذف في الثاني هذا  
والاول حرف اللين **ق** غيرهما اذا كانا كان تنوين العلم الموصوف بابن مضافا  
الى علم آخر فانه تحذف وكذا اذا كان اولها نون التاكيد الخفيفة كما حروف

كاضرب القوم والاصل ان يحرك بالكسر ويعمل عنه لمناسبات مثل  
الحقة في القمّة وضمة اصلية على ما بعد الساكن الثاني وفي  
كلمة كالتاخرى وقالت اخرى لا قالت او موقانه بكسر واما الثاني  
اسكن الاول لغرض كالم يله الاصل لم يله شبه بكتبه فاسكن اللام فحركها  
عكها نون لانه غالبا كما قاله ابن مالك **ق** كاضرب القوم اي اذا كان للفرد المذكور  
المخاطب لا للمخاطبة والا لكان من حذف المدّة واشتت الياء خطأ لالفاظ **ق** واللام  
اي في تحريك الساكن مطلقا **ق** لمناسبات فتح السين وكسرها **ق** في القمّة واجبة كما في  
نون من العبارة مولام **ق** لتعريف وميم نحو من الرجل والكسر ضعيف او واجبة كفتح  
في الم الله او مساوية لغيرها كفتح والربا **ق** وضمة هي مجوزة لضم الساكن الاول  
لما بعد الساكن الثاني بلا رجا نداء الكسر فالمد بالعدول اسم من الواجب وغيره **ق**  
في كلمة عطف عنها اي يكون الضمة في كلمة الساكن الثاني فلو لم تكن فيها لكان الحكم و  
قل الرضى بنا وعان لام التعريف كلمة وما عرف بها كلمة اخرى وجب الكسر في الاصل **ق**  
كالتا اشار بالمثال اليه الى ان الضم اعم من اللفظ والتقدير فان عين اخرى كانت ضميمة  
فكسرت لمصادفة ياء المخاطبة **ق** لا قالت الخ متمم قوله اصلية فان ضم ميم او  
عاضمة ينقل حركة الياء المحذوفة اليها اذا اصله او صوابا كاضربوا كل يله اشارت اليه  
انطلق بكسر اللام وكسر القاف **ق** شبه اي يله في كلمة مكنى الوصل **ق** فبقا



بالفتح لاقتضاء الهاء الفتح ولو حرك اللام لفات الغرض ويجوز في مع التأكيد  
 النون التي في الامثلة الخمسة وهم يفعلون وتفعّلون وتفعّلون  
 تفعّلون لانه فيها علامة الاعراب وهذا يجعل الفعل مبنيا كقولهم الموشح  
 لاقتضاء الهاء لانه حرف طوق يفتح فتح ما قبله كما ان في كلام الفاعل يفتح فتح ما قبله  
 كما ان اذا كان لام الفعل يفتح العيون ثم ان هذا علة اختيار الفتح واما اصل الحركة  
 فدلالة التقاء الساكنين فانه فتحة احصاء فتح الساكن الثاني ما كان بعده هاء و  
 هو منقوض بنحو ان يفتح اختيانه بتجصيل ما هو اخف من حركته فزمنها  
 اذ لو لم يفتح لزم الكسرة ما فرضه والا اقل منه واما تشبيههم بلم يلية بلجوق الضمير فلا  
 شارة الا ما وقع في قول الشاعر عجبت لمولود وليس له اب ودنى ولد لم يلية ابوان كما  
 في الكمال واداب المولود عيسى وبني آدم علي بنينا وعلما بالصلاة والسلام **ق** مع  
 التأكيد لم يقل مع النون التي كانه الاصل لانه يريد عليه انه يوم انها يدخلان معا وفي  
 الخفيفة تدخل على فعل التثنية لانه من جملة تلك الخمسة وكل منها باطل لكن عكس في  
 الاول بان مراده انها لا تدخل عليها عكس القاقب لا المعية ودفع الثاني بان هذا  
 عام محض من قبله المار ولا تدخلها التي **ق** الخمسة اي اجابا والسبع تفعّلون **ق** وتفعّلون  
 المعطف فقدم على الربط **ق** علامة الاعراب ان كان الاعراب بالفتح الاصطلاحي لا فاعا  
 بياية او كون الفعل معربا فلا مية **ق** يجعل فيه صامتة والمراد ان الاصل في الفعل هو

يكون من اصل عند بعض ومنه العارض عند اخرين و يحذفوا و يفعلون  
 وتفعّلون و ياء تفعّلون للتقل والاستطالة في الثقيلة والتقاء السا  
 كنين على غير حده في الخفيفة او لاخير وفيما عند من يشترط كون  
 المد في المدغم في كلمة واحدة وعدم اللبس للالة الضمة والكسرة علمهما  
 البناء واعرب المضارع لشابهة الاسم فلما دخل عليه نون التأكيد ضعفت شابهة  
 الاسم وعاد الى اصله فالمراد بالجعل هو الاعادة ثم ما ذكره انما يعبر عنه من يجعل مبنيا  
 بلجوق مطلقا وهو قد ذهب الاخفش ووافقه ابن الجايب واما عند من يجعل مبنيا  
 اصلا فالقول لانه فاسد وكذا عند الجمهور وان مالك لان الحق عندهم يجعل  
 الفعل مبنيا ان التقل به والا بان فضل بينهما بالضم الضمير او او اية فلا ضعف  
 التأكيد بسبب الفصل فالاولي التقليل بقوله النونات بلا فصل ولا يد الاعتراض بخو  
 صونه لانه المراد بها الزوائد لكن يلزم ان يقال يجعل الخفيفة على الثقيلة في ذلك **ق**  
 يكون اي الحق من نون التأكيد **ق** من الاصل نظر الا ان الاصل في الفعل هو البناء وهذا  
 هو اللبس بما ذكرنا واما كونه من العارض نظر الا انه لم يلق في الاعراب صار هو فيه  
 اصلا والبناء عارضا فتناسب لقوله المار وهذا يجعل الفعل الخفيفة **ق** وتفعّلون **ق**  
 اذ الحق احد النون بالجمع المذكر والواحدة المخاطبة حذف عنه واو الضمير ان كان  
 ما قبله مكسورا للالة الغم والكسر عليها **ق** ولاخير اي ولا لقاء الساكنين فيها



بغلاف الف الثانية الا اذا فتح ما قبلها لفقد الدال وذلك في  
الناقض نحو لا تخشون ولا تخشون ولست بلون واما ترين  
ويفتح اخر الفعل اذا كان فعل الواحد والواحدة الغاء ثبوت الحفنة  
التي اولها في الاخرة والحمل عليها في الاول طرد للباب **ق** وعدم اللبس دفع لما يقال هذا الياء  
جارية الف الثانية فلم يحذف ويكون ان يفرق بالالف زيادة مدة تقوم مقام  
الحركة بخلاف الواو والياء **ق** مختلف التي فانها وحذفت للفس الثانية بالمفرد حين  
لحق النون به والاعتراض بان كسر النون يدل على الالتباس بل هو علة الكسرة غير  
موجودة فلا يكسر هذا ولم يحذف الف الفاصلة للاليوت الغرض منه وهو الفصل  
بين النونات **ق** ما قبلها فلا يحذف لانه لفقد التي لا يخرج الواو بالضم والياء بالكسرة فعما  
لالتقاء الساكنين ولا يحذف نون التاكيد لغوات التاكيد مع عدم الدليل عليه هذا و  
لو كان ما قبل الواو مكسورا والياء مضمي لم يحذف ايضاً وكان لم يذكره لاعتناهم بما مل  
**ق** وذلك اي تصاح ما قبلها في الناقض حقيقة او صورة فلا يرد نحو قطع البازي ما باليد  
فيه حرف الضعيف بالياء واما قبل الاستثناء فيوجد في غير الناقض وكذلك الناقض  
كان مضموم العنة في الجمع للذكر ومكسورة في الواحدة المخاطبة اصلين نحو هل تغرين  
للمجم وهل تريه للكل وهل تترين لثاني وفي كلامه اعتذار لثاني الاقتصار على الناقض عطف  
**ق** ويصح للقياس على آخر الكلام الاول من خمسة عشر بجامع التركيب من كلمتين وهذا والمراد

ويضم اذا كان فعل جماعه الذكور وكسر اذا كان فعل الواحدة المخا  
طبة اي يبق على الضم والكسر فقول بالثقيلة لينصرون لينصرون  
لتنصرون لتنصرون لينصرون لانصرون لتنصرون وبالخفيفة لينصرون لينصرون  
لانصرون لتنصرون وانصرون انصرون انصرون انصرون وبالخفيفة انصرون انصرون  
وعلى الواو **ق** واما اسم الفاعل والفعل حرر البلا في المجرور والاكثر ان يحذف اسم الفاعل منه  
والمراد بالواحد ما يشتمل المفردات الخمس من المتكلمين والمخاطب والغائب والغائبة  
**ق** ويضم فيه استعمل ام لان المراد بآخر الفعل الآخر الحقيقي والضمير هنا وفي آية اعم من الصحيح  
والحكم فلا يرد انها لا يشتملان نحو لا تخشون ولا تخشين ما حذفت من آخر الفعل وضم الكسر  
في ضمير الفاعل لانه في حكم الآخر وكما جزم منه **ق** وكسر لتدل الكسرة على الياء المحذوفة كما ان الضم  
تدل على الواو المحذوفة فيما عدا نحو لتبلون واما تريم والجماع البواقي فيها **ق** اي يبق بلون  
اريد بالآخر حقيقة او حكماً فالبقير غير صحيح لخروج نحو لا تخشون عنه والاول فقط فاما  
لغير غير صحيح لخروج عنه الضم فلا بد من قيد في الاغلب على التقديرين وان اريد الثاني  
فقط فبطل الخرج وما ذكره عن التفسير ونحو ضرورة عن المفسر ودعرك تخصيص الحكم بما عدا  
الناقض بقرينة ما مر يا باهما ما تقر من ان الالنسب بقوا على الغنة هو التميم فافهم  
**ق** بالثقيلة اي وتأكيد الامر بلحق النون الثقيلة وكذا البواقي **ق** والمفعول به عليه  
انه عطف على المضاف اليه في المركب الاضاف الذي جعل علماً فالعطف على جزء العلم











انما ينبغي من اللزوم بعد التعلية فتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث الضمير فيها  
 متعلق بالحرف لا اسم المفعول **وفعل** **ومفعول** فلا يحییان بمفعل الفاعل  
 كالرحيم بمفعل الرحم والصبور بمفعل الصابر ومفعول المفعول كالقتل  
 بمفعل المقتول والخلو بمفعل المحلوب ويستوي في الفعل الاول والفعل الثاني المذكور  
 كصديق في الفرق المذكور بعلاقة التثنية لا يثنى لتوقف بناء على اقامة المفعول  
 مقام الفاعل واللازم لا مفعول له الا بعد التعلية **ق** فتثنى اى انت او العرب فهو مفعول  
 للفاعل وهو الاوفى بقوله الماد وتقول اى انت او العرب ويكن جعله مبنيا للمفعول  
 مستندا الى الغير باعتبار انه كلمة وكذا معطوفاته ثم استناد المقاطعة الى الضمير وكذا تعلقها  
 به للخلو عن المسامحة كما لا يخفى على العالم بالاضائر لان الماد تثنى الضمير مثلا الايات  
 به مثنى لا جعل مثنى والافسد **ق** لا اسم المفعول لان العار والمجور اذا كان فاعلا فاعلا  
 يكون كالجزء منه فلا يفضل بينهما بعلاقة التانيث ونحوه فاندفع ما قيل ان كان مانع الفضل  
 هو الطرفية المجازية لزم امتناع الفضل بين الطرفين ومعلقة او النياتة عن الفاعل تنقضي بنحو  
 زيد مضرب في الداء ابو لكن لو قيل يكون مجموع الامر من مانع لكان له وجه **ق** وفعل  
 ذكره توطئة لقوله وليتوق او مواضعة للاصل فلا يرد انه مستغنى عن بقوله الماد قال لا ك**ق** بمفعول  
 الرام اى ان لم يكن صفة مشبهة او الماد معناه مع عدم ملاحظة الظروف وعلى الامم يعنى للصفة  
 المشبهة بتقدير الشوبت غلبا والثابت مما هو على فيه كالعالم في اسماء الله عز وجل **ق** في المفعول  
 المفعول

والمؤنث اذا ذكر الموصوف ان لم يكونا صفة مشبهة ولا يجمعان  
 جمع السلاطة وتقول في مثال الفعيل الا ول نصير نصيران نصيرون  
 قالوا لانها صالحة فغان وعلم الفرق فرع وفعل بمفعل الفاعل وفعل بمفعول المفعول اصل  
 والفرق بين المذكور والمؤنث اصل فاوش الاصل للاصل والفرع للفرع وقوله ان نصير نصير  
 فاعلا بالقلب المكلف والاعلا في الياه ومفعول بقلب الواو واياه والكسرة ممتدة وزيادة الميم  
 واسكان الفاء ومفعول لا يصير مفعولا بالآخرين فقط وفعلا بالقلب المكافى والاعلا في الواو  
 وكسر العين وما كان اعلا له اقل يكون اصلا ومقابله **ق** والفعيل الثاني اى مفعول المفعول  
 ويتقضى بنحو ناقة ذبيحة وامرئة لقيطة الا ان يقال انه صار اسما بالعلية والاستواء المذكور  
 كهر فبالق على وصفية **ق** الموصوف اى للفرد او ما يمكن ان يوصف به توصيفا اصطلاحيا  
 فيشمل المبدء والالحال لان كلامها يصح توصيفا كان ليقال في رجل قتل مثلا جانيه رجل  
 قتيل **ق** ان لم يكونا قيدا حترزى بالنسبة الى المفعول لانه اذا كان بمفعل الفاعل وتكون صفة  
 مشبهة كغيره وواقى بالنظر الى الفعيل بمفعول المفعول كونه اياها فذكره بالنسبة اليه  
 مستدرك بل مفرقا **ق** يجمعان الخ للفرق بينها وبين الفعل الثاني والفعيل الاول لان الا  
 خيرين اصلا بخلاف الاولين وجمع السلاطة اصل فاعطى للاصل كونه احدهما بالجمع **ق**  
 الفعيل الاول قد يحل على الفعيل الثاني في علم الفرق بين المذكور والمؤنث بالباء كما في قوله







في الفاعل وتفتح في المفعول نحو كرم وكرم ومدحرج ومدحرج وكذا نظائر هذه من حيث  
ومحصر في مفعلي تفتح في الفاعل وكذا عاشب ووادس ويا فرف في كل ما من باب  
الافعال وقد يتوى لفظ اسم الفاعل والمفعول في كل ما كان قبل اخره متماولاً لم يكن قبله  
اللفظ في معنية الحقيقة والمجازي اى لا لبقاء على الكسر وهذا من حيث اشتقاق اسم الفاعل  
من المضارع وهو قضية سكونه عن اسكان الفاء وحذف همزة الوصل واذا لم يكن  
قال عدم اشتقاقه من المصدر بالذات وعليه لا يكون كلام المؤلف وافيًا تمام الضابط وكذا  
انه يقال مراده بيان ما هو لازم هنا في كل اسم فاعل لا يوجد في بعض دونه **آخر** في الفاعل  
في حذف سطر العلم وكذا قوله في المفعول **تأخر** وتفتح اى تفتح على الفتح ان كان اشتقاق  
من المضارع المجهول كاهل الظاهر **وتشديد** بيان فائدة قوله ولا ضابط **مسبب** ليقال  
مسبب اى كثر في كلامه ومحصر اى عاصم نفسه عن الزيادة بمباشرة النكاح وهو مفعلي مفسر  
و دليل كونها اسم فاعل ان الثالث لازم وانه لو حمل الاولان على معنى اسم المفعول لم يصح  
**ق** يفتح اى مفعلي على اسم المفعول **ق** وكذا اى هذه الثلاثة شاذة ارتكبت حمل على اسم الفاعل  
من الثلاثة المجرى يقال مكان عاشب اى منبت الغيب وهو الخلاء الرطب وادس  
منبت الوحش وهو منبت اصغر يكون باليمن وعلام يافى اى مفعول **ق** ليتلحسب  
الاعلال والادغام **ق** ما قبل اى مفعول من بنو مقشعر فان كان قبل اخره مدغم في آخره  
وليس قبله ساكن حال الادغام من اختلاف لفظ اسم الفاعل والمفعول فيه الا ان

ساكن او كان وكان او كان ما قبل الاخر اوياء وما قبله مفتوحا كما ان فتحا  
ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا ومفتوحا  
التقدير **الصفة المشبهة** صفتها من الثلاثة المجرى سماعية وقال في الشا  
يجاب بان المراد بالمدغم ما سيدغم او يحل قوله ولم يكن عما قبل الادغام كما اشار اليه المحقق  
**ق** او كان وكان الخ لو كان قال ساكن غير الالف او كان ما لم يكن اخضر واسم من التكرار  
اللفظ لكن اختار صنف ليفيد صريحاً ان اقسام المتشبه الثلاثة كما اشار اليه الاصل لا مثله هذا  
ووجه الاستواء في هذين القسمين انه في جميع حروف حركة ما قبل الاخر وهو طراد الامتياز بينهما  
فيكونان متساويين في خلاف ما لو كان قبله ساكن ليعتد بالحركة كما مقتضى فانه ينقل حركته الى  
ما قبله دفعا للاتقاء الساكنين ويكونان اساساً لامتياز بينهما باقية **ق** او كان ما لم يعطف على  
كان ما قبله في التوجه الاستواء هذا انه يلزم قلب الواو والياء الفاعليتين حركتهما الى هو طراد  
اللفظ **ق** كحباب الخ مثالان للشق الثاني وضال الثالث والمختار والمنجاب والاولى ما عداها  
**ق** منسببة الى اشاذها لان الفرق بينهما يلزم الجار والمجرور باسم المفعول دون اسم  
الفاعل لا يتقدم في استواء اللفظ لانه شرط ثبائه لاجزائه **ق** الصفة المشبهة اى باسم الفاعل في  
الافراد والتذكير واصدادها وتفرقها بالاشتقاق من فعل لازم لمن قام به على معنى الشق  
يفتح برحيم لاشتقاقه من رحم المفعول ويجاب اما بانه جعل لا لا ينقل الى رحم مضموم العين  
وجعل الرحم من لا منزلة الطبيعي واما برحيم مشتق من رحم مضموم العين مفعول والفرق



هو من نحو فرج على فرج غلبا وقد جاء مطعون في بعض الكنديين وحذفنا على علم  
وشرحه وصفه وغيره من الألوان والعيوب والعلل على الفعل وحذفنا كسر غلبا  
فيها وبين اسم الفاعل انما يدل على الدوام وهو على الحدوث على المشهور ومن ثم اذا  
اريد الحدوث في من ماضيا اسم الفاعل كحاس وللمرء الاعراض بنحو الله عالم لانه صفة  
مشبهة واما قيل ان صفتها مخالفة لصيغة فاعبار الاغلب او الاضافة فينزل العهد الى الصفة  
المختصة بها تأتلف نحو فرج قد مكنس العين لان نداء الصفة المشبهة منه اكثر فرج  
لكسر العين قل هذا البناء من فعل كسر العين قياسا اذ لم يلد على الحارة الباطنة والاعتلاء  
كالعطش والشبع ولا على الهمجانات والحقه كالقلق اى الانزعاج والشق اى شدة العلة  
**ق** غالباً اى يجيء بكسر العين غالباً سواء جاء فيها مع ضم العين وهو قليل او لم يجيء فيها  
الغلبة ما في قوله وجاءت على اللزج ويجوز جعل المعنى انما يجيء بكسره فقط غالباً فيكون قوله وقوله  
التي هي من مقابله **ق** كندس اى فطن والحدوث الخائف والعجل السريع **ق** سليم هو في  
المضاعف والمقوص الياء اكثر كليب وغيره فاذكره مثال للفرد الخفة **ق** شكس يعجز  
فكون سبب الخلق والفرج مكنون مع الادغام الخالص من الرق والصغر بكسر فكس  
الخالف **ق** من الألوان التي عطف على مقدر قبل قوله على فرج اى هو من نحو فرج من غير الألوان  
التي على فرج **ق** من الألوان التي ويكون علمها الاحتباك **ق** على افعل قليلا يلبس  
بافعل التفضيل ويجاب بعد ما نبأه منها لكن ليشكل بنحو اعنى من هبة وطحاء

وجاءت على خشن حسن وصعب صلب جبان وشجاع ووقور وجنب وهو من فعل  
قليلة وجاءت على حرمين واشيد وطيق ويحيى من المثل مع الجمع والعطش وهو ضلها  
على فعلان نحو حي عان وعطشان وشعبان وديان **ق** ومن غير علم الفاعل  
في وصف الكثر من ان ما نابض من اللعب وامثالها الا ان يجاب بسبب وهذا  
ينبغي تقييد العيب هنا بالظاهر لبقاء افضل التفضيل من المعنى كاحمل والبلد وارعن **ق** على خشن  
التي تفتح الاول فيا على صلب وشجاع وجنب وضمه فيها وكسر العين في خشن وفتح في حسن  
وسكونه في تاليه وضمه في جنب **ق** قليلة للاستعناء عنها باسم الفاعل ولان فعل تفتح العين  
متعد غالباً ولازم غير مستمر الا قليلا كدخل ومنه فلا يناسب الصفة المشبهة حتى يفتح يفتح  
منه بخلاف فعل بكسر لادالة على الاعراض والعيوب والحل غالباً وهو مستمر في صحتها  
غالباً وبخلاف فعل لضم لادالة على المعانة الغير المنفكة عن الشخص فيا سبان لها ولهذا  
يتم منها كثيرا **ق** من الجوع اى فعل مثلث العين **ق** مع الجوع حقيقة او حكما كغضبان فان الغضب  
من الهمجانات لكن نزله منزلة الجوع لانه يلزم غالباً حرارة الباطن كالجوع **ق** ومن  
غير ظاهره ولو كان راجعاً مجرداً لكان قولنا لك الصفة المشبهة من الرنديه عامية  
اسم الفاعل يقال هو مستقيم النفس ومنطلق اللسان انتهى بملل الخلاف **ق** على نية  
لنحو خلافا لانه الحاجب والرمشة حديث سفاذ لك قال لان نحو مطمئن القلب  
ومعدل القاعة اسم فاعل مقدر به الشوق وعول مع معاملة الصفة المشبهة



تكون من قيسيا **فصل في بيان المضاعف** هو اللفظ اسم مفعول مضاعف بمعنى  
 جعل الشيء اثنين فضا عدل ويقال له الاسم لسدته ليقال بحرامته  
 اى صلب وفي الاصطلاح من التلاوة المجردة ما كان عينه اولاه  
 قيسيا اي بناء قياسا مثلا فلا يد ان اسم تكون ضمير الصفة وهو مؤنثة فيجب ان يقول  
 قياسية ليوافق اسم **ق** هو فيه استخدام لانه المراد بالظاهر او مفعول المضاعف اصطلاحا  
 وبغيره لفظ المضاعف ويمكن ارتكابه في قوله وهو في الاصطلاح الخ لكنه بعيد **ق** اسم  
 مفعول لجعل اسم مكان لكان النسب بالخ الاصطلاحى وان لم يكن مكان المتعطف  
 لا مضعف لغوي **ق** من مضاعف اى بالواحدة او المراد من مضاعفه فلا يد ان هذا التثنية  
 لما اشار اليه فيما من استقامة من المضاعف هذا والمضاعف اللغوي اسم مطلق  
 الاصطلاحى لان التثنية الحرف وغيره ولان ما كرم مرتين ليس بالاحد فالاصطلاحى  
 جعل الخ فيه تسامحا متناع جعل الواحد اثنين فلو قال زيادة شيء فاكثر عام مثله  
 لكان احسن **ق** لسدته ولا حياجه التكرار الحرف كحاجة الاسم في السماع التكرار الكلام  
**ق** يقال دالا لحدوف اى كل شيء يقال له الاسم اذ يقال **الحرف** وهو الخ تعريف  
 للمضاعف الاصطلاحى اما تعريف مطلق للمضاعف الشا ط له ولغيره اصل كما في الحرف واقشع  
 فهو مكرر فيه حرف واحد **ق** عينه ولان اى باعتبار الاغلب فلا يستفيض بخبرين مما  
 فانه وعينه من جنس واحد ثم ان قوله من التلاوة حاله من هو في محيى الحال من التلاوة

من جنس واحد كره واعتدافان اصلها ردد واعتداسكن الدال الاول والهم في الثاني  
 من الرابعى ما كان فائه ولامه الاول من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية وتعا  
 له المطابق ايضا لانه مطابق في عين الفاء واللام الاول والعين واللام الثانية وهذا هو  
 ملاء التلاوة **واعلم** ان ما مضى مفعول العين في التلاوة المجردة يجب ضم غير مضاعف ان كان  
 تازعه وكذا في جميعه من خبر المستد كما قاله المصنف ولا يجوز جعله حالا من ضمير عينه ولا  
 لان العامل فيه من كان وهو لا يتقدم على كونه صلة او صفة له فكذا معمول **ق** من جنس واحد  
 الحروف كلها من جنس واحد فالمراد بالتجانس التماثل في الصورة فلو قال متماثلين لك  
 احرف اول **ق** اسكن الاول بخلاف حركة الدال الاول في الاول ونقل فتحة في الشا في الهم  
**ق** من الرابعى الاحرف الاول تركب من يكون من قبيل في الدار زيد والحجرة عرو **ق**  
 ما كان اى كلمة لا فعل كما يقتضيه للمقام فلا يد في خبرها وكذا في **ق** مطابق فيه ثمة  
 ان المطابق اسم مفعول من باب الحذف والاصيال فتسمية نحو لزل مطلقا حقيقة وكذا  
 اذ جعل اسم مكان ومثله المضاعف بخلاف ما اذ جعل اسم فاعل او مفعول لا من باب  
 فانها تكون من تسمية الكل بصفة الاجزاء **ق** اقوى ما الخ فتسمية مطابقا مثل  
 تسمية الاستقامة المركبة تمثيلا لقوة الوصف فيه فلا يد ان وجه التسمية جار في  
 التلاوة فتجب تسميته مطابقا ايضا لانه لا تنكرم التسمية من وجود وجهها **ق** يجب  
 اى غلبا ولا فقد جاء الكسر كما سياتى وتو قال فالغالب ضم الخ لكان اوله وقلته



مسقديا وجاء الكسر في بعضها كالضم نحو لبيك وبيعة وبينه وبينه  
ونحو حبه بالكسر فقط قليل وإنما الحق المضاعف بالمعلمات **ق** من حروف  
التضعيف بلحقة الإبدال وحروفه أي التي تبدل  
جرى اللسان على سبيل واحد وعدم الانتقال من كسر إلى ضمين كوكسر في نحو شيد **ق** ما اتصل  
به الضمير بناء على أن الساكن للعدم كالمدوم ولذا خصت بالمتعلق فإن اللازم لا يتصل  
به ذلك **ق** مسقديا بخلاف اللازم فإنه الأكثر فيه الكسر لا فوق تحت ألف لما نحن والمضارع  
نحو فرير وما جاء الضمير نحو غرض بعض وكسر كعوا إذا جرت كذلك في الكلام وفيما ذكره **ق** تلي  
لما سبق منا من أنه لو كان عين فعل مضارع ولا نه حرف حلق يكون عين مضارع مفتوحا  
خلاف ما ذكره بعض شراح التائفة لكن تمثله بعض منافع لما يأتي من أنه من الباب الرابع  
ولعل فتح عينه **ق** بالكسر فقط في التماس حجب حجب بالكسر أي حجب حجب حجب  
بذلك قال الفراء معناه حجب بضم الباء فاسكت وأدغمت في الثانية انتهى ومن هذا  
يعلم أن حجب جاء من ثلثة أبواب ويكون مسقديا ولا زنا وأنه يمكن أن يقال كسر عين  
مضارع ليجري في الحركات الثلاث كعين ماضية فاعرف **ق** الحق أي وعد سالم كالمعتل  
**ق** حرف التضعيف من إضافة المقلوب بالفتح إلى المتعلق أو المرفوع من الإعراض أن كان  
التضعيف مصدا للمجهول **ق** الإبدال الحرف العلة وكذا قوله والحذف أي إلى إعراء  
إلى أنه المراد بالإبدال الذي هو مصدر مجهول المبذولة لاكونه مبدل عنه هذا قوله

من حروف الإبدال الأشياء إما أن يكون من حروف انصت يوم جلا طاه نزل أن كالف لا نغم  
وله يكون في الجيم غير اللام عند بعض وغير الضاد والفاء والشين والراء كالمحارة  
ولكن المبدل من حروف التضعيف لا يكون إلا الياء أو الواو أو الميم والفتحة تقضي مسدداً من الياء  
بالشين لأنه غير الحرف المذكورة فلا يقع بدلا عن حرف آخر فلم يقيده لا تقضي به  
انحصار الإبدال **ق** من حروف الأولى ترك من أو يقول بدل قوله وحروفه وحرفه وقد  
يوجب التبعية المتساوية من كلمة من بان لهذه الحروف حالة الإبدال والاتصال فصيلا  
أنها باعتبار الحالة الأولى بعض منها باعتبار مجموعها **ق** انصت فعل امر وحمل ما ضيا  
من الانصات بعيد وطاء اسم رجل أو اسم فاعل أي جلا طاه أي طابخ اللحم وجد متبدا  
حرفه ذلك أي خطأ الطريق **ق** وله يكون للتحصيل أن الإبدال إما أن يكون لأجل حصول  
الادغام فيكون في جميع الحروف عند بعض الألف فإنه لا يبدل بها اتفاقا لأنه ساكن فلا  
وجه لتبدل حرف آخر بها مع عدم حصول الادغام فظهرت قوله عند بعض طرف يكون  
للاشتاء أو لأدغم احتياجا في المثلي في لا يكون إلا في الياء لأن حرف العلة أول الحرف  
بها والياء أولها لأنها الميت في غاية اللزوم كاللحم والاشكال كالواو أو لغيرها فيكون  
في حروف انصت أي وأما الإبدال لغيرها في غير تلك الحروف فربما **ق** الإياء أي  
لغيرها باعتبار الأصل ولذا قال **ق** تقيده أصله تقضي أي في غير العلو أو السفل  
**ق** مبدلته لا نغم ما قبل الباء والأوليه وانصاحه في الأخير **ق**



كقولك املتت بمعنى املتت ودهليت بمعنى دهمت والخذف كقولهم  
مست وظلت بكسر الفاء وفتحها واحسبت اى مست وظلت وحسبت  
والخروف الاولى فوزت مست قلت وقيل الثانية ففتت والمضاعف  
بليقة الادغام بتخفيف الدال وتشديد المعجمة واحد وهو في اللغة الاخفاء والادغام  
املت قلبت اللام الثانية بالياء واوله الاول لانها لام الفعل وهو محل التغير ولانه الثقل  
نشأ عنها فكبر اوله بالقلب الموجب للتخفيف **ق** ودهليت اى عرجت الشدة عرجت  
تنبه على ان الابدال مع الثلاثة والرباعية **ق** والخذف عطف على الابدال ويرد عليه انهما  
يتحققان في المعجمة والخذف في نحو تجنب واما الابدال في نحو اصطلح كامر واحسب بابه  
المراد انهما يلحقان بالمضاعف في الحروف الاصلية كالمقل بخلاف المعجمة فانها لا يلحقان  
فيها بل يلحقان في الابدال فقط اقول في نحو لا وجه للذكر الخذف في وجهه الخلق على ان  
احتقاصه في المعجمة بالمراد مقتضى مجز في نحو واو كان قليلا **ق** بكسر  
الفاء ان كان حذف احد المكسرين بعد نقل حركة اولها الى مقابلة وحذف فتحة وفتحها  
حذف بلا نقل حركة اولها اليه لان فاء الفعل مفتوح في الاصل والاول اوله من جهة  
الدلالة على حركة العين والثاني اوله بالنظر الى كلمة الاملا **ق** الاول قياسا على الادغام  
لان كلامها للتخفيف واما وجه النقل الثاني فهو ان على الخذف في الثقل وهو حاصل  
بالثاني فكبر اوله بالخذف **ق** بمعنى رد على الكوفيين حيث زعموا ان الادغام بابا

في الاصطلاح ان تسكن الاول وتدرج في الثاني وسيم الاول مدغما والثاني مدغما  
فيه واعلم ان الاصل في تخفيف المضاعف الادغام فلا يعيد له عنه الا الاولين الهند  
تقدره وبها في الادغام والمجزوم انما يكونان على مذهب المجازيين وفي نحو نزل  
مادة ليس فيه الا الابدال بل يجمع صغيا غائبا وغيره كقصة وديت وحكما حكم الناس  
غير مقدر وهو مخالف لما في الصحاح من ان كلامها مقدر **ق** ان تسكن حقيقة او  
فيشمل نحو هذا مصدر اما الاول في ساكن دائما ثم الاسكان شرط الادغام فادخله  
في التعريف للمبالغة يجعل الشرط شرا عاليا ولا يعيد جعله داخلا في حقيقة الاصطلاح  
هذا واشترط سكوت الاول للافضل بحركة يمينه وبيد الثاني ونحو ذلك الثاني ليس  
به الى التلغظ بهما **ق** الادغام لا يبقاء الحرفين بانفسهما معه بخلافهما مع الاولين لبقاء  
الحرفين لبا انفسهما في الابدال وبقاء احدهما في الخذف والاصل في الحروف الابقاء فظهر  
ان اذا امكن الابدال والخذف في الاول لان العاكس للمبدل منه فهو في حكم الباقي  
فلذا قدم المضم الابدال على الخذف **ق** انما يكون الخذف لان ثلثي المتماثلين في المضارع  
المجزوم وامر المخاطب ساكن تنجز الادغام فيه فيخفف بالابدال او الخذف وقال ابو  
تميم بوجوب الادغام فيه لان السكون لما وصل اليه من قبل هذا ماسية من المضم معه  
جواز الثلاثة فيها تليق به المذهبين فافهم **ق** ليس الخذف لان حلول العاصم في الاول  
ما نفع من الادغام والاسكان بالمجرد فيه ما نفع من الخذف والاسكان به وتغير الشيء



وذلك واجب في نحو مد يد واعل يد وانقل يد واعتد يعيد  
 وتاد تباد وسعد يستعد وماليس مضاعفا وجب الادغام فيه مثل نحو اسود  
 يسود واسود يسود واطان يطان وكذا هذه الافعال اذ بنيتها للمفعول نحو مد  
 مانعان من المذخ في الثاني ولزوم التقاء الساكنين بينهما على غير حله مانع الادغام في جميع  
 اى اضيا او مضارعا او امر او مضارع او اسواء كانت للغائب او غيره فالاول تركه قوله  
 غائبا او غيره لانه لو لم يعم معجزة المثالين ان المراد جميع صيغ الماضي فقط وغيره الواو الواو  
 بمعنى او الفاصلة ايضا لا خلويا وفي قوله كنقطة الخ تشر مرتب باعتبار هذا الانفصال  
 بناء على ان تقتض ماض لا مضارع محذوف فتاءه والاحتمل كلا الشقين ومعلوس  
 بالنسبة الى قوله نحو زلزل الخ في نحو مد مصدر الخ اى ما اجتمع فيه الشروط المذكورة  
 بقوله الآتي وضابط الخ ق ليس مضاعفا اى اصطلاحا لانه مشروط في الثلاثة ولو لم ينافيه  
 يكون العين واللام من جنس واحد ولوقال وفيما ليس مضاعفا في نحو اسود الخ كان اخضر  
 او ضحى لم يتجه عليه ان الحكم بجوب الادغام معلوم من قوله وذلك واجب الخ  
 فيكون قوله ويجب الخ مستلزم كق هذه الافعال اقول ان كانت مبنية للفعل لم يكن  
 بناءها للمفعول وانه لو امكن البناء منها للمفعول او كانت مبنية للمفعول لزم تحصيل  
 الحاصل وجعل المفعول اذا حكمت بكونها مبنية للمفعول يستلزم كون قوله نحو مد يد نحو  
 نعم يمكن الجواب بالكتاب الاستدلال في هذه او في ضمير بنيتها لكن الاحسن ان يقول

يد ونحو مد مصدر وكذا اذا انقل بالفعل الف الضمير او واوه او ياء نحو مد يد  
 مد يد لان اخر المتجانسين في الكل متحرك فوجب الادغام حيث وجد المقترض والمانع  
 وجوبه ان لا تفصل بين المائتين وكانا في كلمة والثاني متحرك ولا الحاق ولا  
 ولا لبس وهذا الضابط لوجوب الادغام اكثرى اذ قليلا ما  
 بدل قوله وكذا الى قوله وفي نحو الخ سواء كانت معلومة او مجهولة تامل ق مصدر ادى فلا  
 ما ضيا للامر ولا امر مخاطب لانه سياتي ولا اسم مصدر كاذ قوله تعالى ولو حبنا بمثله  
 مد لا امتناع الادغام فيه فرقا بينه وبين المصدر ق الف الضمير اضافة الجزم الى كليه او  
 اضافة الشر الى ما هو اعم منه من وجه وكذا قوله وواوه وياؤه ق المتجانسين اى المتماثلين  
 فمن غير ذكر العام واردة الخاص اذ التماثل هو الاشتراك في النوع والتجانس في الشكل  
 هو الاشتراك في الجنس ق فوجب مشعرانه اذا اجتمع مثله وتكرر ثانيهما تحقق شرط  
 وجوب الادغام بتامها وليس كذلك ق لا تفصل فخرج نحو زلزل ق في كلمة اى واحدة  
 وحدة حقيقية لاحكية فلا يدخل في كونه على صفة ماض التفعيل وضابطه ما سلمك ما  
 عدلته الامتناع كلمة واحدة وخرج بالذكر ما لو كانا في كلمتين فانه قد يكون الادغام  
 فيه مستغنا كما اذا كان ما قبل المتجانسين ساكنا نحو الشمس سراجا للوا يلزم التقاء الساكنين  
 او تغيير البنية وحسنها كما جعل لك ودينا كما في قوله آية ق صرحا مقصود بصيغة قوله  
 الا ان يقال سكونه في حكم الحركة لمرضاة فيجب الادغام في مد وملا ووقفا ق ولا الحاق فانه



وليد غم عند جامع هذه الشرائط ولا يلتبس في مدور وعض لان مدور يعلم في  
 عليها من يد وغير لان المضاعف لا يجيء من فعل بفعل بالضم فيهما  
 ولا فعل الكسر بفعل فيها ويعلم كسر عين عض من بعض بالفتح **ق** لا  
 كان ملحقا امتنع الادغام لتلاقي التلقاق كما جليب واقنعسر وكذلك اذا كان  
 الادغام موجبا للتبس نحو سر فانه لو ادغم لم يعلم ان عين مصوم او ساكن **ق** لا يدغم شارة  
 الى الصول المستثنات من الضابط منها ما كان عينه ولا هم حرف علة خرج فعل بالكسرية وما كان  
 احد المتين فيه تاء الافتعال والاخر عين الفعل كما اقتضت ان الادغام منها جائز وكذلك  
 فيا احدهما تاء المضارعة والاخر تاء نحو الفعل لحواذ الادغام فيه عند العمل بكلمة متقدمة  
 ومنها ما اتصل في اول المتين المتحركين بفتح نون حسيب بضم الحاء صحر حاس كر كور حور كور  
 فان الادغام فيه مستعمل لا يلزم التقاء الساكنين او تغيير النبتة **ق** لا يلتبس اي لا يفتقر الا  
 لتباس بارجاء الضمير الفاعل الى مصدره وتعيينه مع الوقوع في كانه قول تعالى لقد تقطر منكم  
 وقول المؤلفين دارا وتسلل ثم انه اشارة الاجاب فقط اشتراط عدم اللبس بانه لو اشترط  
 لم يدغم في مدانه مضارعة كونه بالضم يحتمل كونه من الباب السادس ولا تأليه للتباس  
 في نحو حبيب وعض نحو شل **ق** في عليها فلا يتوهم كون مدور من حسن وفروا من  
 حسب **ق** لا يجيء اي لا قليلا لا يقاس عليه كجيب ولب يلزم العين فيها لكن المذكور في  
 الصحاح ان له في باب علم وحكي ليس به جيب لبت بالضم وهو نادر **ق** بالكسر نحو شل

لا يجيء من فعل بفعل بالفتح فيها كذلك المراج ومشتق في نحو مددت ومدنا وولدت  
 الى مددت ومددت ومددت ومددت ولا يولد ولا يولد ولا يولد لان هذه  
 الضمائر اوجبت سكون ما قبلها وجاز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد  
 والواحدة الغائبة بتحريك الساكن

بالكسر فيها لم يردده شاذ **ق** لا يجيء اي مجيئا كثيرا فلا يرد الفقد بما جاءه يونس  
 من نحو عض بعض وكس تكس بفتح العين في الماضي والمضارع ومنه يعلم ان المراد بقرنه  
 يعلم لظن هذا وقد يقال لو جاء بالفتح فيها العلم ان عض ليس مفتوح العين لانه ليس  
 اولا هم حرف حلق **ق** نحو مددت اي كل فعل اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك هذا  
 وموضع الاصناع في الماضي تسعة وفي المضارع في الهمزة ثمانية وفي امر الحاضر واحد كما انشأ  
 اليه بالاضمة **ق** اوجبت لانها لما كانت كالجزء من من تحريك تاء في المتماثلين تعالى  
 اربع حركات في الماضي والفرق بينها وبين الضمير المقنون المتحرك والظن وجاز  
 امر الجازم هذا الذي هو الممكن بالامكان الخاص لتوقف مفهومه على مفهوم الواجب  
 والمتحقق لتوقف مفهومه على البصر **ق** الجازم لفعل او فعلين حرفا واسما **ق** بتحريك  
 مرتبط بالجازم والباء للاعتبار والملاحقة بغير ان حوازا الادغام هنا على كونه متوقفا  
 عن التحريك تابع له فاذا جاز فيه التحريك وعلمه جاز فيه الادغام وعلمه هذا وقد  
 يقال الادغام هنا مستعمل لا متناعي تحريك الساكن عند الجازم يبي ووجب لوجوبه



ولم يحرك في نحو مدت وارهو كان سكونه عارضا ايضا لان اسكان ما قبل هذه الفما  
ليدل على انها كالجزء فلا تقوت وانما لما كان السكوت لا اتصال هو كالجزء كما  
كانه من تمام البنية واصل فان كان مكسورا العين كغيرها ومقتضا كغيرها فتقول  
لم نهر ولم يعض بكسر اللام وفتحها ولم يفر ولم يعض بالفتحة بالفتحة على لغة الحجاز  
بين وعليها **بالحقيقة** الابدال والحذف وهكذا حكم  
بنية فذكره المؤلف ابداعا لمذهب ثالث تامل **ق** ولم يحرك يعني انه على تحريك الساكن  
فما ذكره كونه السكون عارضا جارية في نحو مدت فيجب كونه الادغام فيه جازا  
وحاصل الجواب الاول ان العلة ليست مجرد ذلك بل هو موكبه السكون لا الغرض  
يفوت بذلك وحاصل الثاني صف الجواب مستد بان سكونه اصل ادعاء **ق** ما هو  
كالجزء لان كلامه تلك الضار فاعل وهو كالجزء من الفعل بخلاف الجانم فانه  
كلمة مستقلة لا يمتنع وجود الفعل بدون **ق** واصل عطف تفسير لقول من تمام او صابره له  
**ق** بكسر اللام اما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن ولذا قالوا الساكن اذا حرك حركته  
ولا تباي العين في الاول والجد عليه في الثاني واما الفتح فللتخفيف فيها ولا تباي في الثاني  
والجد عليه في الاول **ق** علة تبيهم ان كلامه الادغام وذلك في الادغام وفيه على لغة الحجاز  
وليس كذلك فلو قال بعد قوله وفتحها علة تميم لكان اوله **ق** وعليها حقيقة ان لغة  
الحجازيين علم حيز الادغام والا لكان منافيا لما تقدم من انه لا يعيد حيز الادغام

حكم كل تقسيم وغيره وبما وان كان العين معنوا فيجوز فيه الحركات الثلاث  
مع الادغام وفيه نحو لم يدحركات الدال ولم يدحركات الفاء وهكذا حكم الامر في  
وعض بكسر اللام وافر وعض بالفتحة والحركات الثلاث ولعله بالفتحة وتقول  
في اسم الفاعل ما دون ما دون ملادة ملادة ملادة ملادة ملادة ملادة  
الهي الا عند تقديره وهو كذلك **ق** حكم تقسيم فيجوز فيها الادغام بوجهه وفيه العين  
الاخضر لا وفق معنوم العين **ق** للحركات الثلاث المارة في تحريك الساكن بالكسر  
الجد على الين والضم لتبعية العين والفتح للتخفيف والجد على علم بعض **ق** وفيه بالرفع الجوز  
فك الادغام ومجوز فيه الابدال بالياء ثم ابدالها بالواو والحذف عا قاس ما تر وجهه بال  
على الادغام يقتضيه جواز الحركات الثلاث عند الفتحة وهو فاسد **ق** حكم الامر اي امر المخا  
طب لان امر غير داخل في الجزوم **ق** فذكره هنا مستدرك بل سلكتم تشبيه الشيء  
فالادغام للعهد **ق** فتقول طاهر مشعر بان مراده بقوله وهكذا تشبيه الامر بالمضارع الجزوم  
في جواز الادغام وفيه ولا يبعد ان يجعل وجه التشبيه اعم منه ومن وجوب عند اتصال نحو  
الف الضمير نحو ما واعتنا عند اتصال نحو نون جمع المؤنث نحو ملادة **ق** بالفتحة  
اي فك الادغام ومجوز فيه ابدال الواو بالواو واحد بالحذف لما تقدم **ق** ما دى يلى  
في جميع صيغة الاثنية منها **ق** ملادة لم يدغم فيها لانه يؤدي الى اللبس ان لا يعلم انها فعلته  
باسكان العين او فعلته بفتحها وكذا ملادة وقد يقال فليدغم فيها ويعلم كونه بفتح







تكون منقلبة عن واو واو يا وازالة و انواعه سبعة **الاول المنقلبة**  
وقال له المثال لما ثلثة الصحيح في احتمال الحركات **اما الواو** فتكون من مضارع  
على الفعل بالكسر ومن مصدره الذي على فعلة بكسر فتكون ففتح وتسلم  
في سائر تصاريفه تقول وعلا بعد عدة والاصل عدة  
الحادث على الذات وهو فاسد ويكنى ببناء على الفرق بين المصدر والمؤن وغيره **ق** والواو  
الفضل لجمع الخلو فلا يرد انما قد تكون منقلبة عن الهمزة كما في سال مخفف **س** ال  
فيجاء به يزيد او همزة ولا حاجة الى زيادة مثلاً مثلاً **ق** سبعة اى على لحظة الثلاث  
فما يكون تمامه حرف عدة فتم واحد وكل ما يكون حرفاً او حرف منه من حرفها ثلثة اقسام  
واما اذا تم المقل باعتبار اليا على المجرى فكونه الاقسام خمسة عشر ولم يعتبر لعدم  
وحده **ق** المقل الفاء الاضافة لفظة وقدم مكان واحد من اصوله حرف عدة  
لكثرة الحاجة وبدء منه بالمثل موازنة ترتيب الوزن قال العلامة **ق** احتمال اى قبول  
جميع حرفي الحركات كوعد بخلاف الجوف والناقض لا يقال قول وغزو **ق** اما  
الواو ففيه ان المثال نوعان لان فائه اما واو او يا واما الياء فبدء بالواو ولها ذات  
احكام مخصوصة **ب** **ق** على فعل سواء كان او غيره اما فاء او ياء المضارعة فلو كان  
بينها وبين كسرة اصلية وهو مستقل لان الواو في حكم منيتين والياء في حكم كسرة  
واما في غير المحل عليه ولم يميز في يود مضارع او مع تحقيق العلة لان ما بعد

ومن مصدره الذي على فعلة بكسر فتكون ففتح وتسلم في سائر تصاريفه  
تقول وعلا بعد عدة والاصل عدة **او** وعلا حذف الفاء بعد  
نقل حركته بلا تعويض في الاول وفي الثانية وفي الاخر في الاول يلزم للمبني  
همزة قطع نظراً لاصله ولا يحصل نوع تناسب بينه وبين الياء بسبب صحتها ولا يلزم  
الاجفاف **ق** ومن مصدره الذي على الفعل الضم على الواو هو الجمل على المضارع في ذلك فلا يرد  
مخو ومال مصدرهما **ق** في سائر تنقوض بنحو عدلان يقال انه حكم المضارع المجزئ  
او يقال المراد تسلم فيه ان كان في اصله الواو ولا يبرر ذلك لانه مشتق من **ق** نقل  
او عدلان لا يوافق كونه قول المصنف عدة مثلاً المصدر الذي على فعلة الا ان يرد بقوله  
المارة فعلة كونه عليها ولها باعتبارها بجمع على العوض والعوض عنه **ق** نقل حركته الى ما بعد  
وهذا خلاف القياس اتركبه ثلثة يزيد على المضارع في الاعلال والافعال القول بانه  
حذف الواو مع حركتها وحركه العين بالكسر على الاصل في تركب الساكن ثم كونه مكسوراً  
في مكسور العين في المضارع بخلاف مضارع فيه فان عينه تفتح كسبعة في يسير وقد يكسر  
كهيئة في يهب **ق** بلا تعويض اى عوض حقيقة فلا ينافى ما قالوا انه من بناء وعلا لما  
حذف الواو وحلت الواو عوضاً عنها فلزم **ق** وبما اى التعويض فيما كان الاصل  
وعلا وذلك التقريض في الاخر الخ فقوله في الاخر خبر متبوع ومحمد وف وعطف على قوله  
به فاسد كما يظهر بالتأمل هذا فلو قال وبه في آخر الثانية ان الخ لكان احضاراً له هذا وقد يقال



وهذا المصدر مختص بفعل المكسور والوجهية اسم  
مصدر بحذف الزوائد

لو كانت عوضاً محضاً للكتب مطوية ولم يوقف عليها كما في بنت واخت بقائه لم يبين حكم  
الوسط لا ليس محل التعويض وقيل للزوم اللبس بالماضي المجرد حال الوقف وفيه اللبس  
ما هو بكسر الهمزة وهذا في الماضي ولو سلم فالمحذور اللبس اللازم دائماً كيف ولو كان  
مطلق اللبس محذور الزم ان لا يعرض في الآخر للتباسه بالماضي المجرد حال الوقف ايضاً  
تأمل في وهذا اشارة الى الجنس لا الى الحقيقة الشخصية لان اختصاصها به غنى عن البيان  
**فمختص** ان لم يكن النوع والافراد في غيره قياساً مطرداً **ق** والوجهية للحجوب عما يريد  
من منع الحصر بسند ان وجهية مصدر فاعلة مع ان فعلها يفعل بالضم لا يفعل بالكسر واما  
حبله فما لا يريد على قوله بان يحذف الواو من فعله فيكون ما ذكره ليس مطلق الفعل بل هو  
مصدر يفعل بكسر العين والوجهية ليست كذلك **ق** اسم مصدر واسم للمكان المتعلق  
اليه كما قيل في قوله تعالى وكل وجهه فيكون اثبات الواو فيه قياساً او مصدر مكسور  
العين لكن اليه الواو تنبها على الاصل كما في العقود والصيد هذا ثم ان كان اضافة الاسم  
الى المصدر لاجتهاد فلا بد بالحد في الركعة لان اسم المصدر ليس مشتقاً من المصدر او بياناً  
فالحذف عام فمناه المحقق لكن دفع منع الحصر به محتمل نظر الا ان يقال الحصر بالنظر

من التفعيل كالحل منه وعدا فهو وعد وجمع تكسير المذكر او اقل قلب  
الواو والاولى هي ذاك موعود وعد ولا تعد وكذلك وصق يوق مقعة  
واذا انزلت كسرة ما بعدها اعيدت الواو المحذوفة نحو لم يوعد ولم يعل  
وهاء في نحو يوق ويدعي ولم يلد ليولد على ان اصل الفتح والسكون  
الكسرة وتثبت ايضاً في يفعل بالفتح كوجع يوجع وحار يهيج قلب  
الى ابنية المجرد فافهم **ق** من التفعيل مخالفاً لما في المصري من انها اسم مصدر لتوحيه  
**ق** قلب الواو دفعا لثقل اجتماع الواوين **ق** ما بعدها الضمير عائد الى حرف المضارعة  
المتقدم ذكره لا الى الواو وظيف في قوله اعطيت الواو اقامة المظهر مقام المصدر بالكتابة  
فلا يرد ان الاول ما بعد الواو اعيدت وما في شرح الطائفة من ان الضمير عائد الى الواو  
المحذوفة مستلزم للتجوز باعتبار ما كان في اطلاق الما بعد **ق** ولم يعيد ولها ابطال  
للملازمة في قوله واذا انزلت المحذوف وحاصله انه لو لم يعادها لم يعط في نحو الخ لكن لم  
يعد فيه وقوله ليولد جواب عنه بان المراد انه يعاد اذا لم يكن لحذفها فائدة تقوت بها  
عادة وهذا الواو اعيد لم يعلم ان اصل الفتح في المثال الاول والسكون في المثال الثاني كسرة  
ويمكن الجواب بان المراد بالارادة ما يكون بتفسير المعلوم الى الجهل كما نبه عليه بالمثل  
**ق** بالفتح اي اذا كانت فتحة اصلية كما يشعر به قوله الالة وحرفت من لياء الخ فلا  
يرد انه منافي لقوله بعدم الاعادة في يوق ويمكن الجواب ايضاً بان مراده يفعل



الواو ياءً وياجل بقلبه الفا كلاهما خلاف قياس ويجعل بكسر حرف  
 المضارعة ثم قلب الواو ياءً ويجعل بقلب الواو ياءً لوان الواو الساكنة  
 المكسورة ما قبلها قلب ياءً فانه انضم ما قبلها عادت تقول يا زيد اجعل  
 تلفظ بالواو وتكتب بالياء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب اولها بتقدير الاستدعاء  
 ماضية فعلا بالكسر لا فعل بالفتح لكن لا يوافق مذهب المصنف لانه علل حذف الواو  
 بقاء ونحوه بان في الاصل يعقل بالكسر لان ماضية على فعل بالفتح **ق** ياء لاها  
 من الواو كما ان الالف اخف منها **ق** بكسر اى على لغة من ليس احرف المضارعة في  
 ثلاثة حروف ماضية مكسورة العين للدلالة على كسره فتكون قلب الواو ياءً لسكونها وانكسار  
 ما قبلها وهو قياس **ق** انضم انظر ما اذا الفتح هل قلب الياء بالالف نظر لسكونها  
 وانكسار ما قبلها او تتبع الياء بحالها لعدم ثقلها بعد الفتح او تقاد الواو لكونه حلا  
 كل محتمل **ق** الاصل في الواو ان الالف بها اعتبارها مستقلة بها منفردة عما قبلها كما  
 الابتداء وعما بعدها كحالة الوقف ولان الابتداء اصل والوصل طار عليه والوقف  
 اصل والاعراب مثلاً عارض بواسطة التركيب فتكتب تمام ما تلفظ به في الحاليتين  
 رعاية لها ومن ثم تكتب الابن في من انكسار بهمة الوصل ونحوه في الامر والحرورية  
 بالهاء للوقف عليه **ق** ان تكتب اى مسائل مشتملة على تلك الكتابة او الكلام  
 من عمل الخبز على الكل بعد نزل الجوز منزلة **ق** كونه محط الفائدة فلا يرد

في احد السور على سبيل منع الخلل لا المجزأ ان تعريف المعتل غير شامل لما عدا الثلاثة  
 الاول منها انما مدلان اثنين من اصولها وجميعها حرف علة **ق** حرف علة اضافة المعروض  
 الى العارض فان العلة لغة تعبير الشيء عنه حاله **ق** وسيت ظاهره ان حرف العلة هو  
 لحرف المدد اللين وهو مذهب بعض اهل المذهب المراجع فهو ان الالف حرف علة  
 ومدولين واما الواو والياء فان حرفهما سميت حرف علة فقط وسكنتا فان كانت حركة  
 ما قبلها ماضية غير حتمها حرف لين ايها او من حتمها سميتا بها وحرف المدد ايها **ق** الالف  
 اه مجازات الواو والياء فانها تكونان اصلين ثمة وثانيتين افرى ولذا قد مر عليها في الذكر  
 واما تقديم الواو على الياء فكون الكلام من تقديم التثنية على ما وانه في الثقل المعربة لا في  
 كماله والاسما المبنية كمن ان الالف فيها اصلية **ق** اما ان اى وان تكون او الحاد والالف واما  
 الالف فلا يرد ان هذا من عمل الحرف على الذات وهو ناسخ ويمكن بناء على الفرق بين المصروف  
 المول وغيره **ق** واما انفصال جميع لا يخلو فلا يولد الياء قد تكون منقلبة عن الهاء كما في سال مخف  
 سئل فيجب ان يوزن او معرفة ولا حاجة الى زيادة مثلاً مثلاً **ق** سبعة اى بلا فظة التلاوة المجردة  
 فيما يكون تمامه حرف علة قسم واحد لكل ما يكون حرفان او حرف منه في حروفها ثلاثة واما اذا قسم  
 المعتل باعتبار البراءة في الجوز فيكون الانساق فتم عشر ولم يعقبه لعدم وجوده مطلق المعتل الفا **ق** الالف  
 لفظة وقد مر ما كان واحد من حروف علة كثيرة ايجازة وبذلك منه بالالف في موافقة ترتيب الوزن  
 قال السلافة **ق** احتمال اى قبول جميع حرفه للحركات كونه مختلف الا حروف والناقص او لا يفتح  
 قول وعرف **ق** اما الواو يعني ان المثال لانه ان فائه اما واو او ياء اما **ق** واما الواو والياء  
 ذات الكلام مخصوصة بها **ق** على يفعل سواء كان عائدا او غيره فيما اوله ياء المضارعة منقولها



بينها وبين كسرة اصلية وهو مستقل لان الواو في حكم ضيق والياء في حكم كسرتين واما في غيره  
العمل عليهم ومع حذف يربو عد مضارع اذ عد مع تحقق العدة فيه لاد فابعدوها مفعلة قطع  
نظرا لاصله ولانه حصل له في تناسب بيعة وبين الياء بسبب ضمها ولان الاء في الواو في معنى  
معدله ان نقل الهم على الواو الى مع الحمل على المضارع في ذلك فلا يرد نحو وصال مصور بواصل **ق**  
في سائر مفعول في غير عد الا ان يثبت انه في حكم المضارع المحذوم اذ يثبت المراد تسليح فيه ان كان في اصل  
الواو عد ليس كذلك لانه مشتق من تعدى او عد وهو لا يوافق كون قول المضارع عدة مثلا  
للمعد الذي على فعله الا ان يرد بقوله للمار على فعله كونه عليها ولير باعتبار مجموع المفعول في المفعول  
عنه في نقل الحركة الى ما بعده وهذا حذف الفيا في اركبته فلا يربو على المضارع في الاعلال الا  
يمكن القول بانه حذف الواو مع حركاتها وحركات العين بالكسر على الاصل في تحريك الساكن في كونه  
تكون واجب وتكون العين في المضارع بخلاف مفعوله فيه فان عينه تقع كسقة في يسع وقد  
يكسر ايضا كهيئة **ق** بلا تقويضي اي يعوض حقيقة فلا يثبت في ما في الواو من ان في عدة طارئة  
حذف الواو جعلت كالمفعول عنها فلم يمت **ق** وبه اي بالتقويضي فيما كان الاصل وعود ذلك  
التقويضي في الآخرة فقول في الاخر في مبتدا المحذوف وعطفه على قوله به فاسد كما يظهر بالتأمل  
فلو نال به في الاخر الثاني الذي في المثالان اورد في تدقيقه لو كانت حرف محضا لكتبت مطوارة ولم  
يوقف عليها بالهاء كما في بنت وافت بقرانه لم يبين في الوصل لانه ليس محل التقويضي وقبل الزم  
اللبس بالماضي الجرد الى الوقت وفيه ان اللبس ما مون بكسر الاول لانه الماضي ولو لم في الجرد  
اللبس للانه في زمانا كيف ولو كان مطلق اللبس لم يرد ان لانه في الآخرة لا لنبأه بالماضي الجرد حال  
الوقت ايضا اقول وهذا اشارة الى الجس في الحقيقة السخية لان اختصاصها به عنى عم البيا

01  
02  
03  
04  
05  
06

عن البيان في تحقن ان لم يكن النوع والافيد في غيره فها قيا سا مطرد في الوجهة الى جواب  
عبارتين مع المحرر ببيان وجهه مصور على فعلة مع ان فعلها يفعل المضارع لا يفعل الكسر  
واما جعله فعلا لم يرد على قوله بانه حذف الواو منه فعلة ففهم ان ما ذكره ليس مطلقا لفعله  
بل هو مصور يفعل بكسر العين والوجهة ليست كذلك في اسم مصور اذ اسم للكان المفعول  
ايه كما قيل به في قوله تعالى ولكل وجهة فيكون انبات الواو فيه قياسا او مصور فكسرتين  
كن باقي الواو تنهيا على الاصل كما في القرد والصيد فها في ان كان اضافة الاسم الى المصور  
لاصية فالحرار بالحذف التوكيد لان اسم المصور ليس مشتقا من المصير او بانية فالحذف على اعتبار  
الحقيقة لكن دفع مع المحرر في محل نظر الا ان يثبت المحرر النظر الى ائبته المحرر فافهم في من  
التعجيل طاعة المصير من انها اسم مصور لتوجه اذ تحق في قلب الواو دفعا لثقل اجتماع  
الواو في ما بعدها المصير على حرف المضارعة المفعول وكونه حكما لا الى الواو وليس  
في قوله اعيدت الواو اقامة الخطر مقام المصير لانه لا يرد ان الواو ما بعد الواو عرفت  
وما في شرح العلاقة من ان المصير عند الواو المحذوفة فستدغم للتحرك باعتبار ما كان في الواو  
المابعد **ق** ولم يعيدوها بطلان للملازمة في قوله والاء اريدت الى وحاصله انه لو لم اعادها  
في لا يعود في جوابه لكن لم يعيد فيه وقوله ليدل جواب عنه بان المراد انه يعاد الى ان يكون في جوفها  
قائدة ففوت بالاعادة وهذا لو اعيد لم يعلم ان اصل الفتح في المثال الاول والسكون في الثاني  
كسر ويمكن الجواب بان المراد باللاء ما يكون بتعظيم المصير الى الجهد كما نية عليه المثال  
**ق** بالفتح اي اذا كان فتحه اصلية كما يشعر به قوله الا لا وحذفت من يطا الى فلا يرد انه  
مناف لقوله بعدم الاعادة في يقع ويمكن الجواب ايضا بان مراده يفعل الذي ما فيه



فعل بالكسر لا فعل بالفتح لكن لا يوافق مذهب المصنف لانه على حذف الواو ين منه يظا و نحوه  
 بانه لا اصل يفعل بالكسر لان ما فيه على فعل بالفتح ق ياد لانها اف من الواو وكان الالف اق  
 منها ق بكسر اي على لغة من يكسر حرف المضارعة في ثلاث جرد ما فيه مكسور العين للدلالة على كسره  
 فيكون قلب الواو لكونها مكسورة ما قبلها وهو قياس ق انضم النظر ما اذا انفتح هل عـ  
 تغلب الياء بالالف نظر لسكونها وانفتاح ما قبلها او تغلب الياء بحالها لعدم ثقلها بعد  
 الفتح او تغلب الواو لكونه اصلا كل احتمل ق الاصل في الالبق بها اعتبارها مستقلة  
 منفردة عما قبلها كما لا ابتداء واما بعدها كما في الوقف ولان الابتداء اصل والوصل طار  
 عليه والوقف اصل والاعراب مثلا على فرض بواسطة التركيب فيكتب تمام ما يتلفظ به في  
 الحياطين ر عارية لها و من ثم كتب الابن في من ابتداء بهمة الوصل ونحوه في الامر من الرأفة  
 بالها للوقف عليه بها ق ان كتب اي ما لا يمتد على تلك الكتابة واللام من هذا الجزع على الظن  
 بعد نزول الجزع من لانه لكونه محط الفائدة فلا يرد ان الحمد فالولان الاصل يعني القاعدة و  
 هو تمام الجملة لا الجزع وهو هذا والظرفية في قوله في كل في ظرفية متعلق الجزع للكل لان الله  
 مع ان ادل كل لانه كتب في ناعرف ق كما هنا اي باعتبار الاصول او سقوط الهمة في الراجح  
 والاداء لها الهمة ق لانها اي كتب بالالف لانها في والمراد بوايت ز بواكل منون مفتوح آخره  
 مجر عن تاء التانيث ق تغلب لانه موجب للحقة المقصودة من الوقف وانما الحركة والتدقيق  
 عن التنوين في المردوع والمجرب فانها لا تغلب واو اديا في الوقف لان تاء الحقة المطلوبة منه  
 مع الالتباس في التاء المضاف اليه الحكم ولا يكتب بها بل يحذف ويوقف بالاسكان ق  
 القاعدة اي القاعدة الثانية المتعلقة بكتابة الآخر وفيه انه لا يعود انتقاها ولم يتعنه

01  
02  
03  
04  
05  
06  
07

لم يتعنه له وضع القاعدة وهو في الاخير الاول ان يقول الآتي لكون التاكيد في ق غير اي  
 الخفيفة المحذورة والمكتوبة قبلها مع اعادة ما حذف لاجلها من الواو والياء وتوضيح كلامه  
 القياس في كل من التنوين والنون الخفيفة ان يكتب عند فتح ما قبلها بالالف وتحذف عند  
 ضم او كسره كما في الوقف والاول حار على القياس بخلاف التاء فانها تكتب بالنون في جميع حركاتها  
 نحو اضربني والقياس ان تكتب بالنون الفاء الاول واخرها واضرب في الاخيرين يحذف النون  
 واعدة الواو والياء المحذورتين كما في الوقف ووجه مخالفة القياس فيها لانه التنوين انما هو  
 لوجوبه على القياس التيسر الفعل المؤكد بغير المؤكد لان التاكيد ليس امر الانما هو حكم بوجوده  
 وان لم يكن له علامة ظاهرة واذن يكتب على المؤكد بالنون بالتشبيه الغير المؤكد بها  
 واما التنوين فهو امر لازم في كل عرب عند عدم الحانع فلا محذور في جريانها على القياس  
 ق كتب الاخير الاول ان تكتب على لفظ فيها لانه لا فرق بين الصورتين في كتابتها بالنون  
 ق وبصورة في قول مرجوع والراجح كتابتها فيه بالالف كما في النون المنصوب ق وثبتت  
 الادوية فقيده على قوله وثبتت في يفعل للتأنيص بينه وبين قوله الا وحذفت في بالاجتناب  
 ق لحرف الياء في انهاء الحلة للفتح الاصل في بعض الافعال كما في سئل لا العارض ولو سلم فعليتها  
 لفتح مضارع فعل مفتوح العين وماضي يسع مكسور العين ق عين المضارع انما الحذف  
 المحذورة لم يقل عنها لانه عود الغير في قوله عينها لا يبطا ويسع وهو من وجوه لزوم المضادة  
 واستدراك قوله في الخصال واستلزام مجيئها بفتح العين اعادة قليلا وهو مخالف لقوله لانها  
 في الخ لا ان يحمل على القاب ق كثير للتوصل به الحذف الواو الحوجب للتخفيف ومع ذلك فهو  
 صادق لكونه يعني ان اصل يذير يوذير بكسر العين وبعد حذف الواو في العين حملا على يدع



في غيرها فيه استخدام لان المراد بالماضي والمضارع ويطأ ويسع وبغيره مطلق الماضي والمضارع  
والالف في ما فيها نية استعاره فكيفه وقوله اما تراخيها او في اما تراخيها استعاره مفرجة  
تبعية والمفعول في نفسها لان المعنى الحقيقي الموت وهو انزال الجبهة لا يصلح بغير المحيوت في  
والمفعول نفسيته عبارة اطلاقه على اسم مفعوله في ضرورة الشرع في ما فيه في الاول  
فوتوت المفعول لان اوله وعليه يمكن جعل المودع دليل كون فاعله راوا في ان المودع له  
اي فلا يورثه اذ لم يستعمل ما فيه وسأنتصار فيه لم يعلم انه واوى حذف داه ودل لان فاعله  
مخدوف وكلاما مخدوف في المثال راوي لان الابدان ثبت على كلام راوي دليل اي برهان في من  
قبيل الاستدلال بالعلول على العلة بقيا في من الشكل الاول فافهم في اما الابدان عطف على اما الود  
وفي ذكره هنا لطف لانه يصلح على لقوله دليل على انه لم يكن مراد في على لاه اي في الصبح اليه  
تخفف فيها الود ونيما عداها لكونها خفف من الود في ليس كضرب لا الحسن والاسمعة عنه  
بقوله من بين وهو من اليسر كالمسيح وهو قمار العرب بالارلام وهو مشتق من اليسر سمي به  
لظنه انه يورث اليسر وهو من اليسر لاق في فيها اي في يسر ويسر كن الضمير مفعول لازم  
الاستدلال في وجاء نفسيته ان يأس في المني كعلي لا كحب مع انه يتحملها دلتل وجهه ان  
المحل على الترادف في من الابدان اي في الابدان وهو المراد بقوله بعضهم اي من المثال لان ياء النسبة  
مخدوفة واذ لم يثبت عند فيها كانه عفاه ويكن ان يورث الابدان تجوز في لان حذف في ولا يها  
ليست واقعة بين الابدان والكسر لان الهمة المخدوفة في التابسة ولجي تناظر الود والابدان فيها  
كما في في نفسها اي في المضارع واسم الفاعل فهو موبط بيوسر موبس في لان الابدان انما  
الذكرى الشكل الاول ومفعله عطوية دليل الكبرى دفع التناظر الواقع بين الابدان والضمير ولا

ولا يمكن دفعه بتبديل الضمير بالسر والفتح لا يتناسى مضارع هذا مضارع المحرر وحل اسم الفاعل عليه  
لان الفعل اصل الاسم في الاعلال فافهم في مفعولا لان سبب الاعلال موجب له بخلاف سبب الادغام  
كما قالوا وفيه انه مضاف لما من منه وجوب الادغام في بعض المواضع كد يمدحوه الا ان يورث ان  
سبب الادغام ليس موجب له دائما فاعل في ادبعوه هذا ما ذكره ابن الجوزي انه العلامة بانه لو  
قلبت الواو ياء لم يجر قلبا لانه ما كان له الباء المنقلبة عن الهمة ويحي عليه انه يتناسى مع الفاعل في  
لان المبطل في حكم المعدل منه والواو يجر قلبا بانه كذا الباء المعدلة عنها بخلاف الهمة والواو  
المنقلبة عنها فاعلم بوجه اكمل في استكمل من ادخل واليه هو ايسر قوله وانما في في في قبيل  
منقوض باقده من اخذ فان اصله اخذ قلبت الهمة ياء في الابدان وادغم الا ان يقع انه من عقد  
فانما اصلية او من وخذ وهو لغة في اخذ في بخلاف الواو اي الابدان المنقلبة عنها فيجر قلبها  
تاد كاسر وليس الف في بخلاف الواو المنقلبة عن الهمة فلا يورث ان عبارة موزنة بجواز اقوى  
بالبناء للمفعول في ادغم مع انه غير جائز قياسا في الاقوال لم يجوز بقاء الواو عند انقضاء  
ما قبلها قلبها بالالف عند انقضاءها كانه ياتعد ويكن ان يقع لم يقع بحكمة ما قبلها لانه  
في كلمة اخرى في حلا في نوع الاعلال لاضمة فلا يبا في قلبها بالالف في خلاف القياس لان  
نحوها شرط لقبها الفاعل في ما قبلها في موقعا طاهره انه مشتق من ياتعد بقلب الالف  
واو لان مقام ما قبلها تدعي جعل اصله يوتعد فلا قلب في واما في موبس فالواو فيه اما منقلبة  
عن الابدان عن المالف في موبس فيه كلام العلامة مريح لانه اسم مفعول من الانسا وهو  
لان في ولوا عواه بجر الجرد الاحسن انه اسم مكان على انه اسم المفعول في يورثه ذكره لفظ  
المكان تخصصا على ذلك والافهم مستغنى عنه بكلمة فيه وعلى التقديرين معنى مكان يلعب فيه



بأنها في حكم أي الكلام المارة للمضاعف لا تختلف بكون أول أصوله من حروف العلة أو من  
غيرها نفع هذا قوله واللام في مستودع الأناقة في ذكره الأناقة الإيضاح ولا يصح  
أن يواد بوجه من هذين اللغتين أو الماضي والمضارع لأنه يكون كلامه ناقصاً لعدم ذكر  
نصارى بها واسم الفاعل ونحوه **ق** الواو في قوله عن الأناقة فإنه يحكي من باب ضرب البنية كشي  
بشيء ناله الخنثى **ق** لا يحكي الأناقة ولذا مثل المضاعف مثلاً واحد قال المعلقة في السرج لا يكون مضاعف  
الافتقار العين في استدل على عدم كونه مفرداً ومكسوراً وهو لا ينبغي احتمال مجيئه من الباب  
الثالث ولذا عول عنه المؤلف **ق** المثال الواو أي مضاعفاً ولا يفرقة الاستشاد وتيد بالواو  
لأن الكلام فيه نعم كلام يوهج أن المثال الباء المضاعف مجيء من باب نصر ينصر وليس كذلك  
فلو قال لم يجيء المثال المضاعف من باب نصر ينصر ولو بلغ الواو منه من ضرب الخ لكان أحسن  
وإذا زاد عدم مجيء المثال الباء من غير علم وضرب **ق** خفيف من وجهين في العين وحذف  
الواو على خلاف القياس وهو لغة في عامه ولما لم يلقه نقلوه لأنهم عنه مكسور العين أو يقولون  
وتوحيها بين الباء والضم موجب لحذفها **ق** الاعلال أي بلا فصل وتيم تغليب لأن الأوامر  
ليس اعلالاً حقيقة ويكن أن يقع اطلاق الاعلال عليه مجازاً لأنه حذف الاعلال المدغم بسبب عدم  
اللفظ به ففكاه المدغم فيه **ق** المعتل العين صفة مشبهة واسم فاعل وعليها يجوز فيما بعد  
الحركات الثلاث إذ حكم اسم الفاعل الغير المنعدي حكم الصفة المشبهة في ذلك **ق** وسطه بفتح  
وسطه لا سكونه لما استشهد من أن الساكن معك والمخف لا ساكن **ق** الحذف أو تشبيهه بشيء  
احذف ما فيه دية أجوف ناله معاصم الأجر لغة الواسع سمي به لأنه وسع حرف علة  
تغلبت **ق** وذو الثلاثة تسمية لكل باسم بعض جزئياته كما بينت بقوله لكون الخ **ق** عين

من فعلك نص المستخرج بالذکر لترسه والأناقة طب والخيطة وجميع الحروف الغائب كذلك  
هذا واطلاق الماضي على حروف حقيقته بحالته مني على تزييل الفاعل من قوله الخ من الفعل  
**ق** الثلاث من جميع الأصوف في الرابع وهو كذلك لكنه فاض بالمضاعف كقوله لأن  
الرابع في الغير المضاعف لا يكون أجوف بل شيئاً من أقسام المعتل إلا المثال على رأي ضعيف  
ولا يوهج بوجوبه ويقر لأنها من الحلق بالبراعى بزيادة حرف العلة كما **ق**  
لحقها اللام تغليطية أو توقيفية وعلى الثاني يفيد عدم جواز القلب في جوف بفتح هـ  
فكونه مؤنثاً من جوف بكسر العين ثم ما ذكره منقوض بعدم القلب في جوف في جوفها و  
انفتاح ما قبلها ويجاب بأنها تكونها فاجد يرب إلى فطة وعدم التغيير وإما عدم القلب  
في ليس ثلاث موجب الاعلال فيه ليس أو ليس لأن عينه مكسور لكنه منقوض تشبهه بالحرف  
في عدم التعريف ولذا لم يكسر الفاء في نحو است مع أنه القياس وليس ليس **ق** تغلب  
عينه المنبته بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق لأن القلب فاض بحروف  
العلة والهمزة والإبدال يجمعها وسائر حروف الإبدال المارة في فصل المضاعف وإما  
التعويض فاعلم مطع منها لأن العوض اعلم مما كان في موضع العوض عنه أولاً ولما كان عوضاً  
عن الحركة كما في السطاع عند سبويه أو عن الحرف أو غيرها وإما أنها في حان بالحرف و  
موقع العبدل والمقلوب منه تأمل **ق** وشدة تكسب لبيان الأصل **ق** نقل فعلها كسب  
الضمة للواو والكسرة للياء ولولم ينقل لزم قلب الواو وإياد الفاء وضد فيها الانتقاد الساكنين  
في هذا المستخرج فلا يجعل الفرق بين المنقلب كصفتة وغيره كانت ولا الفرق بين الواو والياء  
منقولاً حال من الضمة والكسرة باعتبار كل واحد توصيفها بالنقل باعتبار معرفتها ولو



ولذلك اطلقنا اول الالفاظ اول ما يحجج الى التاديلين **وقيل** لم يحجج الى هذا الجهد لانه لم يحجج  
فقل باب الازاب آخر من غير عرض تعينه في المعنى ولانه مما يكون المنقول منه متعديا والمنقول  
اليه مقتضيا للزوم ناذ على مقتضاها المزمع اجتماع المتضادين والالزام الحكم **قلت** الى وقت  
الانقضاء الساكنين عند اتصاله بالغير المرفوع المحرك **دون** الادل لان حركة عينه المنع كفاؤه  
لمنقلت حركة العين اليه لم يعلم ان في اصله ادعاء على انه لودل عليه بفتح ناذ دل على العين بحركة  
اضى على الفاعل المزمع اجتماع الضدين والالزام التحكيم بخلاف الازاد على ذات العين دون حركة لتقديم  
المعروض على العارض ولذلك ان تقول الدلالة على الحركة لا تتعاضد بها بالنعدي والفردي اعم من الدلالة  
على الواو والياء كما ياذ **قضية** الفاعل اي المنقولة من المعنى اليه **ولكانت** الى اي الدلالة على الحركة  
الدالة على البنية اعم على من الدلالة على الواو والياء للاختلاف المعاني بحسب اختلاف البناء واما  
اختلافها بحسب الواو والياء كقلت بالضم من القول وقلت بالكسر من القيلولة فقليل لا يلتفت اليه  
ثم قضيت ان الضم والكسر هما لا يدل على ذات العين وليس كذلك في غير فعل كسر العين الواو و  
قضيت قوله وتكون الدلالة الى خلافه **يقال** فلان بدل قوله في مكتوبها الى الياء في  
المكتوب العين اصل على العين وحركته نقلت **قضية** العين وكسره اليه ووضعت في  
الدلالة على الحركة في واو مكتوب العين لانها اعم **وتكون** لامتناع الدلالة عليها مع الزوم كون  
الظن مكتوب ومضمونا ان واحد وترجع الحركة لكونها اعم **بنية** واما الفصل في الضم المرفوع  
المحرك كقولك لعبد باعه سيده بعث يا عبد ولقول فقول قلت يا قول ثم ربه منزلة من يصلح  
للنداء فيجوز ثمانية اللغات الثلاثة كماله المرفوع ويجوز الياء والواو والافتقار الساكنين نعم اذا  
لم تكن قرينة حالية ومقابلية على البناء المنقول في الياء فالاشارة والضم احسن منه كسر لانها

01  
02  
03  
04  
05  
06  
07

لانها المكتوب بالعين للفاعل لتوافقها صورة خلاف الواو في نفس ناذ في المنع للفاعل منه  
**قلت** الفاعل ينقل حركة العين اليه لا يستحق الكسر على الواو مع الضم ما قبلها وحمل الياء عليه لكونها  
على وتيرة واحدة كماله المنع للفاعل **بالنقل** اي بعد حذف حركة الفاعل بذكره لان امتناع تحريكه  
المحرك فربما **بالنقل** اي لحركة العين وتلب الواو ياذ في هذه اللفظة حمل الياء على الواو  
عكس اللفظة السابقة اليه اعم لان الياء اخف منها **ان** نحو في يكون الاشياء حركة بين الضم والكسر وما  
بعدها حركتين الواو والياء هذا والاشياء اعم من الواو والياء الى الصبي كماله الواو لا يذم في قوله  
والاشياء الى على قوله صون الى **بالنقل** الى اي نقل حركة العين الى ما قبله وتلب الواو والياء بالالف في حركتها  
في الاصل وانفتح ما قبلها هذا وقضية اقتضاه على هذه الاشارة ان مضمون عين المضارع واو لا ياذ ومكسور  
بالنقل ومضمون يكون عليها وهي كذلك **العين** اي الموجود في المضارع والمزاد بقوله سكن السكن الظاهر  
بعد دخول الجانم فلا يذم لا اعتراض بان لم يصب للجمع المؤنث الغالب مما سكن ما بعد العين فيه مع انه لم  
يسقط العين منه لئلا يلزم اعدام المعدوم وعدم وجوده في المضارع الضم المرفوع **ان** الساكن اي حقيقة  
او كما بان تحريكه بسبب لم يعد كالحرف في الفعل فلا يذم يصب القول مما تحرك لالتقاء الساكنين **الذخيرة**  
اي بحركة اصلية او متباعدة بها ناله العلامة وفتح الحركة لانها يصونان اشتق من يصونان في حركته اصلية  
او من لم يصب فتح بهت بها نيل في التعميم ليشمل الكلام على التقديرين **لم** يصب حذف العين هذا في جميع  
المؤنث الخاطب لالتقاء الساكنين قبل دخول الجانم ولا يذم كما **صونان** لم يقل هنا باعادة العين كماله  
العلاقة لان اصله صونان فيلزم تحصيل الحال لان محل الاعادة على معنى الالفاظ بطريق النفي لا يقبل ان كان  
صونان مشتقا من صونان اصله صونان صلا بالواو ومع الحكم بالاعادة **صان** للجمع المؤنث بحذف العين  
وقد فيها القياس عود الواو فيه هذا وفي المضارع تحذف ما اوله لانه وان لم يذم التقاء الساكنين لكنه على حده



لان الاول قد مرّ مدغم الان يحمل على بعضان دفعتان ليكون الحمل على سبب واحد **ق** بالاعادة الى  
 في المفعول للمركب **ق** واعتدوا الى جواب عن نقض القاعدة المتعارضة بقوله تعود الى وفي الحركة  
 العارضة غير معتد بها بالتحريك في نحو صون لان مركبة عارضة وقد اعتد بها في عود الخروف كما كان  
 قوله الا في الحالات الى انما في الاجواب نقصها بنحو صونا ما مركبة عارضة بواسطة الغير المتصل وحاصل  
 الجواب ان المراد بالحركة لا تشبه الاصلية بوجه فلا نقض **ق** في الوجودات اي غير الخاطئة بقرينة قوله  
 ولا تفصل **ق** غير الصيرورة في متوجه الاصل من المقيّد والمقيّد **ق** الف الصيرورة لم يقل واداه واداه  
 لانها لا يكونان سببا لعود الخروف في بناء الامر في الناقص فوكلا لا يجلان الا في قولنا اعز اعز  
 اعز **ق** في عود الحركة في تعليل الالف في قوله مع راجع الى اطلاق المشبه والمشبّه لا في ظهور  
 المشبه فيعود الى وجه المشبه بل في اشتراك بينهما في عود الخروف مع الالف فيحقرب هذا واقتصر في وجه  
 المشبه الى عود الالف في الكلام فيهما فتركان في امور اخرى فلا حاجة الى زيادة مثلاً **ق**  
 لا تفصل اما اللفظ المنفصل في ان الحركة العارضة بسبب لا تكون حرجية لعود الخروف لانها لا تكون بالحركة  
 الحرجية من الفعل المنفصل بينهما بالصيرورة **ق** يعود قد يقع في معديه لان تنزيل الحركة العارضة منزلة الاصلية  
 ان يكون فيهما يكن الخروف موضوعا على السكون وهو الفاعل موضوع عليه فلا اعتداد بحركته ومن ثم لم يعد الخروف  
 في دعواه بان يقع دعاء **ق** بالحركات عطف على الحركة ولم يقل ومع الى لتلايته مع عطف على قوله مع الباء  
 وليفهم بها اختلاف النوع في الحركة هناك **ق** لا تجزئ شدة اقترانها واحتياج معنى الفعل اليها **ق** في الحركة  
 وكذا السكون كما في مود **ق** لا يعمل الادب لا يعمل لان اعتلال الشيء معناه كون احد اصوله حرف  
 علة ومعنى اعتلاله ان العلة على حرف العلة فيه فيكون علة لا يعمل فينقض الحجة في الاربعة  
 باضافه ظاهر **ق** حلا الى اي مع عدم المانع ووجود المناسبة بينهما بالاصولية والفرعية فلا يورد نحو هزل

01  
02  
03  
04  
05  
06  
07

هزل لان الاحتاق فيه مانع ولا تناسب بينهما كذا في ان نقل فتحة العين الى ما قبله فالحمل  
 في تنزيل العين منزلة الحجة والا في تنزيل ما قبله منزلة الحجة وعلى القول بالابتداء القلب من  
 محييك ما قبله دفعا لالتقاء الساكنين وبالفتح للمجئسة كذا المصنف **ق** والعين الى لان من  
 الحرف انه الا اجمع ساكنان واولها حرف مد حذف والان الحذف بمنزلة الادغام في زيادة التحفيف  
 في حذف الادب كما يولد في الثانية فحذبت الحذف المصوبية والحذف بنا فيها ودليل سبب ان النقل  
 ثلث منها وانها لم يزدتها اول بالحذف ثم التاد عوض عن الحذف وحذف التاد لانهم يعوضونه عن حرف  
 العلة في التاد وتزيد في الاصل لانه التاد في الاصل على التغيير وقد يقول التاد عند اللفظة  
 فحذف فاعلم الصلوة تنزلا لالف الى منزلة العوض **ق** وشدة ان كتب تنبها على الاصل **ق** قيل  
 يقع اقبل للثالثة اي وضعت قريب ولها ضياء لا يقرب الذئب والجمال غير خشيته عليها  
 ثياب تنصب للطير ونحوه بظلم انسانا وبقا اقبل ونحوه الاعلال لكن تركه افع **ق** لا  
 علل توفيقية او تعليلية ولا يورد نحو حال حولا لان الحول اسم فصوره وقيل انه شاذ **ق** و  
 من ثم اشارة الى مفهومها الى لغة لقوله الاعلال **ق** لصحة شعرائه لو كان مصورا لاسهل ليل  
 هذا القول بالشيء الاستثناء والاختصاص **ق** وفي المجموع عطف على قوله في المصادر  
 عطف على معمول في مختلفين لا تقديم الحجة وترك الجاء لان ادب **ق** للاعتلال منقوض بحجج  
 بكسر ففتح جمع حابة الان يحكى بشذوذه **ق** ومع اي لا يعمل للاعتلال خلافا لما قاله بالعكس  
 ثم ان نسبة النحبة الى الحرف مجازية والادب نسبتها الى الكلمة فالادب ترك كلمة في ذلك جعلها  
 منزلة كانه قوله تعالى قال اربكوا فيها على رأي وانه لم يقبل في مفرده بان يقع طائل للالتفات  
 باسم الفاعل واما طيال في جموعه شاذ قياسا واستعمالا وقيل لانه جمع طائل فيكون حاما على



معرفة **ق** اجتزأ اي خوصها ما كان من باب الارتفاع عن التفاعل كما ند وجوا لانه  
وان تحقق فيه سبب الاعلال لكن حمل على ما هو عناه في الصحة تنبها على معنى المشاركة فالاداء  
تبادله الخ **ق** انقيد اي له لان الانقياد للزوم لا ينبي فيه اسم المفعول بلا واسطه حرف الجر  
**ق** في الامرين اي يجوز في ماضيها الواو والياء والاشكال كما في صين وبيع لان الواو والياء  
فيها مكوران وهو يناسب انقياد الياء قبل الواو وما قبلها فمردم وهو يلائم انقياد الواو  
قبل الياء به ولا فطر مجموع الامرين مناسبة للاشتمال المتقاضي حرف بين الحريين وحركة بين  
الحريتين وهذا بخلاف الاولين فان الواو والياء فيها مكوران وما قبلها ساكن ولا يناسب  
الانقيل حركتهما الا ما قبلها وانقياد الياء الياء وقبل الواو بها في الواو **ق** اوجب الخ  
اي العين فيه تثبت ان سكن ما بعده ومجوز ان تحذف بحركته اصلية او متشابهة بها  
كامة **ق** ويعي اي لا يعمل اطلاق الصحيح على ما لا يعمل اما بالجر كما يشعر به اطلاقهم الصحيح  
على ما ليس يعمل او بالاشتمال اللفظي وعلى الالاسناده الخ قول قريبه تعين المراد  
لكن لو قال لا يعمل نحو الخ لكان او في ثم وجه عدم الاعلال فيها عدم وجود علتها مع اللبس  
كبابه **ق** ليس فيها لانها لو علت بناء على ان ما قبله الواو في تادل وتبادل مفتوح  
لان الالف هاجز غير صهيح لقول قول كذا هاجز معهود الجرد وتادل قال وقول  
تقوالا كجوال في الكتابة واللفظ اذ فيها فقط وتبادل تقال كنهان في حال الوقف و  
اسود والسموات سائر كافي باب المفاعلة والتم فاعل الجرد فيفع الالباس في الكل **ق** لم يعمل  
اي لم يزل علتها ومع النقل اذ لم يعمل عليها بحذف حركته ووجود الحذف الموجبة للضعف  
فيه نصيغة الافعال للسلب او الضرورة **ق** وكان الاصل الخ لان الاصل فيها بناء الفعل منها

بوجه شعر بالزيادة فالمريد فيه بهذا الاعتبار اصل الجي وان كان بالنظر الى الاشتقاق بالعكس  
فخرج ما هو الاصل في اثاره المعية وحمل غير عليه في عدم الاعلال **ق** لا يعمل وان وجد فيه  
موجب الاعلال للحمل على الاصل **ق** اعوز ضمة مشبهة وفاض من باب الافعال **ق** لعدم الخ اي  
والاعلال تحذف وتديقه موجب الاعلال فمفهوم لعدم انفتاح ما قبل العين فيها والعلاقة  
الموجبة لحمل على الثلاث الجرد فتفت واعتبار علاقة التضاد بينها من حيث التحرف وعلامه بعيد  
وايقه لو اعلا التيسر الاول باضحة الاعمال والثاني امر فلو على عدم الاعلال بهذين لكان او في  
ولم يتجه ان عدم التحرف ثبات لاعلال الامر في الناقص نحو ما اسماه حتى يحتاج الى الجواب بان  
اعتقده الامر لكونه محل التعيين **ق** فلا عليها لا شريكها في البناء من الثلاث الجرد الذي  
يلون ولا عيب ظاهر على انه يلتبس باضحة الافعال اذ اعلا كاعلاله وما يقع فليعمل هو دون  
ماض الافعال من دفع بان اعلال كل منها انما يكون بالحمل على الفعل الثلاث الجرد وحمل الفعل على  
الفعل اذ من حمل الاسم عليه **ق** بني اي كل من الثلاث فلو قال بنيت لكاه او **ق** يعقل الهمة  
اي يعمل بابدال عينه بالهمة بالزات او بالواسطة فهذا صادق بالمذهبين الاتيين ومراده انه  
يعمل ان اعلا فعلا فلا يورد نحو عاوز **ق** تحقها هنا لوقوعها بعد الالف ولو سلم عدم الحذف بالاعلال  
واجب لان الاسم خرج الفعل فيه فلم يعمل لزم فربته على الاصل **ق** لان الالف الخ والحمل على  
الماضي لان القياس محمله على المضارع واعلاله بالنقل كبيع او القلب كخاف وهو هنا محتج  
لان ما قبله الف وهو لا يعمل الحركة فحمل على الماضي **ق** حركت اي ابدلت بالهمة في التعيين  
بالنفي ساجدة معاذ لم يحذف للالتباس بالماضي **ق** اصح لو انقصة الماضي في نوع الاعلال  
لكن يعارضه قلعة الاعلال في الاول **ق** حذف الف فيه ركاكة واضحه والادى ان يقول حذف



احدى الالفين قيل هو الاول والراجح انها الثانية **ق** الثانية لان حذف حرف العلة كثير فخلو  
 العلاقة **ق** نقل الاول اي وفي الاصح وتوابعه وعلى الاصح اي والثالث فيه احتباك **ق** يوافق العين  
 اي ينقل الى موضع اللام واللام الى موضعه فيصير ساكنا في حذف الواو بعد حذف حركته لا التقاء  
 الساكنين كما في غار **ق** على نال قيد شال وهاء وهذا بعد حذف الواو واما قبله فلها على نال  
**ق** من هذا اي ما لو كانت قلب المكمل في الاجز **ق** كيت نانه في الاصل ميوت مقلوب مويبة فقلت  
 الواو بالاقسامها مع كون السابق منها وارتجى الياء فصارت **ق** <sup>مقلوبة</sup> ميوت مقلوب قلب  
 فكان انه لو كان فعلا افتتح الادغام لترك الاول وكون الثاني بخلاف فيعمل نانه بالانكسار **ق**  
 تقول اي لا فيعمل من كان واما فيعمل منه كهو فيخرج من غير سواد لاما بمعنى فاعل او مفعول  
 على ما سبق **ق** اصوات يفتح فتكون وصورة يفتح الفاء مع كذا العين والف مقصود وحيث على افعال  
 بكسر الفاء واهوائها كاصوات وواو على نواعل فيفتحين مع الف التكمير وفتح اللام مع الف مقصود  
 لكن المذكور في الكلمة صيغتي على فاعل كما في الموش وفيه ايضا ان جميع المذكر في طول حقه مشبهة  
 اطوال وجميع الموش له طو امل **ق** ينقل بالاي الاول يقل بالنقل او القلب وما يقع من عدم شموله  
 لغير محجب متذرع بجعل كلمة او لفتح الحذف ولعله اختصار ما ذكره اشارة الى ان الافعال التي لا تعمل  
 لا يعمل اسم فمفعولها **ق** وادفعوله لان الزائد بالحذف وادلان العين بدل على بنيتها الكلمة من  
 الاولى والاعا في لا يحدف ودليل الاخفى على حذف العين اذ وادفعوله حيث به للدلالة على وقع  
 المفعولية فلم حذفت فاء الغرض وان التقاء هذه عند التقاء الساكنين حذف اولها ان كان حرف  
 متحرك واد بفتح الفاء لانه يكون الثاني حرفا صحيحا وبان علامة المفعول هي الياء للواو واللام  
 دكوة في المريد ولما راجح العلامة مذهب سيبويه بان التقاء الساكنين لمحوله بالياء حذوه او في

**ق** نقل سيم لي ولم يحدف لثلاثا فجمع ثلث سواك **ق** كسرته ارا قبل الياء لما قلتموها  
 وهذا الكسر مشترك بين المذهبين لان الاخفى بعد نقل حصة الياء الى ما قبلها وحذفها  
 يقبض الضمة كسرة فيقلب الواو ياء فلا يلتصق بالياء والواو منه يعلم ان رد مذهب  
 الاخفى بان فيه قلب الضمة بالكسرة وهو خلاف القياس مشترك الورود ودعوى  
 ان القلب لازم من مذهب سيبويه شائع دون اللزوم من مذهبه بعيدة **ق** كسر  
 الفتحة والشم الياء عن نقلها بالواو **ق** نضم بين الحنا طعين **ق** حقيقين والكسر فيها  
 للفرق بين الضمة والاسم ولم يكسر لان الاسم خفيف المفع فيكون اوله قلب الياء فيسم واد السلايل  
 في الضمة وفتح على اللفظ والمفع حذو وفتح على ضمير من صائر اذ صار يكون مفعول الفاعل للاصل  
 لان مذكوره نادى في الضمة **ق** فسمه ذكرها تنبيهها على ان علاقه كونه وصفا هي بانه على موصوف  
 ولو نقدي **ق** جمع ايض في الكمال جمع ايضا واصله الصحيح كحي وجماد **ق** اسما او حكمه نانه ان  
 جعل طوبى مؤنثا طيب كالنقل لا نقل ناسم حكمي لانها وان كانت ضمة لكن لعدم مرادها على  
 الموصوف به وان اللام كان في حكم الاسم وان جعل مصدرا طلوب او اسما لشجرة في الجنة ناسم حقيق  
**ق** وسوى اشارة الى ان اثبات الواو في الواو ضعيف لان النقل فيه اكثر **ق** يقل الخ لوقال  
 يقل بما على به فقله كلف لا لانه على انه يقل بشرط اعلان فعله لكنه اراد التبيين على القلب بالالف هنا  
 لانهم سواد لان مع النقل كحاج او بدونه كما في محاسن بخلاف القلب بالياء في اسم الفاعل فانه مجتمع  
 فيه كما ان عينه ياد كيع من ابا **ق** غير الثلاث اي بخلاف الثلاث نانه يعمل عند الحوائث واللام في الخالق  
 فيم كيب واد لمزيد اعتنائهم بالاعلال فيه وبخلاف الجارية على الفعل لان مرادها عليه كان في  
 الحائث والاعلال فاداة مع مخالفة الفعل في الوجود **ق** وهو اي الجارية عليه اسم الخ وقضية



كلامه ان الجريان في الموافقة والوزن والعمل في المصروف والسم التفصيل والصفة المشبهة والسماء  
 الزمان والمكان والآلة ولتوحيه بالموافقة في العمل والآلة على الحوت ليدخل المصروف في الجارية عليه  
 فكان **ق** موافقة اي ليكون بينهما مناسبة تكون علة لحمله على الفعل الاصل في الاعلال **ق** و  
 مما لفت للنظر بعد الاعلال بالفعل وليد الوقف **ق** مخصوصين اي باعتبار اللغة التابعة  
 فلا يرد ان تشبيله للمناسبة المخصوصة يتجلى في الوجودها في الفعل عند من يكثر حرف المضارعة لانه  
 لغة نادرة **ق** مثل مضرب ما هو في الفعل مع زيادة مخففة بالاسم وكذا ابتداء محض به تأمل  
**ق** الفاعل اي واللام ويكون المضاف هو في آخره اسم لما افترقه السكين من الجلد ولشعره الذي  
**ق** علة اي فيها هو اسم فاعل حال من فاعل قلت ويكون عمله اسم مفعول حال من اللقطين باعتبار كل  
 واحد والتعدي عنها بالمفعول والا فانهم يعلمون **ق** محيوا اي باقيا كسرة العاد وسكون ما قبله لئلا  
 يلتبس ببيع فعل مضارع وهذا هو اسم فاعل مفعول كما مر **ق** الناقص والمنقوص لان نقص  
 يحذف الراء ما مضى بالمتصرف باعتبار التعدي واللام في الحذف والاقبال والناقص باعتبار الثاني  
 وذلك لتفان حرفه الآخر بالجامع كلفي وعز نقصانه عن قبول الرفع والجريان لان **ق** اسم **ق** عن نفسه  
 اي مثلاً فانه عند افعال تا المي ط والمي طية والف التفتية في الغائب والفتائية تكون كلفي فلو قال  
 عند اتصال السمي المرنوع المحركة كان او وان لم يشمل الاخيرين ثم اطلاق الحرف على الثاني ما يجب  
 اللغة او لكونها من حروف الباء في ملاحظة كونه فاعلاً فطلاق الكلمة على غزوت كقولهم لانه الله  
 الله كلمة التوحيد لكن مر في الاخرف غير هذا فراجع **ق** وقد كان اي في تسميته بذى الاربعة تسمية  
 علانية فمرح عما هو الاصل فيه فلا يرد ان هذه العلة الجارية في غير الاخرف من المجرى في الثلاثية فمخصص  
 الناقص به محكم لان غير الاخرف في الناقص لم يخرج اصله ويمكن ان يقع مضرب لغزانه كونه كلف مع

01  
 02  
 03  
 04  
 05  
 06  
 07

لانه وكون اللام محل التغيير دون غيره الى يخرج غير الناقص والاقص وما هو  
 الاصل فيه لا ينفك اي لا يلزم من وجود التسمية باسم في تسمية به والاسم كل طرف  
 قارورة وكل مسكن امثلا فلا يضر عدم تسمية نحو الصحيح بذى الاربعة وقد يقع لا يلزم من  
 التفرع بتسميته به عدم تسمية ما عده به فالجمع اسما او فعلا **ق** فوجب امر يقف  
 تلك الواو والياء كالف التثنية او مشبه به في عمدة المحذوف مع كون التاكيد مع  
 مستر كما مر **ق** ليمتاز كانه لم يعكس لان الواو لكونها اقل يكون بعدم ابقاء نقشها اجابة  
 عن واماظر اقول فوجب فتح الح وقوله اخشين ناظر اقول ولا شبهة فقيه شرع  
 واسم المفعول حاصل ان كل بناء تحقق فيه الشرط الثلاثة المذكورة يجب قلب الواو والياء  
 فيه القاء اسما او فعلا ثلاثيا او رباعيا مجزأ او مجزئ في فلو ذكر هذه الضابطة او لا  
 فكان احسن الالة اراد التخصيص على بعض المواضع المتحققة في تلك الشروط **ق** والمعطى اللام  
 فيه وفي تاليه من الحكايات لامن المحي والالزم دخولها في بناء اسم المفعول ولم يترك اللام  
 لئلا يلزم حذف الالف بالتقاء الساكنين بينهما وبين النون لان الواو والياء في البناء  
 فظاهر واسم الواو فلان **ق** قلب اي اذا انتقم ما قبلها او انكسر فلا يرد نحو غير و  
 ما قبلها مضموم وكذا لا يرد ما عرس واستغرس بالبناء للفاعل لانها انما انقلب باءا وكانت  
 ساكنة او مقرونة بما يوجب فتحها كالف التثنية نحو غير وان كذا قالوا وفيه من الفاضحة  
 لكلام المؤلف بالنقل المعطى واستغرس ونحو فاعطى اسم الفاعل وبالقلب في قوله قلب  
 انهم مما بالثالث كما في اشتري او بالواسط كما في اعطى **ق** قلبان اي الياء بالواو والياء  
 لواسط على رأي المؤلف وبالثالث كما هو قضية ما سلفناه **ق** فطلق اي سواء كان ما قبل







الجمع الغائب او المني لم لا يكون في يرفعون ويبرمون فالمراد بجدس اللام ما يتبع حذف نفسه او بدل في  
 فيه السخام لان المراد بغيره لا قوله تقول نعرف الى نحو ما يكون مضارع مضمر العين وما فيه فترمة  
 وبصره ما كان مضارعه مضمر العين صلا ليشمل الباب السادس ويمكن التعيين فيما مر ايضا **ق** والقدرة  
 لان اللام حارة المذكر محدوف دون الاناث ولان الواو ضمير والنون اعراب في الاولى والواو اللام الفعل والنون  
 ضمني في الثانية كما نتم عليه بقوله فون الى **ق** والحوث كفي اللام مزيد الحجة عرو **ق** ففعل به الى اي  
 نقل حركة الياء الى ما قبلها بعد حذف حركته وحذفت بالحركة الاصلية لعين يرمون غير باقية بخلاف  
**ق** وبهكذا يحكى يرمى في جميع ما مره في الياء ولو ترك لفظ الياء لكان اوله ص  
 يرفع **ق** ما قبل الياء في بعض النسخ تركه ما هو منه على جعل قبل بالرفع اسم كان لا على هذا الموصول  
 الذي هو اسم كان واقاء اصله لانه لا يحدف بدون فان كان المذكر في المصري انه يسوغ حذف السهم  
 استفاد تكرار الموصول **ق** ويبنى في الماضي والاعتراض والاه رجاء **ق** لو توهمها مع عدم  
 انعام ما قبلها وكونه آخر آما كسر ما قبلها في جميع له لانه عند عدم صدق القاعدة عليه اذا حركت و  
 اكسر ما قبلها فقلب **ق** للثقل لا يخفى ان الادغام موجب للتخفيف فيجوز الادغام هنا لا يمنع ضم اللام  
 في المضارع قبله المقل بانضمام الواو المشدود فيه بخلاف الاعلال فلوقال ولم يدغم لان التخفيف  
 في الاعلال اكثر لان الياء لكان احضر او في ناعرف **ق** كان في غشيل اللغ لا وليم ان اللام لم تعد توجب اعلالا  
 واحد هو قلب الواو تاء على اعلايمها فليمر ياء وقلب الياء تاء لكون اللغما واجبا على التقويين  
 والكلام هنا في تقديم اللغما على الاعلال بان يدغم ولا يعمل ان اللغما في الادغام بعد الياء وتثنان  
 ما بينهما فاقول **ق** ويجوز من يبط بقوله الحاء ولم يدغم الياء لم يدغم لم يوجب ولا قبل الادغام  
 ولا بعده اما قبله فللثقل واما بعده فللغوات فمقتضى من اجتماع المتلين **ق** ويجوز اي اقم  
 بلا تقيد بقوله على الياء لما فات له لقوله على الواو ففيه استخدام يعني ان خلاصته الاستدلال على

01  
 02  
 03  
 04  
 05  
 06  
 07

على عدم قلب الواو الاولى في الفاعل بقوله لا يجازية في صورة الادغام الحاء فاعلموا ان غمت في الثانية لزم في الواو  
 المشدود فعلا لتعاد السكتين وهو نقل من في الباء **ق** مع وقوعها اي وعد انضمام ما قبلها **ق** في الاخر  
 الفعل اي لام لم يكن بعده لام اخرى كما يصح في سوا آخر الناقص ومزاده باللام الاخر ما يعي عنه لام ثانية  
 وكان لا بد من ابدال الياء في انضمام ما قبلها من اللام في المكنون اصلها وفي الثانية لولا لقم على ان الثانية اصلية  
 على ان مزاده لام الفعل يعني انها تحتل ما يات بها ويولد قول بعض بان الثانية اصلية وهذا يمكن التعليل  
 بما يؤخذ من شرح العلاقة في انه لو قلبت الواو في المزمع الثقل المهرب عنه سيما في المضارع لزم انضمام الياء  
 المشدود فيه **ق** بلا فصل فليده به تنبيهها على ان اللام في انضمام اجزاءها في كلمة واحدة تقار بها واللام تنقص  
 فيقول ويقين **ق** ويجوز لو كان معنى قوله وقيل للام وقيل للام وقيل للام في الالف واللام في الالف في الالف  
 يحكي الياء وقيل الالف حصة الثانية **ق** واعرب في المذكر الماضي هذا دون سوا بق **ق** يبنى في يتخفى  
 في الحث ويتصا في يتمايل من الصب وهو الميل اصلها يتخطو ويتصا بوقلت الواو لما مر في الياء الفاء  
 في كرها وانما في ما قبلها واما يتصلح الياء فيلس فلنقو في الالف كقوله السيد قد سره ومن هذا يظهر في كتابه  
 الالف فيها الياء وكتابتها بالالف كما ذكر بعض النسخ في المضاف **ق** انقلو فترمان الياء الاصل  
 في المصدر فقلب واواني قلب الواو ياء عامر منه الياء وهو بعيد في الحوق في تبدل حصة ما قبله باللس  
 فقط وصل ما ذكره منه على كونه واويا **ق** قلب الواو حاد في قلب النسخ كسرة ثم انقلاب الواو ياء كسرة  
 ما قبلها وقلب الواو ياء في النسخ كسرة واو كل منها ذهبت طائفة **ق** المختطبة اي الاصلية المختطبة فلا  
 تنقص القاعدة كقول الصدوق في بعض النسخ الفاء لانه محض كقول بالهمزة **ق** المختطبة اي وضعها  
 فلا يورد نحو سوسو كقول **ق** في الاسما اي تحت اصل الوضع العربي فلا يورد نحو يدعو او مسطوما  
 نقل من الفعلية الى الاسمية او من العينية الى العربية لهذا واخبر بالاسم في نحو يدعو ويغزو والتمكن



عن قولهم ما هو اسم منه **ق** وراوي جنة لا تطل القاعدة في ايراد الود وهو اما الاول فلام يقبل  
 بادء حالة السبب في الود النعم في الاوقات على اقل والا ينقص بالاسم السبب حال الوقف على ان يمكن  
 القول بانها تام مقام النعم لان في فكرها واما الثاني فلان خط هو مبنية والاسم في السبب **ق** ولا توارى  
 منع قلب الواو بادء الحاصل في الود في نحو العادة المتعددة التي لان موجب قلب الواو بادء هو النعم  
 و مقام ما قبلها صنف لاداء فله مدة ساكنة كن ما كان الجمي ثقبوا في الحقيق جعلت الحدة لضعفها  
 كالمعروف والضم لا يها قبل الواو قلبت على الباء والضم بالكر في الواو الاداء والياء اذ في الثانية كان يبد  
**ق** للقرء مصدر او اسم مفعول كما اشار اليه ما قبلين لكن الثاني لكونه اشقل من الاول حوز فيه ذلك الاسماء  
 كالحج واما وجوده في الاول كما قد نقلنا به فيهم اشد على الركن عينا فغير معتد به فقلته **ق** يجوز الحوز  
 هنا ثقل اللفظ في الود ثقل المعنى **ق** في الية الحوز المارد بها فلما كان ما قبله لانه مكسور وفتحوا ثانيا او  
 بفتحها او بغيره في الود ثقل المعنى عليه ان التقدير في ثقله غير مختلف فيمن ان تقوى في ثقل الود  
 الحافظة تتفعلين والجمي الموت تتفعلن طاعة من الله يعبر عن الزيادة لفظ الاكثر للاخاق وظاهر ان بادء  
 الود في الحافظة اذ الحوز في الاخاق فيعبر عنه بلعظم وبادء الثانية هو ما يريد للملاقاة فيعبر عنه غير  
 ما تقدم فاعرب **ق** تفعلن كسر العين اذ كان من يرمى وفتح اذ كان من يرمى فيمن نشر مرتب او فوشوش  
 وقس عليه وان الجمع **ق** فيها اي في البابين المذكورين بين الجمي الموت والواحدة التي طبة في يقرؤ بين جمع  
 المذكور الموت فاعرب او مما طبع في **ق** دون في لان التثنية يحدف فيها في الواحدة التي طبة والجمع المذكور  
 يحدف في جميع الموت يحصل الفرق بوجود النون وعدمه **ق** اللام لانها بمنزلة الحركة في الصحيح مقدار  
 مثلها **ق** نون التاكيد اضافة الموت في الاثني او المثلث الى العلامة **ق** يوراد في بعادة الالف وروها  
 الى الياء لا يقبل الحركة وقد يقع بل بعد الياء او لا لانه لام الفعل في الاصل **ق** لانه في وانه لو اعيد اللام

001  
 002  
 003  
 004  
 005  
 006  
 007

لو اعيد اللام في التثنية الساكنين بحاله لغرض حركتي الواو والياء الغيرين **ق** تامل في ما لا يعلم انه  
 يعود الضمير الى الناقص وكان منع الاعراب في ذكره لكن الضمير في عائد الاثنية كما في شمع الملاء وهو من  
 فيه لا قال بعد ذكره فلهذا يعلق بغيره وكذا في ما ليس ان راسون وراسن راسيان وراسون بحال المؤلف  
**ق** هذا البناء اسفله من فحين يختص بالناقص المستعمل في دوس المعقول كما ان فعله يفتحين  
 كقوة اختص بالصحيح المستعمل في ما والبقية الابنية فتوجد في الفعل فليس في ذكرها فاقول تعتمد بها الابنية  
 اعدان في غير وعنوان **ق** احل لم يك اصل غارة وهو غارة فقلبت الواو الفاء لوضوح **ق**  
 قلبت الواو بالذات او بالوسط بان هو ياء والياء همزة لكن الثاني بعيد **ق** ثم حركت في فتح  
 اذ الف لا يقبل الحركة كما فراده ثم قلبت في فتح **ق** الية لوتركة اقول غارة وقال اعلالها  
 علل على لكان اخضر واسفل اما الاول فظلم واما الثاني فاشارة بجواز كسر الفاء فليها **ق**  
 ولم يعتد في اسفل لانه قاعدة تعط غير حالية فعنا لعدم انضمام ما قبل الواو الا في **ق**  
 عناء لم يقبل الواو فيه بالالف لانه لا يقيم التثنية ويقع الالف في **ق** حوز اسفل لواقع في ثانيا  
 وهو تنوين الهمزة او عوضا ما عن الحرف او الحركة لان الحوز في التنوين بالتنوين فالتثنية لكان بعد  
 حذف حركة الياء للتثنية في ذ الياء ثم التنوين لصيغة تنوين جمع في المحذوف والثابت ثم عوض  
 عن الياء بالتنوين لحوز عوضا عن الالف وهذا اذا تقدم الاعمال على منع الحرف وان كان بالعكس  
 فحذف التنوين للتثنية والياء اللطيف ثم عوض عنها او عن حركتها بالتنوين **ق** لان كل الالف في ذ  
 ان اسما حروف التنوين من الموضوع بالوضع العام لموضوع كذلك لان موضوع الكسر في اللغة حركية  
 لا بد ان يكون كليا لا لموضوع له الخاص كاسماء الاعطرية والتعدد المستفاد من كلمة كل هو التنوين  
 باعتبار وقوعها في الكلمات لا باعتبار اللفظ اذ التقدير يجب لا يعتبر ارباب العربية والالف لعلوا



وضع العرب نوعا لا شغها فاعطوها وان كانت تألفا مثبتة لنفسها **ق** كما قلت مرتبط بقوله  
تقلب فلو قدمه على قوله ثم حذفته وقال في عري المكان اضر واوح **ق** الياء كان لالتعاضد والرضى او  
يايها لالزام لروال على الحذف وفي حصى عودها بالتعاضد نظر في ما هو المطلوب **ق** لان الموضع  
يفتح لوتيل واو فائدة ولا غير منظره لا تقبل ياء فلما عني الكبرى تارة مستدلا بانها لا يكون كذلك لان  
القلب باللام وهذا بضمها المذكر فلا يلزم نظرها والصغرى اخرى سبذان التاد طارية فهي كالمعنى  
والياء منظره فظهر ان اللام الجوابين يمكن كونه معنا الان اقر ما يتعلق بالصغرى في ان الاصل تقوى لئلا  
يلزم الفصل بالاضحية بينه وبين ما يرتبط به وهو قوله واعتبرت **ق** لعدم اعلان لا يفهم ان عدم  
اعلان تحظى فعول اللفظ بحسب نفس الامر وكون وضع فلسف على التاد علة لم بحسبها فقد لم عدم  
يوهنا **ق** وقوله لان اصل **ق** يوحان لم ويكون كون اللام في قوله لعدم للعاقبة كما في الدوا للموت **ق**  
لو قدمها اي مع عدم الصام فاعطوها فلا يورد بعد فلسف ونقول هذا ان لم يكن بعده حرف اخر اصلا  
والتاد وانما في غير حلية بخلاف فلسف كما صرح به **ق** عز و كان فيم وكون وان كان بنار الصغرى مفتوحين  
لان الواو المنطوية المفردة فاعطوها من فوطة الان يقا حوت هذا على نظر من الصحيح **ق** باعلاء اي  
تقلب الواو هجرة في اخرها وباد في الميزاد والغزيرة وياض اعلان على لغزى **ق** قلت الياء هجرة لوقوعها  
بعد الضمة وقلت الواو لظن انها فاصلا غزى في هجرة بين اللام والياء **ق** ذكر حوايج ان علة الكراهة  
جارية في علة التاد جميع الفعل بمعنى المفعول الا ان فيها اعتقادا بوقوع ما هو مكره في جميع الفعل بمعنى  
الفاعل كونه املا باسمه الياء **ق** على لا تعوي كونه صفة مستهوى الجوع ولا يلزم التقاء الساكنين **ق** فلا يراه  
بيان لصاحبه قلب الياء الفاء الهجزة ياء **ق** كذا في فيم ياء وقعة هو هجرة بعد الف لانه لو كان كذلك لقلب  
الياء هجرة بالهجرة ياء فوافقة الجمع للفرق يقال في جميع شاة شوا لا شوايا كما صرح به فقوله اي هجرة فاص

011

012

013

014

015

016

017

فاص لا تقف ان لا يجرى في خطبته مفعولة اللام عطفا لان يحمل الهجزة على ما ذكره سابقا فاعل  
**ق** شاذ لم يقبل الواو فيه هجرة كما في تألفه لعدم اعلان عين فعلها وهو شاذ **ق** اذ لا يبدل  
لجواز ان لا يكون ياء الحذف باقية في الجمع بان يكون تكسيرة مختلف ياء هجرة ونما ياء الهجزة والتكسيرة بالفتح  
والزيادة كثير ناند في القول بان وجود الياء في هجرة دليل على قلبها من الياء التي لو كان جمع تصحى  
لتم كذا **ق** في المفعول بمعنى الفاعل المفعول نالها مشرطان في صيغ جمع التكسير للذكور  
لان الالف على ان المؤلف فان ما ذكره مجموع الالف الذي عني الفاعل واما مفعولة بمعنى مفعولة  
فجميع المكسر لعامل فقير قوله لها للمفعولين ويمكن عوده الى المذكر والمؤنث وتخصيص المفعول بالاول  
فان يكون للام فاصل **ق** في كلمة واحدة وحدة حقيقة اذ اعتبارية كما في مسكن **ق** قلت و  
للهمزة ولان المكسر وان شرط كون الاول يمكن الازغام بعد القلب بشرط ايضا ان لا يكون  
سكونها على ضا فخرج نحو قوى يكون الواو للتحقيق في قوى بكسرة فانه لا يدع ولا يعمل  
**ق** وكسر اي ان لان مضمومها استحقاقا للهمزة قبلها فلا يورد نحو ايام وديار **ق** بشرط  
ان في قضيتهم ان هذا شرط سواء كان الاول منها واو او ياء ولما اتى عتالي في البدل في  
او لها واو في ثانيها ياء وتسر عدم الازغام فيها التباس الاول **ق** مجهول باب التفضيل  
والثاني عصبه باب المفاعلة لكن في الملاحظة يوهي ان هذا شرط لكسر ما قبلها وليس كذلك  
فلما قال بعد قوله ساكنة وغير بدل لكان اخصر اوله ولم يحجج في قوله بشرط ان لا يكون  
هذا الاول منها بدلا **ق** كذا في مجهول ساكنة فالواو فيه بدل الالف **ق** وان لا يكون  
لان هذا التفضيل شبيه الاسماء الى مادة والعلم كالامثال لا يغير عن مودره فلا  
يغزى فيها **ق** كذا في يوهي بشرط **ق** للتضخيم شرط الوجوب الازغام للجواز



في ما هو في السبوت وجوبه بل بان يقع السيد وجوبه ولو كان شرطاً للمخرج لا يمنع فيها  
 واما الشرط السابق فليكن ان قد كرهنا في مثل واحد كيك **ق** وكسرى قلب الواو  
 في مقول وباليه تحركه عنها قهها الواو ينبتا معرك **ق** فلا تألج الانسب بقوله  
 وقول الواو الرابعة ان يقول فلان الكلمة على ثلثة احرف ويكون حمله على الاحتمال بان يقع  
 حذفها وذلك بقرينة قوله وقول في وقولنا على مفهوم ما قبلها بعد قوله من بعد  
 بقرينة قوله فلا تألج **ق** انقل اي من عدد وكونه اكثر منه مردنا فيهم حرف المفضل عليه  
 كما في الله اكبر **ق** ثلث خلاف عدد وانه في قلب في فعله المجهول اذ ليس له فعل مجهول هذا  
 حقيقة سوق كلامه فيم ان المعنى عدم القلب في عدد وسواء كان على الفاعل او المفعول  
 الدليل ثلث التت الاول ثلاث التقرير **ق** ولذا اي لاجل تبعية اسم المفعول للفعل في القلب  
**ق** الاضطراري المحرم في المعنى فهو من في وقدنا لوامر متوفا نواب على الاصل والقياس  
 كيدون لثلاث استقصائية الاول وهو يدعو **ق** لا يعتدوا اي جعلوها في حكم الالف وقولوا  
 بعدم صدق قاعدة القلب عليه لان ما قبل الواو فيم حرمان واحدة غير له الضمة فلا يقع عدو  
 في الحرف **ق** واعتدوا بان قالوا لا يصح عليه قاعدة غطية لان ما قبل الواو دة ساكنة لا في  
 فلا قلب ياد الى محل ان لما ناعتين اصددها ان الواو الحظيرة المضمومة قبلها قلب ياد كما  
 في الحظيرة وانتهى ان الواو الرابعة المضمومة قبلها قلب ياد وان اعتدوا لزم انقلاب  
 الواو ياد بعد مقول او جها بحقيقة القاعدة الاولى والالزم لهما لهما بحقيقة الثانية الا انها احرصوا  
 من القاعدتين بان جعلوا شيئا منها فيم مقول في الواو الحظيرة ولبسوا ياد يادى القاعدتين في المعنى  
 فتعلموا احاروا العمل لهما عدوه في مقول لانه وجهين وللحق ان عبارة لا في ذلك فالاول

ان هذا هو الاول بالاسم في  
 في الواو الرابعة بالاسم في

فاما وضع ان يقول لا يعتدوا بالعدد وعدوه معربا في قاعدة وقول الواو رابعة واعتدوا بها فيم  
 في قاعدة غطية ما منعوا منه قلب واو ياد لعدم صدق شي من القواعد بين قلبه وعكسها فيم جها  
 فقلوها باعنا هاهنا جاز والوجهين في مقول ولا يصح فينا صفة **ق** في المقول لوزن بعد قوله  
 المار في عدد مقول وقال هاهنا واعتدوا بها فيها في قاعدة في المان احسن **ق** المقصدين هما الاعتدوا  
 وعدمه والاول في المتأخرين للاعتدوا بالاصطلاح لا بان يكون وجوديا **ق** في قاعدة بين  
 نعم لكن اعتبارهما بالنظر في لفظ واحد ولو باعتبار قاعدة بين بعيد **ق** فعول على الفاعل بقرينة  
 المثال او اعني منه وما عتدوا المفعول **ق** بالضم اي نعم الاول اكره وبكسر الثاني وتشديد الباء وهو  
 جمع ليس له نظير في جميع المفعول بخلاف في المفعول كفي وجمع غيره كجني **ق** وتقول لودكوه في جت اجم  
 الفاعل بعد قوله ويستوى في المفعول في المان احسن **ق** ولما في استود الموصوف المذكور في الصنع المارة  
 من عدم امتناعها عند رفع النقص عنه العدد بقوله وتقول في **ق** وهو الباء فيقيم ان  
 بغير فعل ويكون كونه فعلا على الفاعل وقايقه انه يستوي فيم المذكور والموصوف فيعمل على فاعل  
 لا يستويان فيم صدق في ما يجوز على فيعمل على مفعول كما في قوله ان رقة الاقرب من الحسين  
**ق** وفي فيعمل على الفاعل كمثل المصبة او في المفعول **ق** بعانوا الصواب كانه الخ في بقا في لانه  
 بائي **ق** وسريع حمله على هذا موافقة للاستعمال في الصحاح فيم فرس شى اي سريع والافحون  
 كونه من شى اي شى او ابعده او شئره ان هو من الاضداد كما ذكر فيم يكون فعلا على الفاعل و  
 المفعول **ق** ما سمعت كن يحكى فيم ماض في الصبي فيم ساعليه **ق** وهو لام لان اللام الباقى الخفيف  
 وازد الخلف على الاصل لانه لو قصص القاعدة باللام انقصت باستقوا وامتسوا وشب وبقا  
 وقولها **ق** لام اخرى اي يعكس عنه اللام وليم تنبيه على انه لا قلب في خواص عوى واحواوى

ان هذا هو الاول بالاسم في  
 في الواو الرابعة بالاسم في







المنقولة الى اخرها الف منقلبة عن ياء مسبوقة باهـ في كتب بالياء في ما بينه وبين الضمة  
 والفعل ولم يعكس للتعادل لانها انقلبت من العلم **ق** وهما عطف على قوله جميع اي يتم في تنبيه  
 الماضي حيا وجيبا بالادغام **ق** وكذا وتسمية الصفة المشبهة حيا بالادغام وفي جميع الماضي  
 حيا بالادغام وفي جميعها **ق** حيا ينقل حركة الياء الاولى الى ما قبلها ومنها **ق** و  
 لا بد من اي لم يدغم في حال الرفع للملازم ضم الياء وقوله المارة لم يدغم في اي لم يدغم في حال النصب  
 صلا على الرفع في كلامه احيانا لا يفتح كلامه المتتابع في حال الرفع والنصب فلا حاجة  
 فيه الى الحذف لانا نقول قيد حال الرفع على طرفيه والاولى منع الحذف في قوله  
 والآخر في مستند بعد ان كون ذلك الحذف في حال النصب **ق** ياء بقلب الياء الثانية  
**ق** كثرة توقيف بنافية قوله المارة اعتبارا ويحتمل ان المراد بالاعتباط الحذف بلا غنة تقضيها  
 القاعدة وهناك كذا لما تقدم ان هذا القسم في حكم الناقص فلا يعمل العين فيه ومنه يظهر ان قوله يجوز  
 في انجي حذفت الياء لا لتفاد السين بعد نقل حركتها الى ما قبلها وتب الثانية الف لا في الف القول  
 بالاعتباط فان قيل ما المانع من كون الحذف لدفع التقاءها هو الياء الثانية في لا في الف القاعدة  
 قلنا لو كان كذلك لم يثبت الياء الاولى في الجرود والامر لان الحذف فيها هو الثانية ليقامها  
 مقام الحركة وان لا تعود عند التاكيد لبقاء علة حذفها من كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاول  
 ويعود اللام في الثالث كما بينته بقوله فحذفت اللام في **ق** في لم يكن اي في مضارع كان المحذوف  
 بالكون بشرط ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل فان لم يمتدح في شبه حرف المد واللين في اعتداد الصوت  
 بها فحذف مثلها بخلاف المحذوف بالجرم بالحذف كمن يكونا والمفضل ساكن في نحو لم يكن الذي اذ بصير فهو  
 ان يكتمه فلن تسلط عليه وقوله لم يكتم الذي كثر شاذ **ق** الا واد الى فلا يوجد الواو وان ولا الياء

01  
 02  
 03  
 04  
 05  
 06  
 07

دلالة البيان الذي يجمع انعم ولا ما ناله ياء ولا ممدوا والحق في الاصطلاحات الاربع  
 المنقولة منها واحد **ق** الايام لم يستثنى الواو لان الكلام فيما يكون مران فيه حرف محذوف  
 فقط وهو ليس كذلك **ق** يقرب لم ذكر المضارع هناك فذكر في بعده **ق** كرمي اي نلاحظ  
 الى تفصيل تضاريفه بخلاف بقائه ليس كرمي في جميع الاحكام والى اصل ان هذا القسم  
 كالمثال في احكام الفاء والناقص في احكام اللام ولذا فصل تضاريف بقائه فهو لم يحذف  
 ويومى **ق** يقول بحذف الفاء واللام كالمثال والناقص **ق** في حرف واحد لحذف  
 حرف المضارعة مع اللام والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وان ذهب  
 وجوب حذفها ولا حاجة الى زيادة الهزة **ق** وبنية اي ليستأبه ويوقف على الهاء انان  
 لو اسكن لزم الابتداء بالساكن وهو محتج طبعاً واللام الوقف على المحذوف وهو مقدر  
 ضاعته وظاهره يتبع احتمال الحركة والكون في حرف واحد **ق** على وان تنبيه على ان الفاء  
 محذوف في الصيغة الست والعين باقية فيها اما اللام فمحذوف في نصفها وبقية نصفها  
 الآخر **ق** في التاكيد اي بالثقلية بقرينة قوله الا وبالحقيقة وهو عطف على هذا المقول  
 فلو تركه لكان اللام احرفا حسن **ق** يرمى ذكر المضارع تنبيه على ان مضارع اللقيف  
 المقرون من باب علم كالمناقص في جميع الاحكام **ق** كاسم اي في افعال اللام واما قلب نائه  
 الذي هو د و بيا فخص به **ق** ولي الخ كورث يورث في جميع الاحكام فينبغي للمخالف التنبه  
 عليه **ق** رابعة اي مع عدم انفصال ما قبلها **ق** لا يفتح اي ليس له اللقيف المقرون الاصطلاحي  
 والتعريف المارة فلا يورد انه تعريف غير جامع لانها منه افعال اللقيف وخارجا في غير  
 ولا بطلان الحصر في قوله ولا يكون نائرا الخ بها لان نائه ليست حرف علة فلا مفعول



المنقولة التي افرعها الف منقوبة على يد مسبوقة باضى تكتب بالياء فرقا بينه وبين الضمة  
 والفعل ولم يعكس للتعادل لانها اقل من العلم **ق** وحيا عطف على قوله جميع اي يتم في تنبيه  
 الماضي حيا وحيا بالادغام ولكنه وتنبيه النصف المتببهة حيان بالادغام وفي جميع الماضي  
 صيوا بالادغام في جميعها **ق** صيوا بتقل حركة الياء الاولى الى ما قبلها وحذفها **ق**  
 لا بد من اي لم يدغم حال الرفع للثلاثين في الياء وقوله المارء لم يدغم الخ اي لم يدغم حال النصب  
 حلا على الرفع في كلامه احياء لا يبق كلامه المتببع حال الرفع والنصب فلا حاجة  
 فيه الى الحذف لانا نقول قيد حال الرفع ملحوظ فيه والاولى منع الحذف في قوله  
 والآخر الخ مستند بخوان كون ذلك الحذف في حال النصب **ق** حيا بقلب الياء الثانية  
**ق** كثرة تدقيق بنافية قوله المارء اعتبارا ويحق عليه ان المراد بالاعتباط الحذف بلا علة تقتضيها  
 القاعدة وهذا ككلامه تقدم ان هذا القسم في حكم الناقص فلا يعمل العين فيه ومنه يظهر ان قوله  
 في انجي حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها الى ما قبلها وتب الثانية الف لا يخالف القول  
 بالاعتباط فان قيل ما المانع من كون الحذف لدفع التقاءها هو الياء الثانية في لاني هذه القاعدة  
 قلنا لو كان كذلك لزم اثبات الياء الاولى في الجرود والامر لان الحذف فيها هو الثانية لثباتها  
 مقام الحركة وان لا تعود عند التاكيد لبقاء علة حذفها من كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاول  
 ويعود الامر في الثالث كما بينته بقوله فحذبت الامر الخ **ق** في لم يكن اي في مضارع كان المحذوف  
 بالكون بشرط ان لا يلزم ساكن ولا ضمير متصل فان نونه في شبه حرف المد واللين في اعتبار الصوت  
 بها فحذفت مثلها بخلاف المحذوف بالكون والمضمر ساكن في نحو يكن الذين ادبوا في نحو  
 ان يكنه فلن تسلط عليه وقوله لم يكنه الذين كفروا **ق** الاواد الخ فلا يوجد الواو وان ولا الياء

01  
 02  
 03  
 04  
 05  
 06  
 07

دلالات الياء التي يبعث انعم ولا مانع باء ولا ممد داوا لمحقق في الاصلوات الاربع  
 المنقولة منها واحد **ق** الايام لم يستثنى الواو لان الكلام فيما يكون حرفان فيه حرف علة  
 فقط وهو ليست كذا **ق** يقرب لم ذكر المضارع هذا فذكره في بعده **ق** كرمي اي تلابي  
 الى تفصيل تضاريفه بخلاف بقائه ليس كرمي في جميع الاحكام والحاصل ان هذا القسم  
 كالمثال في احكام الفاء والناقص في احكام اللام ولذا فصل تضاريف بقائه فهو لم يحذف  
 ويومي **ق** يقول بحذف الفاء واللام كالمثال والناقص **ق** في حرف واحد حذف  
 حرف المضارعة مع اللام والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وان ذهب  
 موجب حذفها لاجابة الزيادة الهرة **ق** ويلزمه اي ليعتد به ويوقف على انها ان  
 لو اسكن لزم الابتداء بالساكن وهو محتج طبعه والامر الوقف على الخ في وهو مقتضى  
 صاعته وظاهره يتبع احتمال الحركة والكون في حرف واحد **ق** على ان تنبيه على ان الفاء  
 محذوفة في الصيغ الست والعين باقية فيها اما اللام فمحذوفة في نصفها وبقية نصفها  
 الآخر **ق** في التاكيد اي بالتثنية بقرينة قوله الاء وبالحقيقة وهو عطف على هذا المقدر  
 فلو تركه لكان اللام احقر واسن **ق** يومي ذكر المضارع تنبيه على ان مضارع اللقيف  
 المقرون من باب علم كالمناقص في جميع الاحكام **ق** كاسم اي في اعلان اللام واما قلب نائه  
 الذي هو داو وباء فمختص به **ق** ولي الخ كورش يوث في جميع الاحكام فينبغي للمدلف التنبه  
 عليه **ق** رابعة اي مع عدم انضمام ما قبلها **ق** لا يخفى اي ليس من اللقيف المقرون الاصطلا  
 والتعريف المارءه ليلو دانه تعريف غير جامع لانهما من افراد اللقيف وخارجان عن  
 ولا بطلان الحصر في قوله ولا يكون فانه الخ بها لان نائه ليست حرف علة فلامه الو



والمنقول الى اخره الف منقولة بحرف ياء فبمقتضى ما في كتاب بالياء فبمقتضى ما في كتاب  
 والفعل في يعكس للتعادل لانها انقل من العلم **ق** وجب عطف على قوله في اي ياء في ثنية  
 الماضي جوا مجيبا بالارغام ولكنه وتثنية العطف المشبهة صيان بالارغام وفي جميع الماضي  
 صيوات الودع وفي جميعها ابياد **ق** صيوات نقل حركة الياء الاولى الى ما قبلها وحذفها **ق**  
 لا بد من اي لم يدغم حال الرفع للثاني في ضم الياء وقوله المارة لم يدغم في اي ولم يدغم حال الرفع  
 فلا على الرفع في كلامه احيانا لا يقيم كلامه المتتابع حال الرفع والنصب فلا حاجة  
 فيه الى الحذف لان قوله قيد حال الرفع ملحق بغيره والاولى من حذف الحذف في قوله  
 والاولى في مستند محذوف كون ذلك المضارع في حال النصب **ق** ياء قلب الياء الثانية  
 الثاني كثرة تديت بنافية قوله المارة اعتبارا بفتح عليه ان المراد بالاعتباط الحذف بلا علة تقتضيها  
 القاعدة وهذا كذا خاتمة ان هذا القسم في حكم الناقص فلا يعمل اليقين فيه ومنه يظهر ان قوله يركب  
 في اي حذفت الياء لا لتفاد الى كين بعد نقل حركتها الى ما قبلها وتب الثانية الفاعل في الضم القول  
 بالاعتباط فان قيل ما مانع من كون الحذف لرفع الناقصة هو الياء الثانية في لاني الف القاعدة  
 فلما لو كان كذلك لم تثبت الياء الاولى في الجرد والامر لان الحذف فيها هو الثانية ليقاها  
 مقام الحركة وان لا تعود عند التاكيد لبقاعدة حذفها من كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاول  
 ويعود الامر في الثالث كما يثبت بقوله فحذفت الامر في **ق** في لم يكن اي ومضارع كان المحذوف  
 بالسكون بشرط ان لا يلية ساكن ولا ضمير متصل فان ثبوته في شبه حرف المد واللين في اعتبار الصوت  
 بها فحذف مثلها بخلاف المحذوف بالتحذف كما يكونا والمفضل ساكن في غير ما يكون الذي او ضمير هو  
 ان يكسبه فلن تسلط عليه وقوله لم يكسبه الذي كثر شاذة **ق** الاداء في لا يوجب الوديان ولا الياء

01  
02  
03  
04  
05  
06  
07

ولا الياء ان الين في عني انعم ولا فانه ياء ولا منه او بالتحقق من الاصلوات الاربعة  
 المنقولة منها واحد **ق** الابدالم يستثنى الوديان الكلام فيما يكون حرفان فيه حرف علة  
 فقط وهو ليس كذلك **ق** يرب لم ذكر المضارع هذا فوكه فيما بعده **ق** كرمي اي تلاقية  
 الى تفصيل تضاريفه بخلاف بقائه ليس كرمي في جميع الاحكام والماصل ان هذا القسم  
 كالمثال في اصحاب اللام والناقص في اصحاب اللام ولذا فصل تضاريف بقائه فهو لم يجرى بعد  
 ويومى **ق** يقول بحذف اللام واللام كالمثال والناقص **ق** حرف واحد لحذف  
 حرف المضارعة مع اللام والناقص كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد داني رخص  
 صوب حذفها ولا حاجة الى زيادة الهرة **ق** دلت من اي ليتوانه ويوقف على الهاء ان  
 لو اسكن لزم الابتداء بالان وهو محتج طبعه واللام الوقف على الحذف وهو مقصور  
 ضاعته ونظا انه يمتنع احتمال الحركة والسكون في حرف واحد **ق** على ان تنبيه على ان الفاء  
 محذوف في الصيغة الست والعين باق فيها اما اللام فمحذوف في تصغيرها باق في تصغيرها  
 الاخر **ق** في التاكيد اي بالتثنية بقرينة قوله الاء وبالحقيقة وهو عطف على هذا المقدر  
 فلو فوكه كان اللام احرفا حسن **ق** يومى ذكر المضارع تنبيه على ان مضارع اللقيف  
 المقدر من باب علم كالتاقي في جميع الاحكام **ق** كما في اي في اعلان اللام واما قلب فانه  
 الذي هو داء وبما يخص **ق** ولي الخ كورش يوش في جميع الاحكام فينبغي للمدلف التنبه  
 عليه **ق** رابعة اي مع عدم اتصال ما قبلها **ق** لا يبغي اي ليس له اللقيف المقدر الاطلاقا  
 والتعريف المارة فلا يورد انه تعريف غير جامع لانه من اقرار اللقيف وخارجا في غير  
 ولا بطلان الحصر في قوله ولا يكون فانه في بها لان فانه ليست حرف علة فلا علة الوا



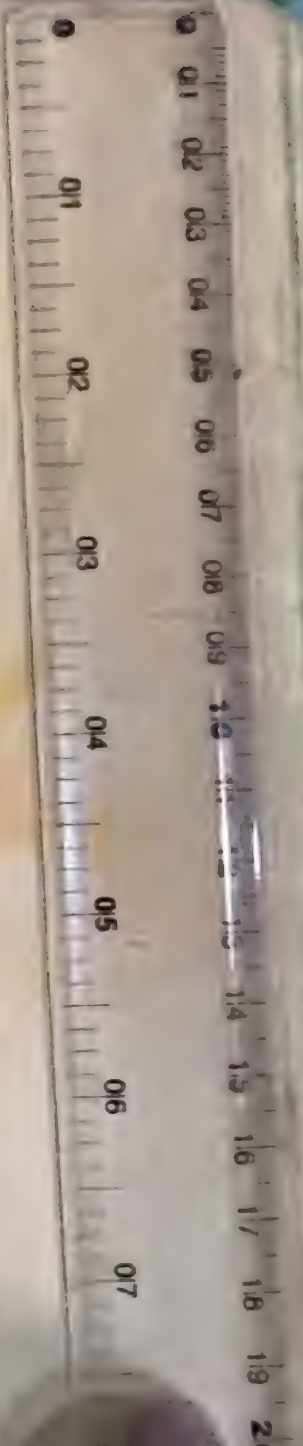








وقوله **الاول** وان كانتا **طيتين** اي الهزبان المتحركتان فلا يندرج شيء من مولود الحروف  
 في الآخر ولا يلزم الاستدراك **ق** فالقلب اي بالالف نحو ال الهوى استاء والياء نحو الذي يتى  
 والواو نحو يقول او **ق** الثانية اي من الهزبة الواقعتين في كلمة **ق** ساكنة ولم يقع في موضع  
 اللام واللافت الثانية باللام موضع الاستعجال والياء اخف من الواو واقر من **ق** فيخرج  
 الى الهزبة **ق** كسأل صفة مبالغة من سأل **ق** تبتت ولا تحذف على فظة الصيغة **ق** كما ذكر  
 مرتب فان اصل جاد جائي بهرتين ثابتهما اصلية واولهما مبدلة عن الياء فقلبت الثانية  
 ياء واعل اعلا قاضي **ق** في غيره وهو اربع صور كالناتية من صين او مفتوحتين او مختلفتين  
 ولم يقلب صا بالالف للزوم التقاء الساكنين في نحو اودم مالم ان ما قبل مفتوحا ونحو بك  
 الالف بالفتح في نحو اويدم لا يجب فتح ما قبل ياء النسخة وكل منهما متنع فاضرب بينهما  
 واد في اويدم لمجانسة حركة ما قبلها وفي اودم حملا للتخفيف على التصغير وحمل سأل الصيغة  
 عليها **ق** في نحو اسمته مفتحة ما ذكره العلامة **ق** اسمته من مندرجات **الاول** في حيث قال فيها  
 انه ينقص نحو اسمته والاصل **ق** اسمته فانه لم يقلب الثانية الفاك في **ق** من بل يقلب حركة  
 الجيم اليها وقلبت ياء فصيل **ق** اسمته ويكن الجواب بان شاذ انتهى فسط قوله ويؤيد الخ  
 الان يتم انه يقلب الحركة يصير من مندرجات الثانية لكن لنا القول بان موجب القلب  
 بالياء فيما ذكر هو تحريك الثانية بكسرة اصلية تماثل **ق** والتم غطف على مع فان هذا  
 الاثر في خلاف القياس من قلب الهزبة الثانية المفتوحة بالواو كما في اويدم ان يكتب بحركة  
 اجتماعها فيه وحمل ماعدا الحكم وهذه عليه **ق** كالناتيات المقتضية في موالها  
 اثني عشر لان الثانية كونها ابتداء الكلمة مخيرة باحدى الحركات الثلاث والاولى اما ساكنة



ساكنة او مخيرة بهاد الى اصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثني عشر **ق** او تحفها اي  
 معا اما الاول في قياس تحفها وانفردت واما الثانية في قياس تحفها مع  
 الاول نظر الى الاصل مع قطع النظر عما مر من لها من التحفيف او الى حال التحفيف  
**ق** اعمدها اما الاول فبالنظر الى انه آخر الكلمة الاول واما الثانية فبالنظر الى على مجموعين  
 في كلمة واحدة وهذا الفصل جاز في موف الهزبتين المتفتحتين حركة **ق** تحف  
 اي قاعدة تحفيف كل ملاحظة **ق** اعمدها واقام بعضهم ان الحذف هو الاول لانها  
 في آخر كلمتها والآخر اول الحذف ويعارض بان التقاء ما يشاء الثانية فهي اول الحذف  
**ق** وقلب الثانية اي يحذف هو جسي حركة ما قبلها الواقعة في حركة تحفها **ق** قلبت الهزبة  
 لكنه خلاف القياس لان القياس قلب الاول الى الثانية للادغام لا العكس ولم يختر  
 لكونه في غاية الغفل ولم يجعل بين بيني للالتفات الى التقاء الساكنين ولم يحذف  
 من كنهها للثمة الحذف والابدان للزوم تحريك ما لا اصل له في الحركة **ق** وكثيرا في المذكرة  
 من الابدال والادغام وفيه دلي على من علم انه لا يتم فيها لكن كون المثالين مما ذكره  
 انما يتم اذا كانتا فترتين من اللام واما اذا كان البني من البنية اي الاستعجال والبرية من  
 البرية اي الترويب فلا **ق** المشهور لان غير المشهور متنع لكون ما قبله وكذا ابد الهاء لا  
 لا تقبل الساكنين ودع ما كان الادغام والحذف يحمل بالنية **ق** والكان الظاهر انه  
 مطلق على قوله ان كان ساكنة في فتحه عليه انه يكون في فتح ما ذكره حكم الهزبة التي قبلها  
 متحرك وهو مع فاده يستلزم كون قوله غير الالف الخ وقوله وان كان ما قبلها متحركا  
 لغوين وتحفص اسم لان بالساكن بقرينة بيان حكم الحذف فيهما في لم يلزم كون اللام



قريبة فقامت بك نوتان بدل قوله وان كان النادر قوله وان كان غير الخ او هو الخ او هو غير الخ  
 لان احرفه اول **ق** وعرفت خصيصه لكان الحذف وذلك يقلب الجنس الحركة المنقولة منها الى قبلها  
 واما عدم حذف الحركة فللوزن المجاف بلا حاجة **ق** جوار الجوار الغائب المستور **ق** وابوب  
 اشارة الى جريان القاعدة فيما اذا لم يكن الساكن في كلمة الهزة سواء كان حرف علة كالحال الثاني ام لا  
 فلو من تلك في من تلك **ق** يدغم اي يدغم بعد قلب الهزة بما مثل ما قبله اذا كان واوا او ياء و  
 اصلية قياسا على الزائدتين غير اللاحقة الخطية فقوله كالواو دليل القاعدة والطاق للتشديد  
 هذا وقضية التمثيل لهما بالشئ والسو عدم جريان الادغام فيما اذا كانتا في كلمتين **ق** الحذف  
 الاول حذف الحذف لان المتزعم مجموع الحذف والنقل وتوهم عموما الضمير الى الادغام في غاية  
 البعد **ق** في يرى اي وكل ما حصل بزيادة قبل اول مادة رأى مع اسطوان راءه اي وكان  
 كثيرا استعمال فلا يرد نحو المرئي والمرئي والمرئي والمرئي من اسماء المفعول والفرمان والمكان والآلة لثقل  
 استعمالها بالنظر اي في الماضي والمضارع **ق** وعلى كل الخ اي فالاحتمالات تسعة **ق** تقلب  
 واذا التحفيف سواء كانا في كلمة كمال المؤلف او في كلمتين فخر هذا مال وبيك في مال ابيك هذا  
 ولا يرد فخر كرم مما حذف منه الهزة ولم تقلب واو الاله مشتق من تكرم وتوكرم **ق** ياء  
 المناسبة لكسرة سواء كانا في كلمة كية او كلمتين كما في مررت بغلام بليك **ق** والباء هو  
 سبع صور **ق** بين بين لا النقل والحذف اذ لا وجه لهما مع اشتغال ما قبل الهزة بالحركة  
 ولا الابدال لانه موجب للاشتغال الحذف بغير التحفيف **ق** المشهور يتعد المشهور وغير  
 المشهور فيما تعد حركة الهزة وحركة ما قبلها وهي ثلاث صور كسول ومستهزين وروكس  
**ق** قبل في الخ التي بصيغة التبريض لان الحمل على المشهور اولى اذ الموافقة لحركة نفسها

نقفها اذ دخل في سهولة النطق في الموافقة لحركة ما قبلها في مستهزين وسئل مجهول لا بين بين  
 المشهور على الاصح وبغيره على القيل وبعض جعلها مستهزين ثون يا محفة وفي سلب  
 محفة وجعلها بعضهم فيها يا وبعضهم واو لكل وجه نظر **ق** بالاصل **ق** في مكسورة لو  
 قال وعكس بين الخ **ق** فضاء اي قلب الهزة المقترع ما قبلها الفاعل يجعلها بين بين  
 المشهور **ق** باب الاحكام كل ما وقعت بغيره الحركة بعد لام التعريف الساكنة فيدخل  
 فيه غير الاستغفار والدين **ق** بقا ديجي انه اذا حذف هزة امر بعد نقل مركاتها الى  
 اللام جاز بقا هزة الوصل نظر الى ان حركة اللام عارضة لا تعتمد بها وحذفها نظر  
 الى الاستغناء بحركة اللام لكن بقا **ق** من اي اذا دخلت من او في الجارين على  
 الاحتمال من الخ لان هزة الوصل سقطت في الوجد فيلحق ساكنان لان حركة اللام لعدم  
 الاعتماد عليه كالمعروف في كسرك الساكن الاول بالفتح لكونه غير مد وحذف في الثاني لكونه صلا  
**ق** السامه السام والسامه المائلة **ق** هزة وصل اي وسقطت في الوجد **ق** تعود  
 لعدم مرجع قلبها يا او واو او الفاء هذا وقضية مقابلة الثانية بالاولى ان المزدبها  
 الهزة نلتون قوله هزة لكان اول وحمل الثانية على الواو والياء اذ الالف باعتبارها  
 انها لو كانت في الاصل هزة بعيد **ق** ويا زيدا اصل مثالان لا انضج ما قبل الهزة بين  
 لكن الاول مثال للهزة التي كانت ياء والثاني للهزة التي كانت واوا وفي التمثيل بها انشاء  
 الا انه لا يشترط في عود الثانية انضج ما قبل الهزة بين لان علة الاعادة هو موال  
 اجتماع الهزتين جارية فيه وفيما انضج ما قبلها فاشترط الاصل ذلك مما لا  
 وجه له ولذا توكة المؤلف في وحذت جوابا عن عارضة فاعرف من انه يجب



عند اجتماع الحزبين قلب الثانية بجسر حركة ما قبلها بان لو وجب لوجب قلب  
 الحركة الثانية واوكل واوخذ واو مر بالواو لكن لم يقلب بها لانه قالوا في الامر خذ وكل ومر بانها  
 جازية على خلاف القياس لكثرة الاستعمال **ق** وكل قضيتة تساوي الثلاثة وليس كذلك  
 اذ في الثانية وشروها انهم التزموا خذ وكل على غير القياس فكثرة وقاوا مر على طريقة خذ  
 بالخذف بدون الالتزام بان لم يكن كثرتها ولكن ان يكون تأخير مر في الذكر وقوله الا في قد  
 يحسن الاشتغال **ق** وقد تقدم فليحذف اول الحركة الاصولية حتى لا يحتاج الى زيادة همزة  
 الوصل ثم يحذف لان يجاب بان العمل على الصحيح اقتضى زيادة همزة الوصل **ق** وقد يجبي  
 ظاهر التعبير بكثرة قدان مر افصح من و امر لما تقرر من ان الكثير افصح من القليل لقرب من  
 القرابة المحلة بافصاحه مع ان الامر بالعكس كما في الثانية وقد يوجب بان التعليل بالنظر الى  
 مطلق الجبي لا الجبي عند الوصل فقوله عند الوصل ليس في حيزه يجبي بل في حيزه قد ثم  
 في نسبة الجبي الى مر مسامحة لان الجاء في هو امر امر الامر بل الشخص واما امره فيجبي في قد  
**ق** اذ امر معلون والهاء الاعطاء في الصحاح حسنت الرجل اهنوه واهنئيه ايضاً هذا  
 اذا عطيتة وهو الطعام يهنوا من صاه خبيثاً وكذلك حسنى الطعام مثل فقد وفقد  
**ق** ابره في الامر ذكره لاختصاصه بقلب الحركة ياب **ق** ارب يتم ادب الرجل من صاه ذا  
 ارب واما الارب بمعنى الدعاء الى الطعام فصد ارب القوم بأربهم بكسر العين من  
 بابته **ق** اسفل فطوره في ذكر **ق** على خلاف اذ قياساً بامر يرب **ق** سئل اصله قبل  
 حذفت همزة الوصل بعد نقل حركة العين الى ما قبلها وخذ فيها لكثرة الاستعمال كما في مر  
**ق** واو عليها يكون من باب علم يعلم **ق** واو شرع في بيان حكم مهموز الفاء وهو

وهو اللام من الاجوف اي حكمها حكم صحيح الفاء واللام من الاجوف في التهايف  
 الاسمية والفعلية والكان اديا **ق** لا تكسار اي لتطرقها انكسار **ق** وانقلت هذا  
 مذهب الخليل وقوله المارة بلسان مذهب سبويه وراجح مذهب الخليل بان لم يسم  
 الاعلال عانه وهو مشرك في مذهب سبويه اعلال ان كان قلب الحركة العين  
 واللام ياد ويد بان الاعلالين شيوعها وجريانها على القياس اذ من قلب المكان لندوة  
 وفي الاعلال تفصيلات فذكرت في الخطوط والاعلالها بقلب الواو والياء والفاء  
 لانفتاح ما قبلها بناء على ان الالف حافة غير مصينة في تحريك الالف اي جعله همزة متحركة  
 لوسلج صحتها في غاية البعد لزيادة الاعلال في قائل **ق** عانه لوزار فضاء عليها لاسترخاها  
 قوله المارة اعل اعلال عانه على الاول لان المخذوف عليه هو اللام وعلى الثاني هو العين  
 المخذول الموضع **ق** واما شرع في بيان المهموز الناقص اديا اديا **ق** او سب قبل  
 المهمة هذا والالتصام ما قبلها وما ياتي به لا تكساره ولذا ذكر الامر في **ق** يقول  
 اعتداد بحركة العين المتأخرة لكثرة الاستعمال **ق** وادى شرع في بيان المهموز من  
 الضعيفين **ق** الا فائدة في ذكر الامر بها والمصور فيا بعدة تأمل **ق** ونأى اي بعد والادع  
 تعديده على قوله ودي لانه ايضاً ناقص اي قياسه بوجه التحقيق والتخفيف بالنقل  
 او المخذوف كمن الخ مخذفهم على القياس ولزوم على خلافه **ق** اجتمعت تأنيث الفعل باجتماع  
 ان العرب مؤنث سماعي والاعتراض بان لا كانت كذا لا ثبتت انما في مصنفها وليس كذلك  
 عند دفع الجواز ان يكون عدم نحوها به على خلاف القياس ان تكسب لاشارة الى انه منقول  
 من المصنف فان لم يكن **ق** منه مصنف لم يقل منه لانه لا يترجم عود الظاهر الى كل من المصنفين



بتأويل قوله كور **ق** وانفق اي بعد الاعلال وتخفيف الهزة **ق** لكن وزن الى لان الحذف فيها  
 هو العين واللام والياء ضمير وفي الجمع هو العين فقط والياء لام الفعل **ق** امرت ممة اي امرت  
 شخصاً صيغة امر المخاطب المؤفود من رأي قلت الى تفسيره بينت الامر تفسير باللام **ق**  
 على الاصل اي اثبات الهزة وقوله وعلى الحذف اي وخلاف الاصل والقياس ففيه احياء **ق** ولا  
 شك فيهم الابتداء بحرف واحد والوقف عليه **ق** وبالتأكيد كان عطف على بلاها وهو فيروث  
 وكافة اي تقول في وصولن التأكيد الثقيلة رهن باعادة اللام المحذوفة في الفرو المذكور  
**ق** وبالحقيقة عطف على مقدر وتقدم نظيره **ق** في جميع الخ اي ما ضياء او مضارع او غيرها  
 اما في الماضي فلانه لكثرة حروفه اقل من ما في المجر وفيما سببه التخفيف واما في المضارع فكما لمجد  
 واما غيرهما فبالجمل عليه واما اذا بنى افعال من نحو تاي فلا تحذف عينه مطلقاً كما في المجر لعدم  
 استعمال كثير **ق** امرى كوما اي امرى امرى اصلها امرى يروى نقلت حركة هجرتها فحذفت  
 فصار امرى يروى كلقى **ق** فحذفت اي لا نقاء الساكنين **ق** فنقلت ضمة الخ اي بعد حذف  
 حركة الراء ونقلت ضم الياء والافتقار من الكسرة الضم **ق** قلبت الياء لافرق بين تقديم  
 هذا الاعلال وتأخيره **ق** امرام عطف على قول امرام عقب قول نوت **ق** كما في الخ تمثيل  
 التقي وقوله لانهم على صحة المثال **ق** في تعرية اي في النقص من باب التثنية وكذا الوجه  
 من الاعمال والاستعمال بشبه الترام الاعلال في افعالها فيجوز عوار ومع التمام واحا  
 اذا اتفق واستحب استبدال هذا لفظ تعرية بالعين المحجمة او المهمله وبالراء المهمله او  
 بالسين المعجمة فاقبلوا له ابع وكل منها صحيح **ق** جاء اي ضمن باب التثنية والتثنية  
 على تفصيل تعرية الشعر كقول الشعر ووصف قمرها توفع ولوها لان فوق البئر كما

كما توفع

كما ترفع المرتبة صبيها لترقيض تنزي ولوها تنز ما كما تنزى شهلة صبيها تنزى اي  
 تحرك وترفع والشهلة المرتبة التي يربى الحديثه والمسنة **ق** بالياء حل هي شقبة عن الهزة للثقابة  
 عن الياء او اصلية وانما هرا ان ابدلت الياء هزة في امرايا ولا كما هو صنيع المؤلف فهي منتظمة  
 عن الهزة وان نقلت حركة الهزة الى ما قبلها وحذفت او لا ثم عوض عنها التاء فاصلية وهذا هو اللام  
 لسياق كلامهم **ق** مرق اعل اعلال يروى ثم اعلال قاض **ق** مروى اصله مريون بكسر  
 الهزة اعل اعلال يرون **ق** مروى اصله مريون بفتح الهزة اعل كما مريون يستوي هنا بعد  
 الاعلال لفظ اسم الفاعل والمفعول **ق** اصله تأسى استشارة الى انه مبنى من الاصل المربى  
 وان كان اول هزة قطع واما قوله واصله تأسى فمستغنى عنه بقوله الماس في يروى اصله يروى **ق**  
 وبالتأكيد عطف على مقدر اي تقول في الامر بلا تأكيد الخ وبالتأكيد اي استشارة الى باعادة  
 اللام المحذوف فيما بعد الجمع المذكور والواحدة المتخفية اذا كانت النون ثقيلة **ق** في افعال  
 اي حكم فعله الاجوف المجهول الفاعل والنقص عند نقله الى باب الافعال حكم غير المهموم بها  
 في الاعلال **ق** يتال من الاول وهو الرجوع في تفسيره باصطلاح نحو واما ايتلي في الاول  
 وهو التفسير **ق** استشارة الى وصح به المؤلف في تحت المثال **ق** لا تقلب لانها بدل  
 الهزة ومنه لا تقلب تاء كذا بدلها لان الياء هنا تعدوها وحذفها بعض الصور  
 نحو مستقلة **ق** بجح الخ يعني ان تحذف واخذ بجح واخذ ما بنى افعال من الاول قليل  
 اتخذوا ومنه الثاني قليل يتخذ هذا ويمكن كون اتخذ من حذف وهو لغة واخذ  
**ق** هو ما في تعريب بضم الاصل منه قوله التعريف والشروع وبيان البناء بانها حالة  
 على المجهول بالنظر الى المتبادر من غير الخ او لو قيل باعادةها لخرج عن التسمية باسم الزمان







[illegible][illegible]



نظرف محض من غير اللامع ما جعل جعل فيه والا لاطلق على نحو ملقعة او در قم جعل  
 فيه الدهن وليس كذلك البولي **ق** عند سويده فم بان محضه ثابت عنده وهو في  
 لاي الكمال من الله لم يثبت عنده سوى المحنة الاول الا ان يبين على التعليب **ق** الا الخلل  
 قضية اطلاق المخل على غير العمارة اذا خلج به والحق على نحو اليد والرأس اذا  
 به وهم **ق** وكلها عطف على الآتي والحقا طعان مرتبطان بما قبل الا يعني ان هذه الرنة  
 كلها جارية على الفعل على ما في المراج والامخل في ويكن جعلها قيدين المقدمة المرفقة  
 المطلوبة **ق** وجاء مدق وقد يحكى اسم الآلة على الفعل بكسر الفاء كالنظام وعلى فاعلة  
 كالباصرة وناعل بفتح العين كالتحج والعالج ولا يبين الا في الثلاثة المجرى فيلحظ **ق** المرة  
 اي المصداق الا على واحدة من مراد الفعل باعتبار حقيقة بلا قصد خصوصية نوع من الخ  
 واعترض بان في دلالة الهيئة على المرة نظر لانه اذا قيل هو هي المحنة اي يدعى  
 النوع في الجمل بل باعتبار كونه مرة او اكثر هذا وقد ينافي تلك الدلالة فخص ببيان و  
 فيه ان معناه مرتان من الضرب فمرة مدلول الفعل وقودها مدلول التثنية على انه يكن  
 التثنية وعنها عند تثنية فانهم **ق** على فعلة لان فعلا بفتح فسكون هو الاصل في هذا  
 الثلاثة المجرى فثبت فيه المرة في قوله تعالى على الوجه وخص بالامر بكونه على **ق** واما في حجة  
 بكسر الفاء فنادى وكما في الصحاح **ق** كضربة اشار به الا ان الفعلية التي المرة تكون فيما دل على  
 فعل الجوارح لا الصفة الثابتة للحس ولا الفعل الباطن كالعالم **ق** مما عدا اي عدا الثلاثة  
 المجرى الخالي عن الذات فيصدق بالثلاث الميزانية سواء كانت بلاتنا او بها وبالثلاث المجرى ذي  
 الذات فحجته وقسوة وكثرة فالنوع المستفاد من عدا متوجه الى القيود والقيد **ق** والفارق

والفارق يعني ان نحو **ق** خاصة وساحة يستعمل في اصل الحديث والنوع والمرة والفارق  
 بين الثلاثة هو القرينة الحالية او مقالية نحو اللهم احسن حسنة واسعة **ق** كحسنة فقال  
 القرينة اللفظية للنوع والواحدة قرينة لفظية للمرة واما قرينة ارادة اصل المصداق فم  
 في بعضها **ق** فان لم يكن في قيده تعوله وذلك لان الثلاثة الخالي عن الذات قد صرح حكم هذا  
 ان اصلها انها فيما لم يصور ان على ما لها لا استعمال فان تباينها فيه وكان احداهما  
 قياسا والآخر سماعيا غير غالب نريدت على القياس سى فان غلب السماعي فالظاهر  
 تسادها في المراجعة وانه قوله بيان الفارق بين المرة والنوع عن القرينة انما لا على  
 المقايسة لقوله المار والفارق القريني كحسنة وراحة وذكر بعد قوله في ردها  
 كان احسن واحسن الله حالنا وتعلنا افعالنا وتوفيقنا واهبنا للعبادة وجعل لنا  
 ولوالينا اللهم المحنى وزيادة دفع بهذه الخواشي الله فقد عني مدحها المتحاشي و  
 لا يعقل في صفها الدائم والواشي الا من على بصيرة الفواشي جميع المحصلين من اهل  
 السعادة والافاض لا اصل الشقاوة والاعتناء بحركة سيد المرسلين والم  
 وصية الطاهرين وسانوا المقربين صلى الله عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين  
 وكان الفرغ من التنقيح والتهديب وتحرير ما دامه وانزاله التصحيح  
 سنة الف وثلاثمائة وتسع واربعمائة  
 بحجة سيد الخلائق اجمعين صلى الله عليه  
 وعليه وآله ما دارت السموات حول  
 الاراضين وآرض دعوانا ان الحمد  
 لله رب العالمين تمت